جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان/ كلية التربية
قسم الجغرافيا

تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧

رسالة تقدّم بها الطالب

علاء جواد كاظـــم

إلى مجلس كلية التربية - جامعة ميسان
وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجة الماجسـتيرآداب
فـي الجغرافيـا

بإشـراف
الاسـتاذ المساعد الدكـتور

ضحى لعيبي كاظم السدخان

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

صدق الله العظيم

(((سورة المجادلة: الآية ١١)))

توصية المشـــــــرف

أشهَدُ أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة **بـ ((تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧))** التي تقّدم بها الطالب **(علاء جواد كاظـــم)** تحت إشرافي في **قسم الجغرافيا، كلية التربية ـ جامعة ميسان**، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافيا.

توقيـــع المشـرف

الاسم :أ.م.د ضحى لعيبي كاظم السدخان

التاريخ : / /٢٠٢٠

بناءً على توصية المشرف، أرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

رئيس قسم الجغرافية ـ كلية التربية

الاسم : أ.م.د محمد عباس جابر

التاريخ : / /٢٠٢٠

إقـــرار المقوم اللغوي

أشهد أنّي قرأتُ الرسالة الموسومة(**تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧**) التي تقدّم بها طالب الماجستير(**علاء جواد كاظـــم**) إلى كلية التربية- جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في(الجغرافيا)،ووجدتها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢٠

إقـــرار المقوم العلمي

أشهَدُ أنّي قرأتُ الرسالة الموسومة بـ(**تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧**) التي تقدّم بها طالب الماجستير(**علاء جواد كاظـم**) إلى كلية التربية – جامعة ميسان، قسم الجغرافية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في(الجغرافيا)، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاســـم:

التاريخ: / / ٢٠٢٠

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأنّنا، اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ(**تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧**) التي تقدّم بها طالب الماجستير(**علاء جواد كاظـــم**)، وقد ناقشناه في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة شهادة الماجستير في (الجغـــرافيا) بتقدير( ).

التوقيع :
اللقب والاسم :
التاريخ :

التوقيع :
اللقب والاسم :
التاريخ :

التوقيع :
اللقب والاسم :
عضواً ومشرفاً
التاريخ :

التوقيع :
اللقب والاسم
التاريخ :

صدقت من مجلس كلية التربية / جامعة ميسان

التوقيع :
أ.د. هاشم داخل حسين
عميد كلية التربية
/ / ٢٠٢٠

الاهداء

الـــــى

من احبه بكل جوارحي .... وطني

أطهر قلبين في حياتي نبع المحبة والإيثار والكرم ..... امي وابي

من سكنت قلبي وملأت حياتي.....زوجتي

سندي وقرة عيني..... اخوتي

الكرام الذين اعطوا واجزلوا بالعطاء.....اساتذتي

الى من احب

اهدي ثمرة جهدي

الباحث

الشكر والعرفان

بعد حمد الله والثناء الجميل الذي يليق بذاته المقدسة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى الائمة المعصومين عليه وعليهم افضل الصلاة وازكى السلام .

اشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإكمالي متطلبات رسالتي وارى لزاماً عليّ ومن دواعي الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير لأستاذتي الفاضلة أ.م.د (ضحى لعيبي كاظم السدخان) على ما قدمته من علم نافع وعطاء متميز وارشاد مستمر وتوجيه منذ بداية الدراسة حتى اتمامها فالكلمات تقف عاجزة عن الايفاء بحقها جزاها الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتها .

ما كانت كلمات الشكر التي اسطرها لتعطي كل ذي حق حقه ولا تفي لصاحب الفضل في فضله انما هي غيض من فيض وقليلا من كثير .

و أتقدم بالشكر والتقدير إلى كادر قسم الجغرافية في كلية التربية رئيساً وتدريسيين على ما بذلوه من جهود خلال المرحلة التحضيرية.

شكر لمن اوصاني ربي بهما خيراً والدي ووالدتي اللذان كانا سببا في وجودي ولا املك الا الدعاء لهما بطول العمر وحسن العمل وبلوغ الجنان .

ويدعوني واجب الوفاء والعرفان بالجميل إلى توجيه الشكر والتقدير إلى كل من أبدى لي المساعدة قولاً وفعلاً في إتمام هذا البحث فلهم مني خالص الشكر والعرفان .

المستخلص

إن المنطقة الفيدرالية في إقليم كردستان العراق أضحت حقيقة قائمة، وباتت ترنو ليس إلى تعزيز سلطتها مقابل سلطة الحكومة المركزية ، وإنما ضم مناطق أخرى تقطنها أقلية كردية لا سيما محافظة كركوك الغنية بالنفط الى نطاق سيطرتها على اعتبار أنّ ثروتها ستشكل القاعدة المادية الأقوى التي ستعتمد عليها الدولة الكردية المؤمل قيامها في المستقبل، وشهدت المسألة الكردية تحولًا كبيراً منذ الاحتلال الأميركي للعراق، سنة ٢٠٠٣، واندلاع الثورة السورية، في عام ٢٠١١، في أعقاب الثورات الشعبية في بلدان عربية مختلفة أو ما يسمى بالربيع العربي اذ تمكنت الأحزاب الكردية من تحقيق تقدم كبير على المستويين العسكري، والسياسي بمساعدة الفاعل الدولي متمثلًا بالولايات المتحدة ، وحلفائها فظلا عن العامل الإقليمي الذي تعامل مع تمكن الكرد سياسيًّا، وعسكريًّا في العراق، وسوريا على أنه أمر واقع مرحلي، فمنذ فرْض الولايات المتحدة الأميركية حظر الطيران فوق المناطق ذات الأغلبية الكردية في العراق، ووضْع هذه المناطق تحت إدارة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢م، تمكنت الأحزاب الكردية البارزة بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والديمقراطي الكردستاني (KDP) من بناء هيكل سياسي قادر على إدارة الإقليم الكردي شمال العراق، هذا الأساس السياسي والاقتصادي ساعدا على تطور دور الأحزاب الكردية العراقية في الحكم بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ حيث تسلمت قيادات كردية مناصب سياسية عليا في الدولة العراقية الجديدة، أبرزها: منصب رئيس الجمهورية بعد اختيار الزعيم العراقي الكردي الراحل، جلال الطالباني، سنة ٢٠٠٥، رئيسًا للعراق، ومنصب وزير الخارجية بعد اختيار هوشيار الزيباري ممثلًا لسياسة العراق الخارجية خلال الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠١٤ وفي سنة ٢٠٠٥م، أعلنت الأحزاب الكردية البارزة إنشاء حكومة إقليم كردستان العراق التي ضمت أغلب الأحزاب الكردية الفاعلة بعدما كان للإقليم عاصمتان: أربيل والسليمانية. كذلك تضمَّن هذا الإعلان كتابة مسودة دستور الإقليم والعمل على إجراء انتخابات ديمقراطية برلمانية لانتخاب رئيس وزراء للإقليم الكردي في العراق.

وطبقت الدراسة المنهج الوصفي الجغرافي والتحليل المكاني ، كما هدفت الدراسة الى توضيح التوزيع الجغرافي للكرد في العالم وحركاتهم الانفصالية من اجل تحقيق حلمهم في الاستقلال والتحرر، والفشل الذي صاحب عملية الاستفتاء في عام ٢٠١٧.

وكشفت الدراسة عن أبرز النتائج والمتمثلة بتمكن حكومات إقليم كردستان المتعاقبة من تحقيق إنجازات كبيرة على المستويين الاقتصادي، من حيث البنى التحتية وتحسين دخل الفرد، وعلى المستوى السياسي الدبلوماسي، من حيث العلاقة بحكومة بغداد المركزية وعلاقات حكومة الإقليم على المستوى

الدولي دبلوماسيًّا، هذا التقدم السياسي، والاقتصادي الذي استغله الاقليم وحكومته للقيام باستفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان، في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، والذي واجه التحدي الأكبر اذ فرضت حكومة بغداد المركزية عقوبات اقتصادية وسياسية واسعة على حكومة الإقليم تسببت بشل الحركة الاقتصادية في الإقليم وإضعاف الإقليم سياسيًّا بعد استعادة بغداد للمناطق المتنازع عليها من خلال تحريك قطع الجيش العراقي والقوات المساندة لها مثل الحشد الشعبي وقوات مكافحة الإرهاب.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	العنوان	
٢	الآية القرآنية	أ
٣	توصية المشرف	ب
٤	اقرار المقوم اللغوي	ج
٥	اقرار المقوم العلمي	د
٦	اقرار لجنة المناقشة	هـ
٧	الإهداء	و
٨	الشكر والعرفان	ز
٩	المستخلص	ح- ط
١٠	فهرست المحتويات	ي- ك- ل- م- ن
١١	فهرست الجداول	س
١٢	فهرست الخرائط	س
١٣	فهرست الملاحق	س
١٤	فهرست الاشكال	ع
١٥	فهرست المخططات	ع
١٦	الفصـــــل الاول ..... المدخل العام للدراسة	١- ٣٥
١٧	المبحث الأول ... الاطار النظري	١- ١٤
١٨	المقدمة	١
١٩	اولا: مشكلة الدراسة	٣
٢٠	ثانيا: فرضية الدراسة	٣
٢١	ثالثا: أهداف الدراسة	٤
٢٢	رابعاً: أهميّة الدراسة	٤
٢٣	خامساً: منهج الدراسة	٥
٢٤	سادساً: حدود الدراسة	٥
٢٥	سابعاً: هيكل الدراسة	٧
٢٦	ثامناً: الدراسات السابقة	٧

٢٧	تاسعاً: المعوقات التي واجهت الباحث	١٠
٢٨	عاشراً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة	١٠
٢٩	المبحث الثاني تاريخ الحركة الكردية في العراق	١٥-٢٤
٣٠	أولاً: المنطقة السياسية الكردية في العهد الملكي:	١٦
٣١	ثانياً: المنطقة السياسية الكردية في العهد الجمهوري	١٨
٣٢	ثالثاً: الإعلان عن الإقليم الفيدرالي الكردي	٢١
٣٣	رابعاً: الاعتراف العراقي بالإقليم الكردي	٢٣
٣٤	المبحث الثالث التوزيع الجغرافي للكرد في الشرق الاوسط	٢٥-٣٥
٣٥	١- تركيا	٢٨
٣٦	٢- إيران	٣٠
٣٧	٣- العراق	٣٢
٣٨	٤- سوريا	٣٤
٣٩	الفصل الثاني أبرز المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق	٣٦-٧٦
٤٠	المبحث الاول : المحاولات الانفصالية للأكراد في العراق من (١٩١٨-٢٠٠٣)	٣٨-٤٦
٤١	اولا: المحاولات الانفصالية قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩١٨- ١٩٣٢)	٣٨
٤٢	أ: المرحلة الأولى وتمتد ما بين عامي (١٩١٨ - ١٩٢١) وهي مرحلة الاحتلال البريطاني	٣٩
٤٣	ب: المرحلة الثانية وتمتد ما بين عامي (١٩٢٢.١٩٣٢) وهي مرحلة الانتداب البريطاني	٤١
٤٤	ثانياً: المحاولات الانفصالية بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩٣٢ - ١٩٥٨)	٤٣
٤٥	أ- الحركة الانفصالية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني عام (١٩٣٢)	٤٣
٤٦	ب- الحركة الانفصالية بقيادة مصطفى البرزاني عام (١٩٤٥)	٤٤
٤٧	المبحث الثاني : المحاولات الانفصالية أثناء الحكم الجمهوري (١٩٥٨-٢٠٠٣)	٤٧-٥٨
٤٨	اولاً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الكريم قاسم (١٩٦١- ١٩٦٣)	٤٧

٤٩	ثانيا: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣ـ ١٩٦٦)	٥٠
٥٠	ثالثا: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ـ ١٩٦٨)	٥٢
٥١	رابعاً: الحركة الانفصالية الكردية اثناء حكم احمد حسن البكر (١٩٦٨ـ ١٩٧٩)	٥٣
٥٢	خامساً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم صدام حسين (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٣)	٥٦
٥٣	المبحث الثالث فشل محاولة انفصال إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧	٥٩ـ٧٦
٥٤	أولاً: البعد الجيوسياسي لوحدة الأرض العراقية	٦٠
٥٥	ثانياً: دوافع الانفصال الجيوسياسي لإقليم كردستان	٦٢
٥٦	١- العامل الاقتصادي (النفط)	٦٣
٥٧	٢- العوامل السياسية	٦٤
٥٨	٣- النزاعات الداخلية	٦٦
٥٩	ثالثاً: مواقف الدول المحلية والاقليمية والدولية من الانفصال	٦٨
٦٠	١- الموقف المحلي(الداخلي)	٦٨
٦١	٢- الموقف الإقليمي	٦٩
٦٢	٣ - الموقف الدولي لاستفتاء إقليم كردستان	٧٠
٦٣	أ- الدول المعارضة للاستفتاء	٧٠
٦٤	ب- الدول المؤيدة للاستفتاء	٧٢
٦٥	ت- دول محايدة ، وأخرى متباينة الآراء	٧٣
٦٦	ث- آراء الاحزاب والكيانات المحلية والاقليمية	٧٥
٦٧	الفصل الثالث ..... البعد الجغرافي لفشل المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق	٧٦ـ١٢٣
٦٨	المبحث الأول الموقع الجغرافي	٧٩ـ٩٠
٦٩	الموقع الجغرافي	٧٩
٧٠	اولاً: الموقع الفلكي	٨١
٧١	ثانياً: الموقع بالنسبة لليابسة والماء	٨٢
٧٢	ثالثاً : الموقع بالنسبة لدول الجوار	٨٣

٧٣	١) تركيا	٨٦
٧٤	٢) إيران	٨٧
٧٥	٣) سوريا	٨٨
٧٦	٤) العراق	٨٨
٧٧	المبحث الثاني التضاريس والثروات الطبيعية	٩١-١٠٨
٧٨	أولاً : التضاريس	٩١
٧٩	أ ـ المنطقة الجبلية	٩٢
٨٠	ب ـ المنطقة شبة الجبلية	٩٣
٨١	ج ـ منطقة السهول	٩٤
٨٢	ثانيا: الثروات الطبيعية	٩٥
٨٣	١- النبات الطبيعي	٩٥
٨٤	٢- الثروات الحيوانية	٩٦
٨٥	٣- الثروة المعدنية	٩٧
٨٦	أ- الخامات الفلزية	٩٨
٨٧	ب- الخامات اللافلزية	٩٩
٨٨	١- التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز	١٠٠
٨٩	٢- شركات النفط الأجنبية	١٠٢
٩٠	٣- تصدير النفط	١٠٥
٩١	٤- النفط والدستور	١٠٧
٩٢	المبحث الثالث التداخل الأثني للسكان في محافظات إقليم كردستان العراق ودول الجوار الجغرافي	١٠٩-١٢٣
٩٣	أولاً: التركيب الاثنوكرافي لسكان كردستان العراق	١١٢
٩٤	ثانياً: التركيب الاثنوجرافي للكرد في الدول المجاورة	١١٥
٩٥	ثالثاً: أثر العامل الاثني على كردستان العراق ، ودول الجوار الجغرافي	١١٧
٩٦	١- العلاقات العراقية- التركية	١١٩
٩٧	٢- العلاقات العراقية - السورية	١٢٠
٩٨	٣- العلاقات العراقية - الإيرانية	١٢١
٩٩	الفصل الرابع... مستقبل أقليم كردستان في ظل محولة الانفصال وصعود الجيل الثاني من سياسيي الاقليم	١٢٤-١٥١

١٠٠	المبحث الاول ..... رؤية الجيل الثاني من سياسيي كردستان لعلاقة الاقليم مع حكومة المركز	١٢٦
١٠١	اولاً: الدوافـــــــع الجيو سياسية للانفصـــــــال	١٢٦
١٠٢	ثانياً: حركة الجيل الجديد، واستراتيجيته حتى عام ٢٠٣٣	١٣٥
١٠٣	أ: التعايش السلمي والتسامح في الاقليم	١٣٦
١٠٤	ب: نبذ القوة في المناطق المتنازع عليها	١٣٧
١٠٥	ج: استقرار إقليم كردستان وتقدمه	١٣٧
١٠٦	د: بناء علاقات مع دول الجوار الجغرافي	١٣٧
١٠٧	المبحث الثاني علاقة سياسي الجيل الثاني مع تركيا وايران بعد فشل محاولة الانفصال عام ٢٠١٧	١٣٩-١٤٥
١٠٨	البعد الجيو سياسي للموقف الاقليمي من الانفصال	١٤٠
١٠٩	١. الموقف التركي من الانفصال	١٤١
١١٠	٢. الموقف الايراني	١٤٣
١١١	المبحث الثالث ..... أثر الخلافات بين قطبي الاقليم السليمانية واربيل على مستقبل الاقليم	١٤٦-١٥١
١١٢	مرحلة السيناريوهات المفتوحة	١٥٠
١١٣	الاستنتاجات	١٥٢
١١٤	المقترحات	١٥٥
١١٥	المصادر	١٥٦
١١٦	الملاحق	١٧٣
	ملحص البحث باللغة الانكليزية	

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
١	الحقول النفطية، والغازية في إقليم كردستان وموقعها الجغرافي وكمية الاحتياطي، والشركات العاملة على تطويرها	١٠٤
٢	التوزيع النسبي للأديان في اقليم كردستان حسب محافظاته لسنة ٢٠٠٧	١١٣

فهرست الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخرائـــط	الصفحة
١	موقع منطقة الدراسة من العراق	٦
٢	مناطق انتشار الاكراد في الشرق الاوسط	٢٦
٣	مناطق انتشار الاكراد في تركيا	٢٩
٤	مناطق انتشار الاكراد في ايران	٣١
٥	اقليم كردستان العراق	٣٣
٦	مناطق انتشار الاكراد في سوريا	٣٥
٧	التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي أربيل والسليمانية	١٠١

فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	التوزيع الجغرافي للكرد في العالم	١٧٣

فهرست الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	النسبة المئوية لتوزع الشعب الكردي في الشرق الاوسط والعالم	٢٧

فهرست المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
١	الشركات الأجنبية التي تعاقدت لاستثمار النفط والغاز في اقليم كردستان العراق	١٠٣

الفصل الأول

المدخـــــــــــل العـــــــام للدراســـــــة

المبحـــث الأول: الإطـــــــار النظـــــــــــري

المبحث الثاني: تاريخ الحـركة الكردية في العراق.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للكرد في بعض دول الشرق الاوسط.

الفصل الاول

المبحث الأول الاطار النظري

المقدمة:

عرّفت الجغرافيا السياسية بأنها علم دراسة المساحات المنظّمة سياسياً، وكما يصلح ذلك التعريف على الدولة، فهو يصلح على التكتلات السياسية التي تعلوها، ويصلح كذلك على المناطق التي تقل عن مستواها، مثل الأقسام الإدارية، والدوائر الانتخابية، ومناطق الحكم الذاتي(١).

إنَّ حلم الاستقلال الكردي عن العراق قديم وهذا نابع من مظاهر السيادة اللا محدودة التي أسهمت في تغذية التطلعات الانفصالية للإقليم عن حكومة بغداد، وكانت هذه التطلعات ترتفع بحسب موازين القوى مع الحكومة المركزية وكذلك وفق الظروف الدولية والاقليمية السائدة فقد أطلق الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ التطلعات القومية المكبوتة للشعب الكردي، فبعد أن خذلتهم الدول الاستعمارية لا سيما بريطانيا في إقامة وطن يضم الاكراد المبعثرين في كل من العراق وتركيا وسوريا وايران تمكن اكراد العراق من إقامة كيان شبة مستقل في شمال البلاد في خطوة يعدونها مكافأة لنضالهم الطويل الذي استمر عقوداً ضد السلطة المركزية في بغداد احتجاجاً على ما يسمونه دمج قسري للأكراد بالدولة العراقية، وللحصول على مزيد من الحقوق والامتيازات بوصفهم شركاء في هذا الوطن.

ان المنطقة الفيدرالية في اقليم كردستان العراق أضحت حقيقة قائمة وهي باتت تهدف ليس الى تعزيز سلطتها مقابل سلطة الحكومة المركزية، وانما الى ضم مناطق اخرى تقطنها اقلية كردية لا سيما محافظة كركوك الغنية بالنفط الى نطاق سيطرتها على اعتبار ان ثروتها ستشكل القاعدة المادية الاقوى التي ستعتمد عليها الدولة الكردية المؤمل قيامها في المستقبل، وعلى الرغم مما تثيره السياسات الكردية من قلق الحكومة المركزية وجيران العراق على حد سواء الا انه عوملت هذه التطلعات أو النوايا بطريقة غير مناسبة او تم تجاهلها فأنها قد تتسبب بحالة من عدم الاستقرار والعنف في مرحلة تعد من أخطر المراحل التي يمر بها العراق، وقد تدفع الى بلورة سياسات وتنفيذها بطريقة تعزز

(١) محمود توفيق، الدولة في عالم بلا حدود– دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٥.

شرعية البنية الفيدرالية في كردستان واستغلالها كعنصر ذو فاعلية قادر على خلق دولة كردية مستقلة قابلة للحياة والعيش خارج الدولة العراقية[١].

قضى الشريكان المرغمان على الشراكة في الدولة العراقية العرب والأكراد مائة عام في تعايش غير سلمي منذ عام ١٩٢١، وقد انتظر الأكراد اللحظة المناسبة للتخلص من أغلال الدولة المركزية، والتي تحققت له مرتين في عامي ١٩٩١و٢٠٠٣، وهم ينتظرون الفرصة التي يكتمل عندها حلم دولتهم، وكلما كان المركز ضعيفاً كلما اقتربوا من تحقيق حلمهم والعكس صحيح، بل ربما تمكّن المركز حال استعادته لقوته وتعافيه أن يرد الأكراد إلى أسوأ مما كانوا عليه[٢].

عزّز الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من حدّة التناقضات المتواجدة مسبقاً في دولة العراق، والتي بدورها عملت على تفكيك الدولة منذ تأسيسها، ولم تنجح دولة العراق في التخفيف من حدتها طيلة القرن العشرين، لتتحول العراق في عام ٢٠٠٤ إلى دولة فيدرالية، تضم إقليم فيدرالي وحيد حتى الآن هو إقليم كردستان العراق.

وتعرّف الفيدرالية (Federalism) بأنّها نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حكومتين أو أكثر، منتخبة بحريّة، وتتمتع بالسلطة على الشعب ذاته والمنطقة الجغرافية ذاتها، بينما الكونفيدرالية (Confederation) هي اتحاد بين دولتين مستقلتين أو أكثر تربطهما مصالح مشتركة، ويتقاسمان السيادة بشكلٍ متساوٍ[٣]، ويعني ذلك أنّ الأفراد في الاتحاد الفيدرالي يخضعون لسلطتين، أي أنهم يرتبطون برابطة ثنائية، فهم مواطنون في دولة الاتحاد من جهة، ومواطنون في الولاية أو الإقليم الذي ينتمون له من جهة أخرى[٤].

ترتبط الفيدرالية عادةً بدول تعاني مشكلات حادة تتعلّق بالتعددية الثقافية، غير أنها لا تبنى إلّا على قاعدة الاقتناع والرضا الراسخين، وليس على القهر أو الإجبار، وفي غياب تلك القاعدة فإنّ

(١) ابتسام محمد عبد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، العد٥١، ٢٠١٦، ص١٤٩.

(٢) مجموعة الأزمات الدولية، العراق والأكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٢٠، بروكسيل، ١٩، نيسان، ٢٠١٢، ص١.

(٣) جون ماك جيري، إدارة التنوع القومي والديني في التعايش في ظل الاختلاف، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص٣٩.

(٤) عبد الجبار محمد، الفدرالية واللامركزية في العراق– ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣، ص٤.

التقسيم قادم عاجلاً أم آجلاً[١]. وبينما كانت الضغوط الخارجية دائماً هي الحافز الأكبر في قيام الفيدراليات تاريخياً، حيث تتآزر كيانات صغيرة متجاورة لمواجهة جيران أكبر، فقد حدث العكس في حالة العراق، إذ تم التحول للفيدرالية بغية احتواء ضغوط داخلية تعمل لتفتيت الدولة العراقية، في ظل فشل التعايش بين المكونات الاثنية المتباينة بالعراق.

يُعد توزيع السلطة من خلال الفيدرالية في المجتمعات المنقسمة انقساماً حاداً سبيل لا غنى عنه لإدارة النزاع وتقليصه، ويصبح نجاح الفيدرالية المتعددة القوميات أكثر احتمالاً إذا كانت هناك جماعة اثنية مهيمنة في هذه الدولة؛ لأن وجود هذه الأكثرية يخلق القوة في مواجهة الانفصال، وقد افتقرت جميع الفيدراليات الفاشلة لوجود جماعة أثنية مهيمنة تشكّل الأكثرية الساحقة بين سكان الدولة، ولو توافر ذلك لساعد على تماسك الدولة إبان الأزمات[٢].

اولا: مشكلة الدراسة

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على التساؤلات التالية:

١. هل مظاهر الدولة في اقليم كردستان العراق التي بنيت في ظل النظام الفيدرالي هي لغرض البقاء داخل العراق أم الانفصال عنه مستقبلاً ؟.
٢. هل أسهمت المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق في بلورة الوجود الكردي محلياً وعالمياً ؟.
٣. هل هناك أثر للبعد الجغرافي في فشل المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق ؟.
٤. هل هناك رؤية جديدة لمستقبل اقليم كردستان العراق في ظل صعود الجيل الثاني من سياسي الاقليم ؟.

ثانيا: فرضية الدراسة

وتحاول الدراسة اثبات الفرضيات التالية:

١. إنَّ مظاهر الدولة في اقليم كردستان العراق التي وجدت في ظل النظام الفيدرالي هي لغرض الانفصال عنه مستقبلاً إذ جرت آخر محاولة انفصالية في عام ٢٠١٧.

---

(١) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (جزءان)، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٨٩.

(٢) جون ماك جيري، مصدر سابق، ص٣٣.

٢. لقد أسهمت المحاولات الانفصالية الكردية القديمة والحديثة في بلورة الوجود الكردي على المحور المحلي والعالمي وايصال صورتهم ورغبتهم السياسية.

٣. هناك دور للبعد الجغرافي في فشل المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان منها احاطتها ببلدان رافضة فكرة الانقسام فضلاً عن ذلك يعد الاقليم حبيس ومحاط باليابس من جميع الجهات مما يجعل الاقليم مستقبلاً في حال إعلان الدولة المنشودة مفتقرا للواجهة البحرية.

٤. هناك رؤية جديدة لمستقبل اقليم كردستان العراق في ظل صعود الجيل الثاني من سياسي الاقليم.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم محاولة الانفصال الفاشلة التي اقدمت عليها حكومة اقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧م من خلال استفتاء شعبي على الانفصال عن العراق من طرف واحد دون استشارة او موافقة الحكومة المركزية في بغداد ودون الحصول على موافقة الدول الاقليمية المجاورة او المنظمات الدولية ذات العلاقة كما تهدف الدراسة الى اجراء تقييم جغرافي سياسي للأسباب التي حالت دون نجاح تلك المحاولة سوى تلك المتعلقة بالجانب الجغرافي الطبيعي او تلك التي ترتبط بالعوامل الجغرافية البشرية، مع ابراز الافاق المستقبلية للتطلعات الانفصالية الكردية من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

رابعاً: أهميّة الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الموضوع الذي نتناوله وهو المحاولة الانفصالية لإقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧م لما لها من تأثير على الامن القومي العراقي والامن القومي لدول الجوار الجغرافي، كما تكمن اهميتها من خلال كون العوامل التي ساهمت في اجهاض محاولة الانفصال هذه هي عوامل جغرافية سياسية تتعلق في جزء منها بطبيعة الموقع الجغرافي للإقليم، وموقف دول الجوار من موضوع استقلال اقليم كردستان العراق، واخيرا فان العمل المراد من هذه الدراسة قد يضيف للمعرفة العامة والمكتبات العراقية مزيداً من التحليل حول القضية الكردية ومستقبل وجود الاكراد وعلاقتهم مع الدولة العراقية، كما يمكن ان تشكل هذه الدراسة مدخلا مقبولا لصناع القرار والدارسين وطلبة العلم المهتمين بالقضية الكردية لفهم الابعاد الحقيقية لخطوة اقليم كردستان العراق بأجراء الاستفتاء مستقبلاً.

خامساً: منهج الدراسة

اقتضت مشكلة الدراسة للجوء الى اكثر من منهج لتشخيص ومعالجة ازمة استفتاء انفصال كردستان حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، إذ وظف المنهج التحليلي الذي يسعى إلى تقدير قوة الدولة من خلال دراسة الأثر الذي تتركه العوامل الجغرافية عليها ووضع تصور مستقبلي لها على ضوء تلك القوة، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يركّز على فهم الماضي لتحليل الأحداث الحاضرة وكذلك في تتبع الجذور التاريخية للمشكلات الجيوبولتيكية المؤثرة. كما استعان الباحث بالخرائط والجداول بوصفها وسيلة جغرافية للوصول إلى الهدف المنشود من الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة

أ. الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث في اقليم كردستان العراق بمحافظاته الثلاث (دهوك، اربيل، السليمانية) وفق الحدود الادارية القائمة قبل عام ١٩٩١م إذ يقع اقليم كوردستان العراق بين دائرتي العرض ٣٥.٢١°–٣٧.٢٢° شمالا وبين خطي طول٤٢:٠٨°–٤٦:١٨° شرقا" وهو بذلك يقع في المنطقة شبه المدارية الشمالية، كما موضح في الخريطة (١).

كما تمتد لتشمل العراق بحدوده السياسية المعترف بها دوليا الواقعة بين دائرتي عرض (٥° ٢٩٬ -٣٧.٢٢°) شمالاً وخطي طول(٤٨´ ٣٨. ° -٤. ٤٨°) شرقا. كما تشمل مناطق تواجد الاكراد في الدول المجاورة للعراق في سوريا وتركيا وايران.

ب. الحدود الزمانية : تبدء الدراسة زمانياً في الفترة الزمنية التي اجري فيها الاستفتاء الانفصالي في ٢٥ ايلول عام ٢٠١٧ وما سبقها من استحضارات تنفيذيه.

كما تشمل الفترات الزمنية التي شهدت توترات بين الحكومة المركزية في بغداد والحركات الكردية المسلحة طيلة المدة بين انشاء الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ الى تاريخ اجراء الاستفتاء.

الخريطة (١): موقع منطقة الدراسة من العراق

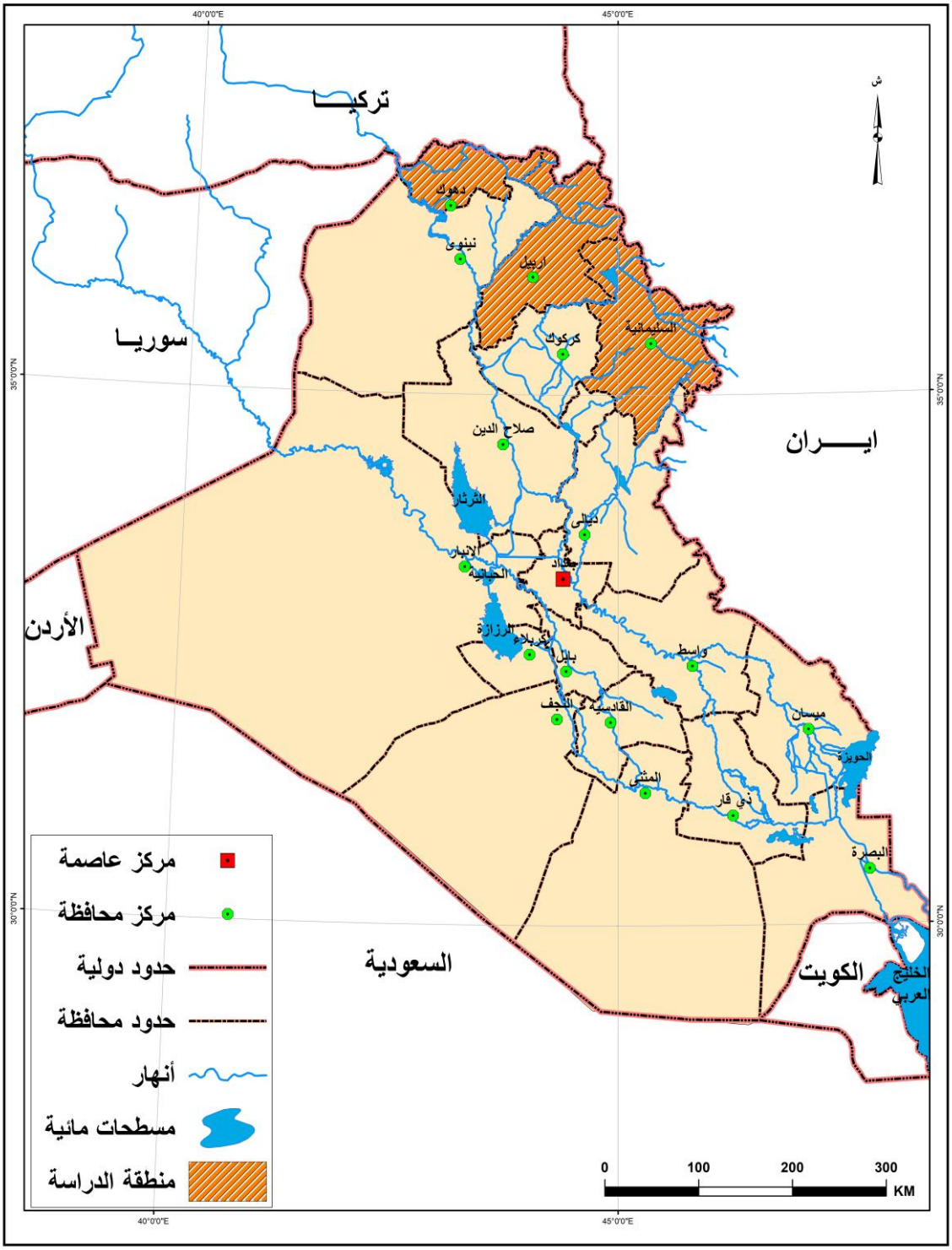

المصدر : وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد، ٢٠١٠.

سابعاً: هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى اربعة فصول رئيسيّة، وقد تم تقسيم كل فصل إلى ثلاثة مباحث فرعية، على النحو الآتي: الفصل الاول تناول في مبحثه الأول: الإطار النظري للدراسة، بينما تناول المبحث الثاني: تاريخ الحركة الكردية في العراق، فيما ضم المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للكرد في الشرق الاوسط، اما الفصل الثاني فقد تناول أبرز المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق، إذ ناقش المبحث الأول: المحاولات الانفصالية للأكراد في العراق من (١٩١٨-٢٠٠٣)، وبين المبحث الثاني المحاولات الانفصالية للأكراد في العراق من(١٩١٨-٢٠٠٣) وركز المبحث الثالث على دراسة المحاولات الانفصالية عام ٢٠١٧، اما الفصل الثالث: فقد خصص لدراسة البعد الجغرافي في فشل المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان، اذ لابد من بيان الموقع الجغرافي لإقليم كردستان، وهذا ما تم توضيحه في المبحث الأول، ليبين المبحث الثاني: التضاريس والثروات الطبيعية، وجاء المبحث الثالث في التأكيد على التركيب الاثنوكرافي لسكان محافظات الاقليم وعلاقته بالتركيب الاثني للمناطق الحدودية مع دول الجوار الجغرافي.

وكان للفصل الرابع أهمية مناقشة مستقبل إقليم كردستان في ظل فشل محاولة الانفصال و صعود الجيل الثاني من سياسيي الاقليم، حيث تم التأكيد على رؤية الجيل الثاني من سياسيي كردستان لعلاقة الاقليم مع حكومة المركز، وعلاقة سياسي الجيل الثاني مع تركيا وايران بعد فشل محاولة الانفصال عام ٢٠١٧، ثم بيان أثر الخلافات بين قطبي الإقليم السليمانية واربيل على مستقبل الاقليم. واختتمت الدراسة بالخلاصة والاستنتاجات التي تم فيها عرض لأهم الحقائق التي توصلت لها هذه الدراسة وألحقتها الملاحق ثم اختتمت الدراسة بتثبيت قائمة المصادر وخلاصة باللغة الإنكليزية.

ثامناً: الدراسات السابقة

لابد أن يعرف كل باحث بأنه يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون للإفادة مما توصلوا إليه ولعدم ضياع الجهود التي تعد مرتكزا في اتمام البحث ، ومن خلال الاطلاع على الدراسات الجغرافية التي تناولت اقليم كردستان تبين عدم وجود دراسة جغرافية يتناول موضوع البحث بصورة تفصيلية وإنما وردت إشارات إلى منطقة الدراسة، وبشكل عام الدراسات السابقة لم تكن بالكثافة الكبيرة فيما يخص موضوع استفتاء استقلال كردستان العراق عام ٢٠١٧ بحكم حداثة الاستفتاء، غير ان هناك دراسات كثيره تناولت موضوع الحركات الانفصالية واستفتاءات الانفصال في العالم واخرى تناولت موضوع

الحركة الكردية في العراق، إذ إن إطلاع الباحث على بحوث غيره ممن سبقوه في البحث والدراسة في موضوع اختصاصه توفر له إمكانية التعرف على الجوانب التي وقفت عندها البحوث السابقة؛ لأن في ذلك تجانساً وتكاملاً لسلسلة البحوث العلمية في مجال تخصصه[١]، إذ تعد هذه الدراسات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات الأكاديمية لأهميتها في إضافة معلومات للباحث، ومن هذه الدراسات [*]:

١. كتاب القضية الكردية وحق تقرير المصير، عبد العزيز محمد الطاهر محمد، ٢٠٠٨[٢] يتناول هذا الكتاب الحقوق القومية للأكراد التي حصلوا عليها في العراق، وفي الباب الاول من هذا الكتاب تناول الاسس القانونية لقيام الدولة الكردية، اما الباب الثاني فقد تناول الحكم الذاتي للأكراد في العراق من خلال فيدرالية اقليمية.

٢. دراسة محمد خالد ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي(٢٠٠٣- ٢٠١١م)، اطروحة دكتوراه من جامعة الازهر الاوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية عام ٢٠١٣[٣]، هدفت الدراسة الى دراسة التأثير الذي احدثه الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م على العلاقة الكردية مع حكومة بغداد المركزية وتوضيح مدى التدخل الأمريكي في صياغة الدستور العراقي.

٣. كرد العراق بناء دولة داخل دولة، اوفرا بينيغيو، ٢٠١٤[٤]، تستكشف الباحثة طبيعة العلاقات بين الدولة العراقية واكراد العراق منذ بداية تأسيس الدولة العراقي خلال حكومة البعث وحتى وقت قريب من اصدار هذا الكتاب، وتتبع الباحثة بدقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية السياسية والايديولوجية التي مر بها المجتمع الكردي العراقي خلال خمس عقود، وتركز

---

(١)عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات،ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٩٣، ص٥٦.

(*) لقد جرى استعراض هذه الدراسات بحسب ترتيبها الزمني.

(٢) عبد العزيز محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير: الاستقلال، الحكم الذاتي، الفيدرالية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨.

(٣) محمد خالد ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي(٢٠٠٣- ٢٠١١م)، اطروحة دكتوراه من جامعة الازهر الاوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية،٢٠١٣.

(٤) اوفرا بينيغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ط١، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٤ .

الباحثة على تشكيل الامة وبناء الدولة، وتستعرض خصائص الحركة الكردية في العراق التي تميزها عن باقي المجتمعات الكردية في الدول الاخرى.

٤. دراسة للباحثتين حليمة بو زناد، دلال حسن، تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط (اكراد سوريا انموذجا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة التبسي، ٢٠١٦[١]، وفيها تناولت الباحثة الازمة الكردية في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام واكراد سوريا بشكل خاص من خلال بيان النزعات الانفصالية لأكراد سوريا وتأثير ذلك على الامن القومي في منطقة الشرق الاوسط بأكملها.

٥. دراسة للباحث هاني محمود عبد موسى، ازمة الدولة في العالم العربي دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار كلية الحقوق عام ٢٠١٨م[٢]، وتناول الباحث حركات الانفصال في البلدين وتأثير تلك الحركات على قوة الدولة في كلا البلدين.

٦. دراسة م.م ميثم غانم جبر، استفتاء كردستان العراق بين القبول والرفض، المنشورة في مجلة جامعة واسط، العدد ١٤، ٢٠١٨[٣]، وفيها تطرق الباحث الى العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في فشل استفتاء الاستقلال لإقليم كردستان العراق.

٧. دراسة الباحثة حنان ابو سكيم، الدولة القومية ومستقبل حركات الانفصال في اوربا، الصادرة عن مركز العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر عام ٢٠١٩م[٤]، وتناولت الباحثة استفتاء اقليم كتالونيا الاسباني الذي جرى في تشرين الاول عام ٢٠١٧م ونتائجه التي كانت لصالح الانفصال ورفض الحكومة الاسبانية ودول العالم الاعتراف بنتيجته، كما تناولت الباحثة حركات الانفصال في اوربا.

---

(١) حليمة بو زناد، دلال حسن، تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط (اكراد سوريا انموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة التبسي، ٢٠١٦.

(٢) هاني محمود عبد موسى، ازمة الدولة في العالم العربي دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار كلية الحقوق، ٢٠١٨.

(٣) ميثم غانم جبر، استفتاء كردستان العراق بين القبول والرفض، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد ٤١، ، ٢٠١٨، ص٦١٢.

(٤) حنان ابو سكيم، الدولة القومية ومستقبل حركات الانفصال في اوربا، الصادرة عن مركز العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر، ٢٠١٩.

تاسعاً: المعوقات التي واجهت الباحث

عادة ما تواجه الباحثين من طلبة الدراسات العليا معوقات في عدم الحصول على المقابلات الشخصية من قبل بعض الجهات ذات العلاقة، لاسيما في الموضوعات التي تتأثر في واقعها السياسي بقضية مصيرية كانفصال اقليم كردستان العراق ولكن المعوقات التي واجهت مسيرة بحثي منذ الوهلة الأولى كالاضطرابات والتظاهرات التي أصبحت عائقاً في مسيرة التحركات من حظر للتجوال وما شابه، ثم جاءت جائحة كورونا لتشل مسيرة الحركة بين المحافظات وتعطل دوائر الدولة والمؤسسات الجامعية والمكتبات الغنية بالمصادر، كما واجه الباحث مشكلة قلة الدراسات والمراجع الحديثة حول استفتاء اقليم كردستان؛ لذا كانت هناك معوقات الحصول على البيانات أو المعلومات، واعتماد الباحث على المصادر من المكتبات الالكترونية وما قام بجمعه أثناء تحديد الخطة قبل دخول العراق بموجة التظاهرات عام ٢٠١٩.

عاشراً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

١- الجيوسياسية

علينا أن نفرق بين مفهومين متلازمين ولكنهما مختلفان، المفهوم الأول هو الجغرافيا السياسية والثاني هو الجيوسياسية، الأول يشير إلى الواقع الموضوعي لدولة من ناحية موقعها على الخريطة وهو في معظم الأحوال ثابت، إلا في بعض الحالات النادرة تحاول دولة تغير هذا الواقع إما بالدبلوماسية أو بالقوة العسكرية، أما مفهوم الجيوسياسية فهو بعكس الأول، ديناميكي ومتغير، فالجيوسياسية تنظر إلى الجغرافيا السياسية وانعكاساتها على أمن ورخاء الدولة في علاقاتها مع هذا الواقع أو المعطى ودلالاته، فقد يتغير الواقع الجيوسياسي رغم ثبات الجغرافيا السياسية وعليه يمكننا القول بأنّ علم الجيوبوليتيك(الجيوسياسية) في أبسط معانيه هو العلم الذي يقُودُنا إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية[١].

وتعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك ولعلَّ سبب هذا الاختلاف والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما اختلاف الفترات الزمنية والأحداث

(١) خالد احمد الاسمر، جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ٢٠١٩، ص٩.

الدولية، وكثيراً ما نجد مصطلح الجيوسياسية يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية و التي تُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا في السياسة، وعليه فالجغرافيا السياسية تدّرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، أما((الجيوسياسية)) فتُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً[١].

٢- الاستفتاء

الاستفتاء في اللغة: يعني طلب الفتوى او الرأي او الحكم في مسألة من المسائل، ويقال افتى الفقيه ويعني ابان الحكم فيها، وكلمة استفتاء مشتقة من الفعل افتى (أ. ف. ت. ى).
مصدر استفتى تعبير الشعب بالتصويت عن رأيه في انقلاب، أو دستور، أو نظام، أو حدث سياسي، أو شخص، أو نحو ذلك[٢].

اما الاستفتاء اصطلاحا: فله تعريفات عديدة، فهو في رأي البعض عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأي فيه بالموافقة او الرفض، وعرفه اخرون رجوع الى الشعب لأخذ رأي بالموافقة او الرفض في أي موضوع عام كأن يكون موضوع قانوني او دستوري او سياسي، ويتم كل ذلك بالتصويت المباشر. والاستفتاء في ابسط تعريف له هو اخذ رأي الناس في موضوع معين له علاقه بحياتهم ومستقبلهم، فقد يكون في المواضيع الحياتية البسيطة ويتدرج الى اكبر واهم المواضيع التي تمس مستقبل وكيان الافراد والمجتمعات والشعوب، فقد يجري الاستفتاء حول مواضيع معينه كالعنف الاسري او تحديد ايام العطل الاسبوعية من قبل المنظمات او بعض الجهات لمعرفة اتجاهات الرأي في مجتمع ما حول هذه المواضيع، او قد يكون الاستفتاء تجاه نص قانوني فيكون استفتاء قانوني، اوقد يكون حول بعض بنود الدستور فيكون استفتاء دستوري[٣].

---

(١) عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، ١٩٩٩.

(٢) المعاني الجامع معلومات متوفرة على الرابط :-
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

(٣) امين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩، ص٢٠٣.

٣- المفهوم اللغوي للحركة الانفصالية

ويتكون المفهوم من كلمتين، الاولى (حركة) في اللغة تعني انتقال الشيء من مكان الى مكان اخر وهو مشتق من الفعل حرك(ح. ر. ك)، اما الكلمة الثانية هي (انفصال) وهي تدل على تباعد الشيء عن شيء اخر كان ملتصقاً به وهذه الكلمة مشتقه من الفعل(ف. ص. ل).

حركه انفصالية ارادت المس بوحدة الوطن بالانفصال عنه يقودها انفصالي مسخر وراءه انفصاليون، الانفصالي كل من دعا الى الانشقاق والخروج عن الوطن الام، او جماعه عرقيه او سياسية، او الميل عن عقيدته او دينه[١].

٤- تعريف الحركات الانفصالية

تعرف بأنها كل حركة سلمية كانت ام مسلحه تطالب بالانفصال والاستقلال عن الدولة او الكيان المنضوية تحت لوائه من اجل تكوين دولة اخرى لاعتبارات مختلفة كأن تكون دينيه او عرقيه او قوميه او سياسيه، ومهما كانت مسببات مطالبها الانفصالية سواء كانت تاريخية او اقتصادية ناجمة عن شعور بالإهمال او التهميش، او قوميه ناجمة عن الاضطهاد من طرف الدولة القومية التي تسيطر على الدولة الام، كما تعرف ايضا بأنها قيام مجموعه دينيه او عرقيه بالانفصال عن الدولة الجامعة بقصد تأسيس كيان سياسي مستقل وتكون حركة الانفصال هنا متدرجة زمانيا ولا تحدث بطريقة الصدفة وانما تسبقها مقدمات[٢].

كما عرف عبد الوهاب الكيلاني في موسوعته السياسية الانفصال بأنه حالة نشأة دولة من دولة اخرى تكون جزءاً من العالم ذات سيادة[٣].

٥- المفهوم القانوني للاستفتاء

يذهب فقهاء القانون الدستوري في التعريف القانوني للاستفتاء الى القول بأنه يقسم الى قسمين هما عام شامل، والاخر خاص محدود.

---

(١) معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٠،ص٥١.

(٢) بن نوح طارق، الزين خير الله، الحركات الانفصالية كردستان العراق نموذجا(دراسة تفسيرية مستقبلية)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص٣٧، ٢٠١٧-٢٠١٨.(غير منشورة).

(٣) عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، الجزء٢، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٩٧، ص٥٦٢.

اما المفهوم العام الشامل فهو يتم بالمرونة والسعه وهو اكثر شيوعا من الاخر ويتمثل بالحالات التي يُعرض فيها شخص عمل او موضوع على الشعب ليبدي رأيه فيه، ويتمثل هذا النوع من الاستفتاء على مواضيع تتعلق بالشؤون العامة للدولة أياً كانت الجهة المنفذة له سوى ان كانت السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية.

اما المفهوم الخاص المحدود للاستفتاء فهو عملية الاستفتاء التي يتم من خلالها الرجوع الى الشعب لأخذ رأيه في مقترح جديد لدستور الدولة او احد قوانينها او لمجرد تعديلها وذلك للموافقة عليه او رفضه، ويقع استفتاء اقليم كردستان العراق ضمن هذا النوع من الاستفتاءات.

كما ان فقهاء القانون الدستوري كثيرا ما يميزون الاستفتاء اعتمادا على مدى قانونيته او كونه معتمداً من قبل الجهات الرسمية، ومن هذا المنطلق فهم يقسمون الاستفتاءات الى نوعين:

اولهما الاستفتاء الرسمي : وهو الاستفتاء الذي تعرض فيه الحكومة موضوعاً معيناً على الناخبين للموافقة عليه او رفضه وتلتزم عادة بالنتيجة التي يسفر عنها.

وثانيهما الاستفتاء الغير رسمي: كالاستفتاء الدراسي، او دراسة رئي عام على عينه من المواطنين في مساله معينه كما انه يجري من قبل بعض الهيئات او بعض الجهات[١].

ما يخص الاستفتاء في اقليم كردستان العراق موضوع الدراسة لم نجد في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ نصاً صريحاً يبيح للإقليم اجراء الاستفتاء للانفصال عن العراق، اذ نصت المادة الاولى من الدستور العراقي ان" جمهورية العراق دولة اتحادية واحده مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"، كما نصت المادة (١٣/ثانيا) من ذات الدستور تنص على انه " لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويعد باطلا كل نص يرد في دساتير الاقاليم او أي نص قانوني اخر يتعارض معه " كما نصت المادة (٩٣) منه " تختص المحكمة الاتحادية في الفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم " كما يجب ان نذكر ان الدستور العراقي لم يتطرق الى مسالة الاستفتاء بقصد الاستقلال او الانفصال كما هوه الحال في الاستفتاء الكردي، وان المواد التي وردت في الدستور العراقي بصدد الاستفتاء وردت في ثلاث مواضيع للتعبير عن ثلاث اشكال من الاستفتاء حصرا وهي:

(١) عبد العزيز محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير: الاستقلال، الحكم الذاتي، الفيدرالية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص٨٧.

- كل استفتاء وارد في هذا الدستور يكون ناجحا بموافقة اغلبية المصوتين ما لم ينص على خلاف ذلك (المادة ١٣١ من الدستور)
- يعد هذا الدستور نافذا بعد موافقة الشعب علية بالاستفتاء العام، ونشره بالجريدة الرسمية، وتشكل الحكومة بموجبه (المادة ١٤٤ من الستور).
- الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور (المادة ١٤٤/ ثالثا، رابعا، خامسا) من الدستور.

وبخلاف هذه الحالات الواردة في الدستور لا يجوز اجراء أي استفتاء يمس كيان الدولة العراقية وسيادتها واستقلالها ووحدة التراب العراقي ارضاً وجواً وبحراً[١].

وعلى هذا الاساس نجد ان استفتاء اقليم كردستان العراق غير قانوني لكونه يفتقد الى الاساس القانوني والدستوري الرسمي، وهو يفتقد للرسمية وللشرعية ولم يتمخض عنه أي تبعات قانونيه او سياسية بل على العكس من ذلك كانت نتائجه وخيمه على اقليم كردستان.

(١) ميثم غانم جبر مصدر سابق، ص ٦١٤.

المبحث الثاني

تاريخ الحركة الكردية في العراق

لقد بدأ الاكراد بفكرة إنشاء دولة قومية للأكراد منذ سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ودعم تلك الفكرة الوعود[*] التي منحتها القوى الاستعمارية للأكراد بمساعدتهم على إقامة دولتهم وفق (معاهدة سيفر) عام ١٩٢٠، على أن تحصل كردستان على الاستقلال حسب ما نصت عليه موادها وفقاً للفقرة (٦٤,٦٣,٦٢) المتضمنة على حق الأكراد في أنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي اولاً ثم الاستقلال، الا أن رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب ، فضلا عن صراع المصالح بين الدول الكبرى، أبقيا هذه المعاهدة حبر على ورق وتبخرت تلك الوعود ثم جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتقضي على الآمال الكردية ، حيث تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وايران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان وسوريا[١].

وهذا ما دعا أكراد العراق باتخاذ قرارهم بالتمرد المسلح على الحكومات العراقية المتعاقبة للحصول على الحكم الذاتي، وما ترتب على ذلك من حركات مقاومة مسلحة وحروب دامية بين المتمردين الأكراد والجيش العراقي، ليعلن الأكراد قرار إقامة منطقتهم السياسية بمفردهم، أو يتم الإعلان عنها من جانب الحكومة العراقية المركزية، وتمثّل مجال الحركة في المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية بشمال العراق، وتمكن الأكراد في النهاية من الحصول على المنطقة السياسية كمنطقة حكم ذاتي غير محددة منذ ١٩٧٠، ثم كمنطقة محددة بحكم الأمر الواقع منذ ١٩٩١، والتي تم

*حصول كردستان على الاستقلال حسب البندين ٦٢ و ٦٣ من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استنادا إلى البند ٦٢ وكان نص هذا البند:

إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا"، المصدر، احمد محمود علو السامرائي، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، مجلة مداد الآداب، العدد ١٤، ٢٠١٨، ص٣٦٦.

(١) محمود الدرة، القضية الكردية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٩١.

الاعتراف بها عام ٢٠٠٤ كإقليم فيدرالي، ويسعى الأكراد الآن بشكلٍ معلن للانفصال عن العراق وإعلان دولة للأقلية الكردية في شمال العراق.

أولاً: المنطقة السياسية الكردية في العهد الملكي:

لقد كان للقضية الكردية أثر في زعزعة الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في العراق، لكونها تبنّت الكفاح المسلح في المطالبة بما تراه حقوقها، والدفاع عن وجودها[١]، إن حلم إقامة دولة كردية في شمال العراق هو حلم قديم يعود إلى الوعد الذي تحصّل عليه الأكراد في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠[٢]، وتعد تلك المعاهدة بمثابة أول اعتراف دولي بالمسألة الكردية، حيث نصت على إقامة مناطق ذات حكم ذاتي حيثما تتوافر أغلبية سكانية كردية في تركيا[٣]، وقد تطلّع الأكراد فيما بات يعرف بكردستان الجنوبية للاستقلال منذ ذلك الحين، وتبعاً لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ أحيل الخلاف حول الحدود العراقية التركية وعائديه ولاية الموصل إلى عصبة الأم[٤]

وكانت ولاية الموصل عشية الحرب العالمية الأولى تتكوّن من عدد من السناجق إضافة إلى مدينة الموصل ومحيطها الريفي مما أصبح يعرف اليوم بمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك، وتبعاً لاتفاقية سايكس- بيكو وُعدت فرنسا بتلك المنطقة، وبالنتيجة كان يفترض أن تصبح ضمن سوريا، غير أنها وقعت في عام ١٩١٨ تحت الاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٢٠ أصبح العراق الحالي تحت الانتداب البريطاني، فقررت بريطانيا أن تضم ولاية الموصل الغنية بالنفط للدولة العراقية الوليدة، وتعقدت المسألة أكثر عندما وقعت معاهدة سيفر (Sèvres) بين الحلفاء والدولة العثمانية، والتي عرّفت المنطقة على أنها جزء من المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي، وقد اعترضت تركيا على خسارة تلك الولاية الغنية بالنفط[٥].

---

(١) كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨، ص١٨٣.

(٢) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية-دراسة تاريخية وثائقية، لندن، ١٩٩٢، ص٢٧.

(٣) موسى السيد علي ، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٤٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١١.

(٤) مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية (١٨٦١-١٩٧٥)، الجزء الثالث، اربيل، ٢٠٠٢، ص١٨.

(٥) مجموعة الأزمات الدولية، الجبهة الجديدة في العراق: الصراع على نينوى، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٠، بروكسيل، (١٩،أيلول ، ٢٠٠٩)، ص١.

وبعدها سعى أتاتورك لاستعادة ولاية الموصل بالقوة، وزحفت قواته نحو شمال العراق عام ١٩٢٢، وبناءً على ذلك تم الاتفاق بين الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني في بغداد والزعيم الكردي الشيخ محمود البرزنجي على إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي في شمال العراق إذا تمكّن البرزنجي من إعادة النظام في شمال العراق والمساعدة في طرد الأتراك[١] وجاء أول قرار كردي لإقامة المنطقة السياسية الكردية بالعراق عام ١٩٢٢ أي عقب تأسيس الدولة العراقية مباشرةً، فقد أعلن البرزنجي إقامة مملكة كردستان المستقلة في السليمانية عام ١٩٢٢[٢] ويرى البعض أنّ ذلك يعود إلى أن المناطق الكردية في شمال العراق لم تكن جزءاً من العراق القديم أو بلاد ما بين النهرين، وأن التنافس البريطاني التركي بعد الحرب العالمية الأولى كان على أشده بخصوص السيطرة على ولاية الموصل التي تضم المحافظات ذات الغالبية الكردية[٣] وقد قضت القوات البريطانية على الإدارة الذاتية التي أقامها البرزنجي في السليمانية في نفس عام إقامتها [٤]، كما تصدت الطائرات البريطانية للقضاء على جميع حركات التمرد الكردي ولجأت إلى استخدام أساليب الاستمالة لمنع القبائل الكردية من التجاوب مع الثورات الكردية في منطقة كردستان التركية، أو محاولات الاتحاد السوفيتي لإقامة كيان سياسي للقومية الكردية تحت اسم جمهورية مهاباد والتي أقاموها في شمال ايران ولجأ إليها مصطفى البرزاني الزعيم الثوري الكردي والذي اعترف به الاتحاد السوفيتي كأبرز زعيم وطني كردي[٥].

وكان قرار عصبة الأمم عام ١٩٢٥ بضم ولاية الموصل للعراق بمثابة تحطيم لحلم الأكراد بالحصول على استقلالهم، ولن تتوقّف المقاومة الكردية للحكومة العراقية المركزية منذ تم الإلحاق القسري للأكراد بدولة العراق، وفي المرحلة الأولى من عمر الدولة العراقية واجهت المطالب الكردية بالحكم الذاتي رفضاً من قِبل بريطانيا كسلطة انتداب على العراق، ومن حكومات العهد الملكي من عام ١٩٢١ حتّى ١٩٥٨ [٦].

---

(١) موسى السيد علي، مصدر سابق، ص٢٦.

(٢) وليد حمدي، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٣) موسى السيد علي، مصدر سابق، ص١١.

(٤) كردستان سالم سعيد، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٥) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية (١٩٥٨-١٩٧٠)، لندن، ١٩٩٠، ص١٧٩.

(٦) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنه)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٦٩.

وعام ١٩٣٩ ظهر في شمال العراق حزب هيوا (الأمل) الكردي،[١]، الذي تضمّن برنامجه هدفاً تكتيكياً تمثّل في المطالبة بالإدارة الذاتية لكردستان العراق، وهدفاً استراتيجياً تمثّل في المطالبة بإقامة دولة مستقلة للأقلية الكردية تضم كل الأراضي التي يقطنها الأكراد، وفي عام ١٩٤٣ اندلعت ثورة البارزاني الثانية والتي تم إخمادها كسابقتها[٢].

ثانياً: المنطقة السياسية الكردية في العهد الجمهوري:

فتحت للأكراد أفاق جديدة من الحرية والتسامح أثر قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ وحاول الاكراد ثانية من الحصول على الحكم الذاتي في الدستور غير أنهم أخفقوا الا أن النظام الجمهوري قام بإصدار أوامر منها " العفو العام عن الاكراد المدنيين المحكومين في العهد الملكي" (وعلى أثر ذلك عاد مصطفى البرزاني إلى العراق) والإقرار لأول مرة في الدستور العراقي الجديد المؤقت على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على: "أن المجتمع العراقي قائم على التعاون الكامل بين المواطنين كافة وعلى احترام حقوق وحريات، والعرب والأكراد هم شركاء في هذه الأمة وأن الدستور العراقي يضمن حقوقهم القومية داخل الكيان العراقي" الأمر الذي جعل القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة، وبدأوا بإصدار الصحف والمجلات والكتب الكردية، فضلاً عن القيام بالمهرجانات الثقافية والسياسية.

اعتقدت الحكومة العراقية آنذاك، أن الحرية التي أعطيت إلى الأكراد والإنجازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن دولة واحدة، ألا أن الصورة قد اتضحت فيما بعد، حينما أدركت الحكومة، أن الحركة القومية الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني تطالب بالحكم الذاتي كأساس لحل جميع مشاكلهم ومن هنا بدء الخلاف من جديد بين الحكومة المركزية والأكراد، وعند قيام ثورة ١٩٦١ الكردية والتي تمثل في حقيقتها تمرد عشائري ضد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي[٣] الذي اعلنته الحكومة الجمهورية والذي كان موجهاً ضد الاقطاعيين الاكراد وبما أن المجتمع الكردي هو مجتمع زراعي بما فيه الاقطاع المتمثل برؤساء العشائر الذين يملكون الغالبية العظمى من

(١) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٢) مثنّى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية–القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص١١٠.

(٣) علاء جاسم محمد وآخرون، تاريخ الوزارات العراق في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨، الجزء الخامس، ط١، ٢٠٠٢، ص١٦.

الاراضي الزراعية، فقد نجح هؤلاء الاقطاعيون في إثارة الفلاحين الاكراد ضد القانون الذي وجد لمصلحتهم[١]. وهنا بدأت الحكومة باستخدام اساليب اثارت غضب الاكراد ولم تواجه الموقف بحكمة وحذر من ردة الفعل التي يقوم بها الفلاحيين الاكراد، بل استغلوه كسبب للقضاء على الحركة القومية الكردية، التي وجدت فيها تشديداً لهيمنتها المركزية فقد أقدمت على حل الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال ونفي عدد من قادته، وتعطيل جريدة (خيو بات) لسان حال الحزب، واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية المتمثلة بالعشائر وعلى رأسها العشيرة البرزانية[٢].

وفي تموز من عام ١٩٦٣ تم تقسيم العراق إدارياً إلى ست عشرة محافظات لامركزية، كانت إحداها محافظة السليمانية، التي ضمّت لوائي السليمانية (ومن ضمنها جمجمال) وأربيل، وأقضية دهوك وعقرة وزيبار والعمادية [٣]، ونتيجةً لإقصاء بعض المناطق الكردية عن الانضمام لمحافظة السليمانية التي اعتبرها الأكراد إقليمهم اللامركزي تجدّد القتال بين الأكراد والحكومة المركزية[٤].

وبدأت العلاقات الجيو سياسية بين الاكراد والحكومة العراقية تتجه نحو التوافقات الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة في سياستها الداخلية لاسيما بعد وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨، وما جاء به الدستور الجديد للعراق من أن الشعب يتكون من قوميتين العربية والكردية، وكانت هناك عدد من الامتيازات قد حصل عليها الشعب الكردي ومنها على وجه الخصوص :-

١. أن يكون للأكراد الحق في سلطة تشريعية بشكل يتناسب مع حجمهم في العراق.
٢. يكون لهم تمثيل رسمي عن طريق تولي منصب نائب رئيس الجمهورية من الكرد.
٣. توحيد المناطق ذات الأغلبية الكردية كوحدة حاكمة لذاتها.
٤. استخدام اللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية كلغة رسمية في التعليم في هذه المناطق.
٥. ينفذ الاصلاح الزراعي ، وتوفير ميزانية لتنمية كردستان.

فضلاً عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن ترفع من القيم المعنوية للأكراد منها:-

---

(١) نور الهدى زكي، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، صحيفة البيان، نوفمبر ١٩٩٨، ينظر على الموقع التالي : http:// www.Al-Bayan.net

(٢) سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٣) فريد أسسرد ، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص١٣٥.

(٤) علاء جاسم محمد وآخرون، مصدر سابق، ص١٧.

١. الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية.

٢. وانشاء جامعة في السليمانية .

٣. وانشاء مجمع كردي كما اقرت جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية.

٤. تأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية وإصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية، ومحطة خاصة باللغة الكردية.

٥. وتقرر كذلك اعتبار عيد (نوروز) عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية اعترافاً للمواطنين الاكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم واعيادهم(١).

وفي ١١ اذار من عام ١٩٧٤ اصدرت الحكومة العراقية بياناً اكدت فيه على تشريع قانون تطبيق الحكم الذاتي، الذي تضمن اقرار صيغة الحكم لكردستان العراق(*). بما يضمن إحياء ثقافتهم القومية في إطار الوحدة الوطنية وتأسيس مجلسين أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي، وجعل الانتخابات الديمقراطية، هي الصيغة الرسمية لاختيار أعضاء المجلسين(٢).

وضع بيان آذار، النظام الحاكم في اختبار شديد الأهمية، أما أن يطبق البيان لتحقيق الحلم المنشود للأكراد وحل مشكلتهم إلى الأبد، أو أن يعرقل تطبيقه لكي تبرهن للعالم بأن القضية الكردية في حقيقتها ورقة تلوح بها الدول الاستعمارية للضغط على الحكومة العراقية من الناحية السياسية ، وبالفعل فقد فشل قانون الحكم الذاتي عند التنفيذ؛ لأن نظام الحكم اداره شكلياً وليس حقيقياً، فقد فشل

---

(١) وصال نجيب عارف، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد (٦-٧)، ١٩٩٦، ص٤٣.

(*) يمكن القول إن بيان اذار يعد نقطة تحول تاريخية وكبيرة في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية، لكون قد اكد على حقيقتين اساسيتين مترابطتين، بها ضمان ترسيخ الحقوق المشروعة للكرد من جهة وترسيخ وحدة العراق من جهة اخرى أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة. كما حظي بيان اذار باهتمام واسع النطاق في معظم الدول الاوربية لاسيما البالغة في ارساء اسس السلام والأمن في مد يدها من ناحية الموقع الجغرافي والمكانة السياسية، واثره المباشر في السلام والأمن العالمي. فقد صرح سفير جمهورية بلغاريا الشعبية بان الشعب البلغاري يشارك الشعب وحكومة العراق افراحهم بإحلال السلام وقال ان هذا الحدث سيكون لو تأثيرات كبيرة وتاريخية في الحاضر والمستقبل وفي المانيا الديمقراطية اشارت صحيفة (نوين دوتشلاند)، اوسع الصحف انتشاراً آنذاك، بالبيان ووصفته بأنه تعزيز لجبهة النضال العربي والعالمي للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والرجعيات المحمية، شيركو حبيب، اتفاقية ١١ اذار في الوثائق البريطانية، صحيفة التآخي، ٢٠١٧/٣/٩.

(٢) حنان عدنان، قانون الحكم الذاتي، بيان ١١ اذار١٩٧٠، (٢٠١٨/٣/١٢) ينظر الموقع الاتي: http:/www.gogule.com

النظام في تكوين الملمس الوطني كما وعد، وبدأ النزاع حول كركوك وخانقين وسنجار، وهي المناطق التي كان الاكراد يؤمنون بأن نظام البعث يقوم بتوطين العرب فيها عمداً لتغيير التوازن الديمغرافي، وأصبحت كركوك بالذات منطقة حساسة بسبب مواردها الهائلة من النفط، ومما ازد الأمر سوءاً أصدار الحكومة قانون الحكم الذاتي الكردي خالياً من كركوك، وللنظام اليد العليا في تعيين المسؤولين[١]. فجاء الرد الكردي على البيان، بقيام قادته بحمل السلاح مجدداً في وجه السلطة وبدعم امريكي.

في عام١٩٧٤اشتدت الحركات الكردية على أثر اشتداد الصراع بين العراق وايران التي كانت تقدم الدعم الكامل لأكراد العراق، ولكن بغداد نجحت في سحق التمرد الكردي بعد توقف الدعم الايراني على أثر توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في عام ١٩٧٥ ثم تجدد الصراع في عام ١٩٧٦وتصاعد في عام ١٩٨١في اعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية التي وجد الاكراد فيها فرصتهم لإعلان الحكم الذاتي بناءٍ على الأمر الواقع وبدعم من إيران، وبعد انتهاء الحرب مع ايران في آب من عام ١٩٨٨، شن النظام المركزي حملة عنيفة ضد الاكراد عرفت باسم(عمليات الانفال) اسفرت عن لجوء حوالي ربع مليون كردي إلى داخل الاراضي الايرانية والتركية[٢].

ثالثاً: **الإعلان عن الإقليم الفيدرالي الكردي**:

في أعقاب دخول الجيش العراقي للكويت في آب عام ١٩٩٠ دعا الرئيس الأمريكي الشعب العراقي للثورة على نظام البعث، وقبل الانسحاب العراقي من الكويت في آذار ١٩٩١، وفي ظل التحريض الأمريكي، والاعتقاد الكردي بأن الجيش العراقي قد تم تدميره في حرب تحرير الكويت اندلعت انتفاضة كردية في شمال العراق وشيعية في جنوبه ضد حكم نظام البعث، غير أنّ الجيش العراقي تمكّن من إخماد تلك الانتفاضة، وشبت حرب ضارية في شمال العراق وخاصة كركوك ترتّب عليها حركة نزوح كبيرة للّاجئين[٣].

وعلى اثر ذلك أدان مجلس الأمن دولة العراق في ٥ نيسان عام ١٩٩١وأصدر القرار (٦٨٨) وفي أعقاب صدور القرار قامت فرنسا وبريطانيا وأميركا بإنشاء منطقة آمنة شمالي العراق بالقوة في الفترة من ١٧ – ٢٣ نيسان ١٩٩١ عرضها ١٥ كم على الحدود التركية العراقية، وفي وادي نهر دجلة لمسافة ٤٠ كم وطول ٦٠ كم على الحدود بمساحة قدرها ٢٤٠٠ كم٢، كما فرضت حظرا جويا عراقيا

(١) علاء جاسم محمد وآخرون، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) صبا حسين المولى، مصدر سابق، ص٨٤.

(٣) موسى السيد علي، مصدر سابق، ٢٠٠١، ص٩٧.

عليها عند خط عرض ٣٦ شمالا، وتمركزت الطائرات المنفذة للحظر في قاعدة أنجرليك التركية، وأكدت واشنطن أن هذه المنطقة مؤقتة تنتهي بمجرد عودة اللاجئين وتولي الأمم المتحدة مسؤولية معسكراتهم، لكن بغداد رأت في ذلك إعلانا جديدا للحرب عليها، وسعت من خلال مجلس الأمن إلى اعتبار ذلك خروجا على القانون الدولي، إلا أن واشنطن رفضت اعتراضات العراق، وسمّيت تلك المنطقة بالملاذ الآمن[١] ومنذ ذلك الحين سيطر أكراد العراق فعلياً على ثلاث محافظات في شمال العراق غالبية سكانها من الأكراد هي: دهوك والسليمانية وأربيل، وفي منتصف شهر كانون الأول عام ١٩٩١، انسحبت القوات العراقية وكادر الدولة الوظيفي من شمال العراق، تاركةً الأكراد وشأنهم، مما دفعهم لإجراء انتخابات محلية في ١٩ أيّار عام ١٩٩٢، وشكّلوا برلماناً وحكومة لإقليم كردستان[٢].

أعلن الأكراد إقليم كردستان الفيدرالي من جانب واحد منذ الرابع من تشرين الأول ١٩٩٢[٣]، ولكن بغياب الطرف الذي يمكن أن يمنح ذلك الإعلان الشرعية وهو الحكومة العراقية المركزية [٤]، وفي هذه المرحلة بدأت بعض الشخصيات الكردية تظهر على الساحة السياسية لإنقاذ الاكراد وتحقيق حلمهم بالاستقلال فقد اعلن جلال الطالباني على سبيل المثال في تصريح له بتاريخ ٢٧تموز ١٩٩٢ بأن كردستان العراقية لا يمكنها الارتباط الا بدولتين في العالم هما العراق وتركيا، واذا ما بقى صدام حسين في السلطة فعليهم الارتباط بتركيا، أي أن المشكلة هنا في صدام وليس الارتباط بالعراق[٥].

وفي الجانب المقابل فان ثمة فصائل عراقية أخرى في المعارضة تتطلع إلى مشاركة قوية للأكراد في الوضع السياسي العراقي، الأمر الذي دفع الاكراد إلى المطالبة بالنظام "الفدرالي" وعدوه مطلباً أساسياً لهم بدلاً من الحكم الذاتي، وقد لقي هذا الشعار الترحيب من قبل العديد من الاحزاب السياسية المعارضة آنذاك، ففي اجتماع للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي عام ١٩٩٣ تم إقرار هذا الشعار، الا أن حلم الفيدرالية لن يتحقق وظلّ ذلك الإقليم خارج سيطرة الحكومة العراقية المركزية حتى

(١) مثنّى أمين نادر، مصدر سابق، ص١١٨.

(٢) موسى السيد علي، مصدر سابق، ص١٠٣.

(٣) محمد هماوندي، الفيدرالية والديمقراطية للعراق–دراسة تأصيلية سياسية قانونية، دار ئاراس، اربيل، ٢٠٠٢، ص٢١٣.

(٤) موسى السيد علي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥)المستقبل العربي، مجلة بيروت، العدد ٢٩٨، ٢٠٠٣، ص١٥٧.

تعرض العراق للغزو الأنجلو– أمريكي في آذار عام ٢٠٠٣، وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتلالها العراق على تفكيك الدولة العراقية، حيث ارتأت (كما جاء في تصريحات وزير خارجيتها آنذاك) أن السبيل الوحيد للمحافظة على اجتماع العراق هو السماح بانقسامه، ليس بشكل رسمي أو كامل، ولكن بقدرٍ كافٍ، يتيح إنشاء حيز شيعي في الجنوب، وكردي في الشمال، وسني بينهما [١]، وهو ما يعرف بالفيدرالية الاثنية التي تعد من أكثر أنواع الفيدرالية انتقاداً[٢].

رابعاً: الاعتراف العراقي بالإقليم الكردي :

تحول العراق منذ٢٠٠٤ إلى دولة فيدرالية تتوزع السلطة فيها على مستويين: اتحادي واقليمي[٣]، فالفيدرالية هي الصيغة الدستورية الأنسب لتجاوز الخلافات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة[٤]، وهو ما أشارت له المادة ٥٢ من قانون إدارة العراق لعام ٢٠٠٤ "يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية"[٥]، وعلى الرغم من تضمين الاعتراف بالإقليم بالإقليم الكردي في الدستور العراقي، غير أنّ هذا الدستور شهد معارضة قوية من العرب السنة بالعراق، ومن بين أسباب معارضتهم له رفضهم للفيدرالية.

تجدر الاشارة ان اقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي منذ العام ١٩٩٢ وله حكومة وبرلماناً خاصا به، أي انه تمتع بالفدرالية منذ ذلك التاريخ، وكان قد تأسس البرلمان بعد حرب الخليج، بعد إنشاء منطقة أمنية من قبل القوات العسكرية الدولية، ويتكون برلمان كردستان العراق من ١١١ مقعدا، خصص١١ منها للأقليات القومية والدينية التي يطلق عليها اسم الكوتا وهي موزعة كالتالي: ٥ مقاعد للتركمان و٥ للمسيحيين ومقعد واحد للأرمن، واستطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني الحفاظ على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢، يليه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

(١) مادلين أولبرايت، مذكّرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٩٩.

(٢) جون ماك جيري، إدارة التنوع القومي والديني في التعايش في ظل الاختلاف، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد الثاني، حزيران، ٢٠٠٥، ص٣٥.

(٣) قانون إدارة العراق، تم التوقيع عليه في ٨ آذار ٢٠٠٤ من قبل مجلس الحكم في العراق وبدأ العمل به في ٢٨حزيران ٢٠٠٤.

(٤) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (جزءان)، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، عالم المعرفة، العدد ٢٨٢ والعدد ٢٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٨٩.

(٥) قانون إدارة العراق، ٢٠٠٤، المصدر السابق.

ثم حركة التغيير فالجماعات الإسلامية، وقد اقر الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ الفيدرالية لإقليم كردستان العراق بشكل رسمي.

بعد ذلك أيدت جميع الفصائل المعارضة نظام الفدرالية، وكان الهمّ الوطني هو إنشاء مؤسسات حكمٍ مركزية قوية بناءً على الرابطة الوطنية القومية للأكثرية كحاملٍ للهوية السياسية للبلاد، الأمر الذي يستدعي صهر جميع المكونّات المحلية الاثنية والدينية بقالب حداثي موّحد، لكن وبما ان الكرد أقليةً في كلٍ من الدول الأربعة (تركيا، إيران، العراق، سورية)، اعتُبر إعلاء هويتهم القومية مشروعاً مناهضاً للمشروع الوطني، وهكذا دخلت علاقة الكرد والدول القومية المستقلة في حلقة مفرغة، فمن ناحية المجموعات الكردية ترى أنها تطالب بحقوق مشروعة لوجود تاريخي طويل[١]، ومن ناحية الدول القومية وجدت في مطالب الكرد تهديداً لوحدة الدولة وتماسكها وبرّرت الحكومات القومية لنفسها التضييق الثقافي على الكرد، مما زاد في حنق الكرد وشعورهم بالمظلومية، فلا هم عادوا يتمتعون باللامركزية التي خوّلها النظام العثماني، ولاهم حصلوا على دولة بحسب التقسيم الاستعماري، ومع كل ردة فعلٍ أو عصيانٍ كردي، يأتي ردّ الدولة قمعاً بالقوة، مما يفاقم الإشكال ويعزّز التنافر، وازداد الأمر سوءاً بعد وقوع كل من سورية والعراق تحت حكم عسكري استبدادي خلال الفترات السابقة.

(١) جليلي جليل واخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة : عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠١٢، ص٧.

المبحث الثالث

التوزيع الجغرافي للكرد في الشرق الاوسط

يتوزع السكان من القومية الكردية حاليا في مناطق مختلفة من العالم اذ ادت الهجرات السكانية للأكراد الى تكوين جاليات كردية ضخمة في بعض الدول الاوربية كما في ألمانيا، اما عن توزيعهم التاريخي فيتركز في مناطق الشرق الاوسط عبر مناطق تمتد ضمن الحدود السياسية لدول تركيا وايران والعراق وسوريا ونتيجة لتوزيعهم في اكثر من دولة ولعدم وجود إحصائيات دقيقه ذات مصداقية فان اعداد الاكراد تتراوح ما بين (٣٠-٤٠مليون نسمه) وفق لتقديرات محايدة، اذ ان الاكراد غالبا ما يبالغون في تضخيم العدد الكلي لقوميتهم اذ تشير التقديرات الى انهم يشكلون الغالبية العظمى لسكان جنوب شرق تركيا حيث يتركز حوالي ٢٠ مليون نسمة ما نسبته حوالي (٤٦%) من اكراد العالم و(٢٠%) من سكان تركيا، اما في ايران فيتركز ٧ مليون نسمه يشكلون (٢٠.٢٣%) من اكراد العالم و(٨%) من سكان ايران، كما يستوطن حوالي ٨ ملايين كردي في محافظات شمال العراق مشكلين نسبة (٢٣%) من اكراد العالم و(٢٢%) من سكان العراق، اما في سوريا فيتركز ما يقارب ١,٥مليون كردي ويشكلون نسبة (٣%) من اكراد العالم و(٨%) من سكان سوريا[١].الخريطة (٢).

وسيتم التركيز على الأقاليم الأربعة الرئيسيّة بشيءٍ من التفصيل في هذا المبحث من حيث تقسيماتها، وواقع الشعب الكردي فيها، والتي تعدّ الموطن الأصلي لهم، حيث بقيَّ الشعب الكردي بلا دولة عندما قامت كلٍ من بريطانيا وفرنسا القوتان المنتصرتان في الحرب العالمية الأولى بتقسيم الإمبراطورية العثمانية، وبقي حوالي٣٠ مليون كردي بالمنطقة منتشرين في جنوب شرق تركيا، وشمال شرق سوريا، وشمال العراق، وشمال غرب إيران، وجنوب غرب أرمينيا، وبعد الحرب العالمية الأولى، نصت معاهدة "سيفر" على تفكيك الإمبراطورية العثمانية وإنشاء دولة "كردستان" التي تتمتع بحكم ذاتي، ولكن وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب تخلّى الحلفاء الغربيون المنتصرون عن إقامة دولة كردية مستقلة، ففي عام ١٩٢٣ تم توقيع معاهدة لوزان[٢] التي رسمت حدود تركيا الحديثة، وقد خلت المعاهدة عن أي إشارة لدولة كردية.

---

(١) سعدون شلال ظاهر واخرون، الفيدرالية في الجغرافيا السياسية (دراسة تحليلية لواقع شمال العراق الجغرافي السياسي)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد ٢٦، ٢٠١٧، ص٥٩.

(2) Frederick Gul. "Christians under the Ayatollahs Rule" in Résistance et Construire, Lausanne, 37-38, January 1997, p. 58-62.

الخريطة (٢): مناطق انتشار الاكراد في الشرق الاوسط

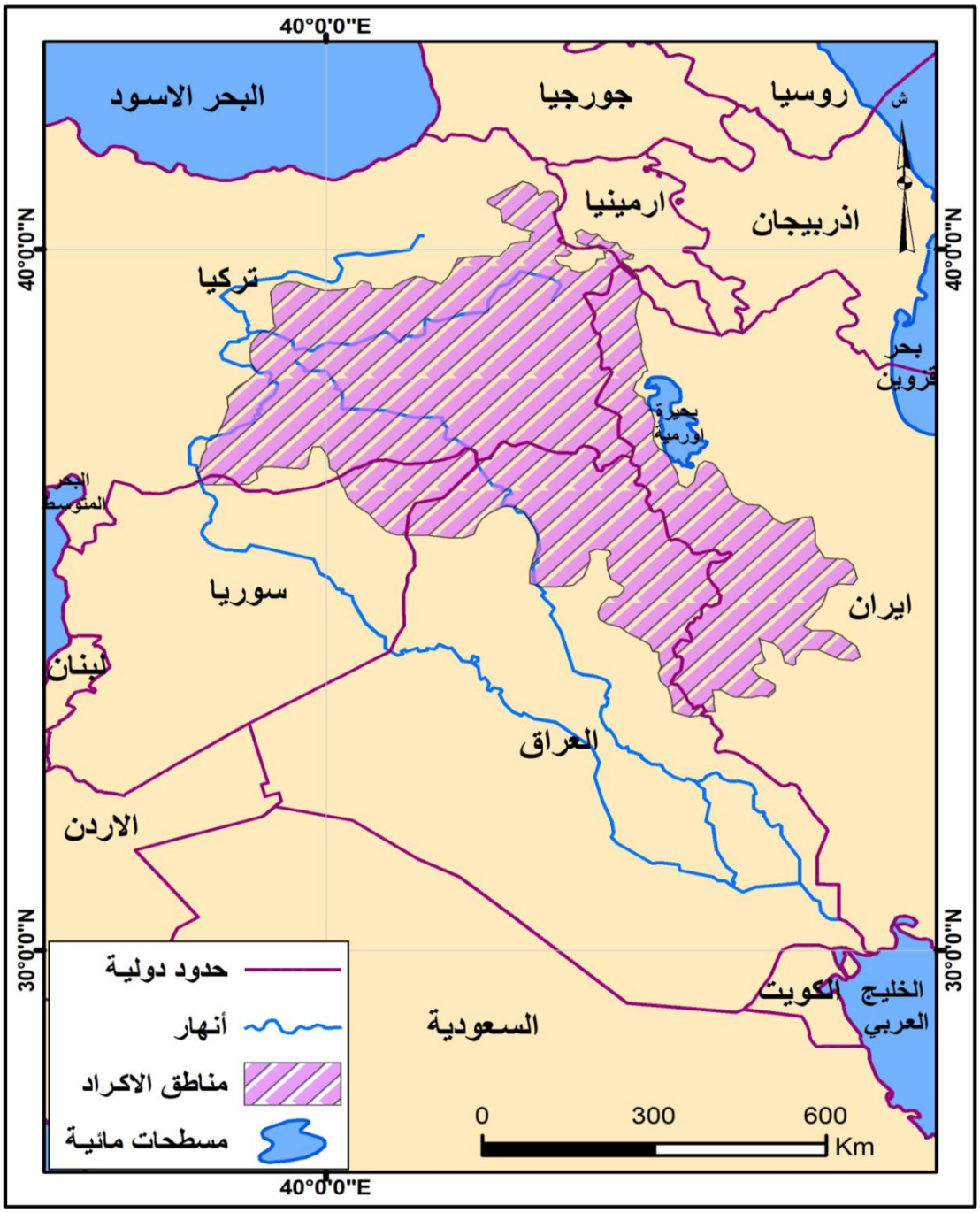

المصدر : بالاعتماد على الموقع الإلكتروني :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Kurdish-inhabited_area_by_CIA_(1992)_box_inset_removed.jpg

وقد تم الاعتماد في هذا المبحث على بيانات موقع مشروع جوشوا[*]، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية أو اختلاف لهجاتهم، وذلك لعدم وجود بيانات دقيقة لعدد الكرد في العالم نظراً للواقع الذي يتعايشون معه من شتات، وعدم تأسيس دولة شاملة تضمن حقوقهم، وتحقق طموحاتهم، وتجمع شملهم.

قُدّرت آخر الإحصاءات لعدد الكرد بـ ٣٦,٤٩٢,٣٠٠ نسمة[1]، ٤٦,٦٨% في تركيا، و٢٠,٣٢% في إيران، و٢٣,٩٧% في العراق، و٣,٨٢% في سوريا، و ٥,٢١% متوزعة على مختلف دول العالم كما هو موضح بالشكل (١).

ويوجد عدد غير قليل من الاكراد استقروا في عدد من الدول العربية وغير العربية في آسيا وأوربا وأمريكا وغيرها، إذ يبلغ عدد الأكراد في العالم (٣٦,٤٩٢,٣٠٠) ست وثلاثون مليون واربعمائة واثنان وتسعون وثلاثمائة نسمة وكما هو واضح في الملحق(١).

الشكل (١) النسبة المئوية لتوزع الشعب الكردي في الشرق الاوسط والعالم

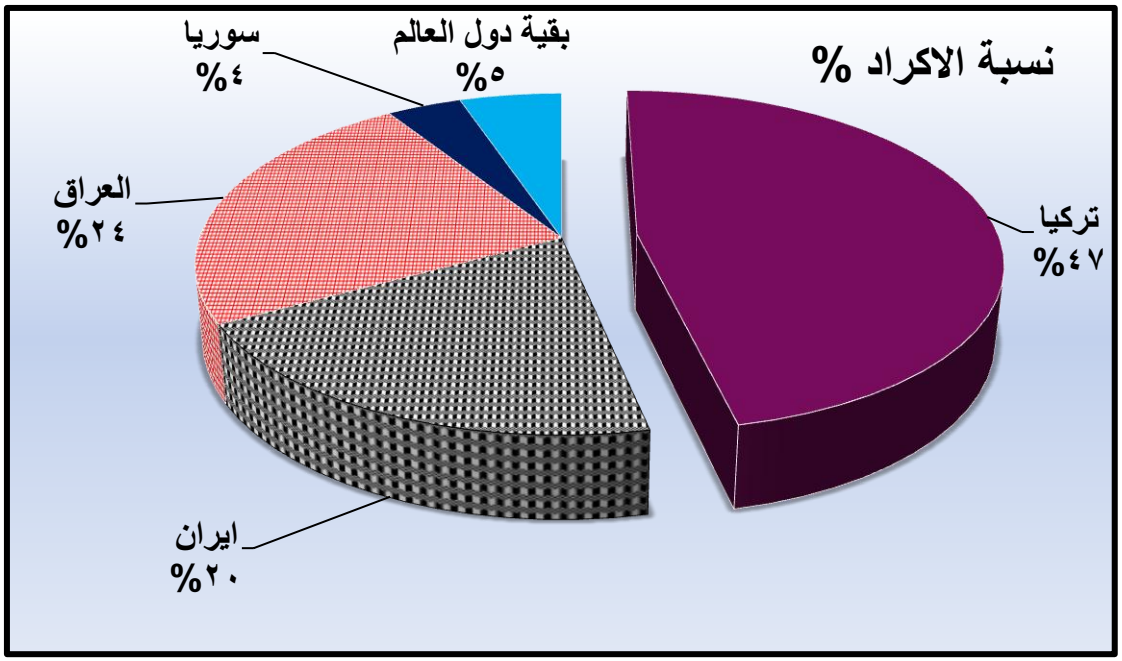

المصدر: بالاعتماد على بيانات موقع (joshuaproject.net, 2020).

(*) مشروع جوشوا هي منظمة مسيحية مقرها كولورادو سبرينغز ، الولايات المتحدة ، والتي تسعى إلى تنسيق عمل المنظمات التبشيرية لتسليط الضوء على الجماعات العرقية في العالم مع أقل عدد من أتباع المسيحية الإنجيلية. وللقيام بذلك ، فإنه يحتفظ ببيانات إثنولوجية لدعم الإرساليات المسيحية. المصدر متوفر على الرابط :-
https://www.ijfm.org/PDFs_IJFM/13_2_PDFs/09_Robinson.

(1) joshuaproject.net, 2020 .

١- تركيا

يعيش الأكراد في أغلب المدن التركية، لكنهم يشكلون غالبية السكان في جنوب شرق وشرق البلاد. إذ يشكّلون نسبة ٤٦,٦٨% من مجموع الكرد في العالم. ويبلغ عددهم (٢٠,٠٣٥,٧٠٠نسمة)، أي ما يقارب ٢٠,٤٣% من مجموع سكان، ويتوزع الاكراد جغرافياً في المدن التركية التي استوطنوها منذ زمن بعيد متوزعين على المناطق الشرقية والغربية للأناضول، حيث يتراوح ما بين ٥ –٦ ملايين شخص في المناطق الغربية من تركيا [١] متمثلة في (إسطنبول ، أزمير ، أنقرة ، بورصة)[٢]، وهم يشكلون أقلية من السكان، أما المنطقة الشرقية للأناضول، التي يتركز بها الاكراد إذ يبلغ عددهم حوالي ١٥ مليون نسمة، ويكون توزيعهم بالشكل الآتي[٣]، الخريطة(٣) توضح مناطق انتشار الاكراد في تركيا:-

أ- **المنطقة الجنوبية الشرقية** : يستوطن غالبية الكرد في منطقة جنوب شرق الاناضول حيث بلغت نسبتهم ٦٤.١% من مجموع السكان، ويقدر عددهم ب١٠ ملايين نسمة.

ب- المنطقة الشرقية : وفي منطقة الأناضول الشرقية ، (بما في ذلك في المنطقة الإقليمية الوسطى للأناضول الشرقية) يتركزون في المدن التركية منها (بينغول، بتليس ، وانغ ، ملاطيه، المصحف ، تونجلي، هكاري ، الازيغ) ويمثلون ٧٩.١٪ من نسبة السكان أي ما يعادل (١.٧ مليون) نسمة.

ت- المنطقة الشمالية الشرقية:

يتركز الاكراد جغرافيا في المدن التركية منها، (الغرين اجرا ، كارس ، اجدير ، Erzinjan ، أرضروم ، أردهان، بايبورت) ويشكلون نسبة ٣٢ ٪ من سكان الاقليم أي مايقارب من ١.٢ مليون نسمة) ، بما في ذلك المقربين من أكراد زازاكوفملء حمأة مفيد بينغول ، تونجلي ، الازيغ ، ديار بكر وShanlıurfa الحمأة و ملاطيه وسيواس والجنوب وأرضروم Erzinjan الاطيان وغيرها.

ث- منطقة غرب وسط الأناضول: يشكل الأكراد ١٤.٨ ٪ من السكان (أو أكثر من ٢ مليون شخص). ويتركزون في كل من المدن التركية منها (ذوات أنقرة ، قونيا ، كرامان)[٤].

(1) Frederick Gul. "Christians under the Ayatollahs Rule, Previous source,P.217.
(2) Frederick Gul. "Christians under the Ayatollahs Rule, Previous source,P.102.
(3) George Sultan, 2016, Turkey after 2023, its geo-political dimensions in the Middle East, translated by Hadan Rabak, p.336.
(4) Frederick Gul. "Christians under the Ayatollahs Rule, Previous source,P.119.

الخريطة(٣) مناطق انتشار الاكراد في تركيا

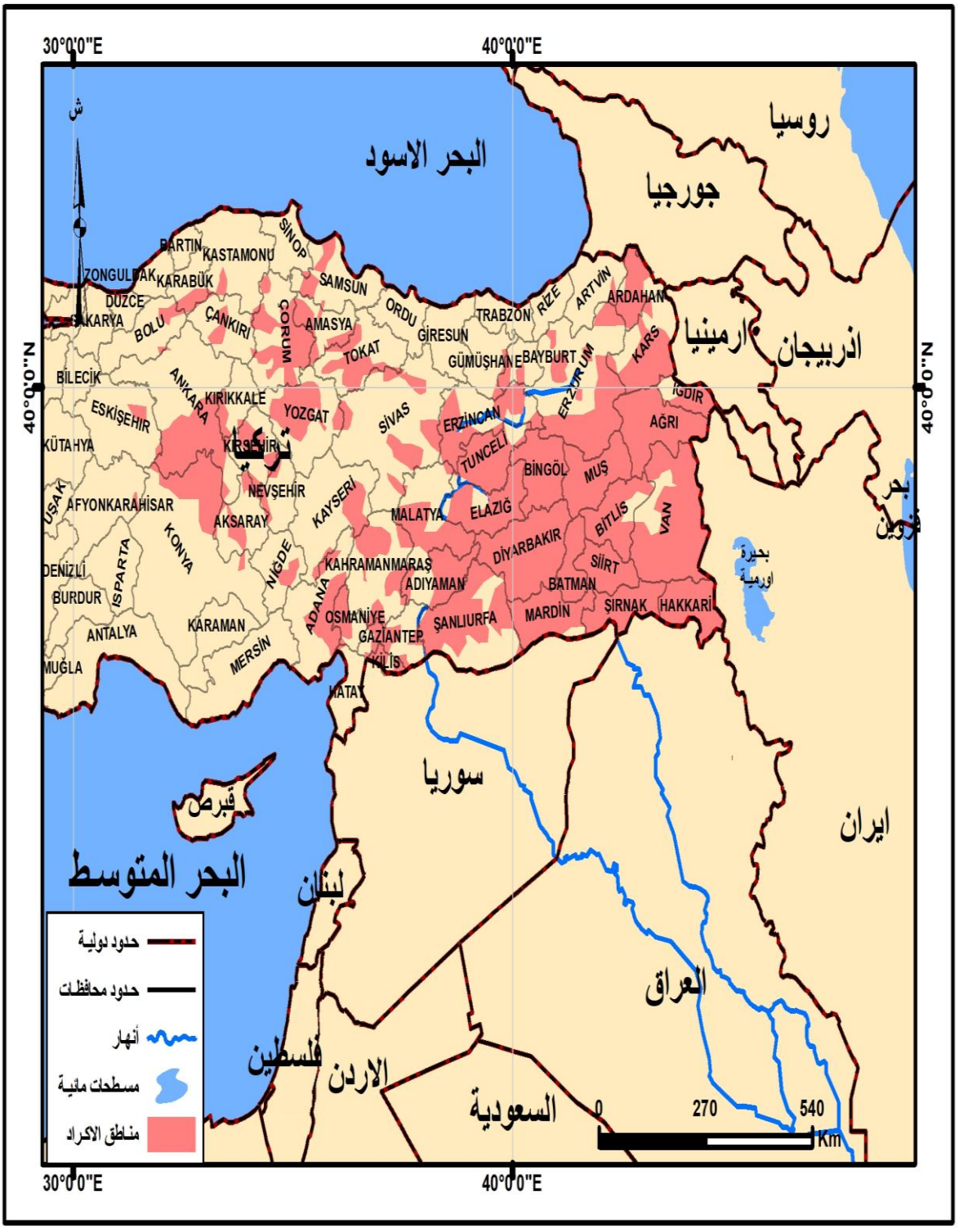

المصدر: بالاعتماد على الموقع الالكتروني :-

https://www.institutkurde.org/images/cartes_and_maps/administrative.jpg 2013

٢- إيران:

يشكّل كرد إيران نحو ٢٠,٣٢% من مجموع الكرد في العالم. وعددهم ٧,٤١٤,٠٠٠ نسمة أي ما يقارب ٨,٩٦% من مجموع سكان إيران، يعيش معظمهم في غرب وشمال غرب إيران، ومن أهم مدنهم في إيران: كرمنشاه، ومهاباد، وسنندج، وتمثل المناطق الكردية في إيران أجزاء من مقاطعة أذربيجان الغربية، ومعظم محافظات كردستان كرمانشاه. لورستان وإيلام وخراسان الشمالية والأجزاء الجنوبية والشمالية يسكنها قليل من الاكراد، وتمثل كرمنشاه أكبر المدن الكردية في ايران حيث بلغ عدد سكان الاكراد فيها ١,٩٧٦،٦٥١ الف نسمة[١]. ولا ينبغي الخلط بين كردستان الإيرانية ومحافظة كردستان الإيرانية.

ويشغل اقليم كردستان الايراني مساحة تبلغ ٧٤، ٢٦٨ كيلومترا مربعا موزعة على ثلاثة محافظات، كردستان ، كرمنشاه و ايلام وباستثناء المناطق الكردية في أذربيجان الغربية) حيث بلغ عدد سكان هذه المحافظات الثلاث (٥,٦٨٣,١١٠) نسمة من الكرد الذي يستوطنون المقاطعة الغربية الاذربيجانية، موزعة جغرافياً على مدن الاقليم الغربي منها Piranshahr وعددهم ١,٥٠٩,٤٧ الف نسمة ، وفي مدينة Mahabad ٧٨٠ الف نسمة، ومدينة Buchan ٨٣١ الف نسمة ، ومدينة Oshnoyeh ٣٠٥ الف نسمة ومدينة Sardasht ٢٨٠ الف نسمة، وهناك بعض المدن الايرانية مثل أورميا وخوي وشاهين ديج ونقادة وتكاب تشكل نسبة كبيرة بين ٢٠ و ٥٠ % من الأكراد ، وهناك أيضا الأكراد الذين يقطنون في محافظات فارس وكيرمان وسيستان وبلوشستان وبسبب الحساسيات السياسية والأمنية[٢]، لا يمكن الإبلاغ بدقة عن سكان هذه المدن واحصائيات عدد الاكراد فيها[٣]. الخريطة(٤) توضح مناطق انتشار الاكراد في ايران.

(1) Nizan, Kendal. "Kurdish Misery" in Le Monde Diplomat, Paris, October 2019, p. 20.
(2) A. DOLAMARI and B. ELIASSI, "Iran's Kurds on the Margins", Autry Ter, 2/2011, No. 28, p. 341.
(3) George Sultan, 2016, Turkey after 2023, Previous source, P.143,

الخريطة(٤) مناطق انتشار الاكراد في ايران

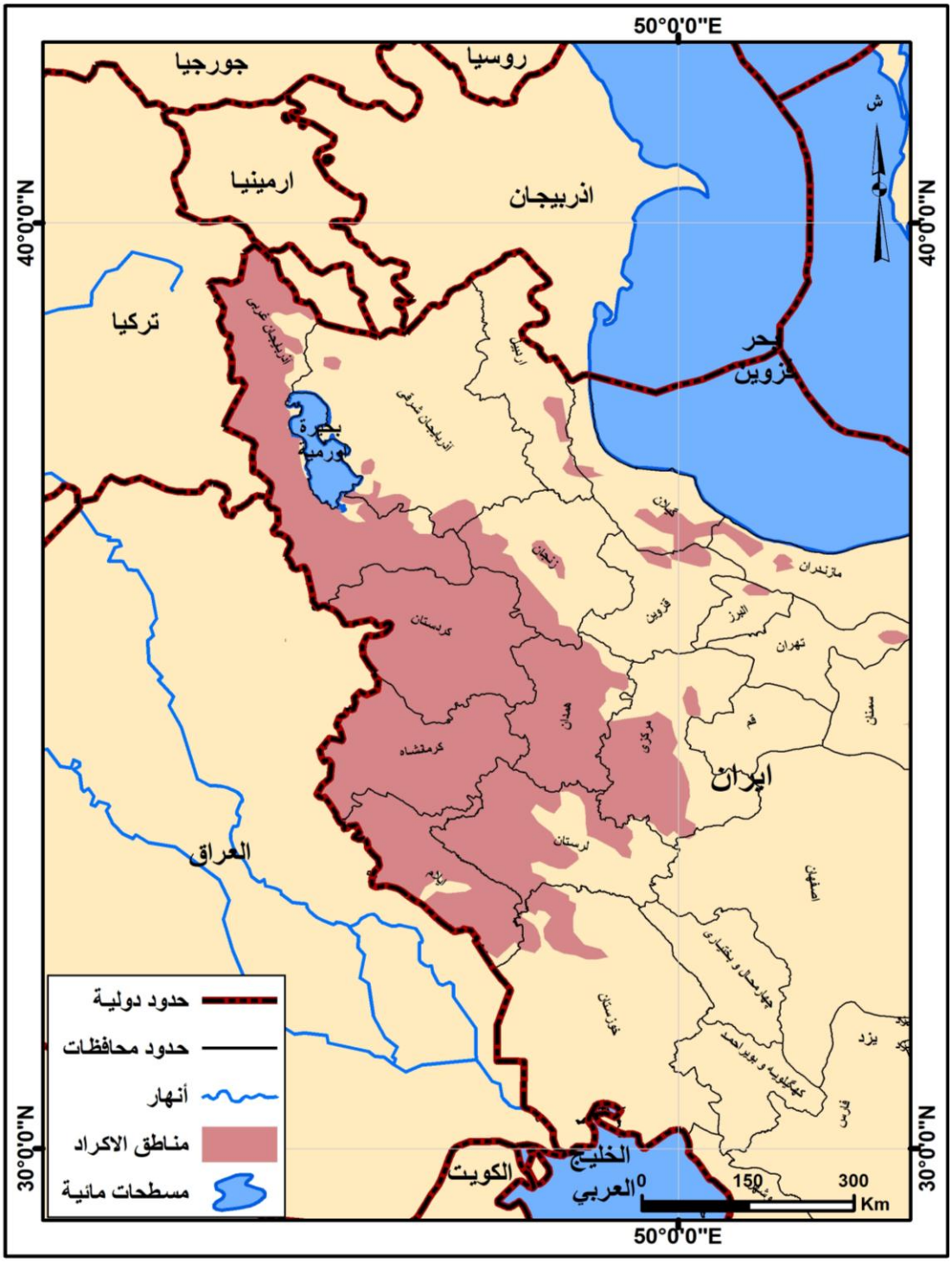

المصدر بالاعتماد على الموقع الالكتروني :-

https://www.institutkurde.org/images/cartes_and_maps/administrative. jp g 2013

٣- العراق:

يشكّل أكراد العراق نسية ٢٣,٩٧% من مجموع الاكراد في العالم، أذ يبلغ عددهم ٨,٧٤٧,٠٠٠ نسمة، أي ما يقارب ٢٢,٣٥% من مجموع سكان العراق، يعيش معظمهم في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، ومن أهم مدنهم في العراق: أربيل، والسليمانية، ودهوك، والخريطة رقم (٥) تبين اقليم كردستان العراق.

ويلاحظ أن (٨٠%) من مجموع سكان الاقليم يتركزون في المناطق الجبلية، حيث يكون نمط التوزيع السكاني من النوع المنتشر ويتركز السكان في المنطقة شبة الجبلية ذات المناخ شبة الصحراوي حيث يمتاز بنمط التوزيع المنتشر، بسبب توفر المصادر المائية الجوفية اللازمة للزراعة من جهة ، وسقوط الأمطار الشتوية التي تعتمد عليها الزراعة الديمية، من جهة أخرى توزيع السكان في جميع ارجاء الاقليم وعلى مختلف مناطقه(١).

وفي تعداد عام ١٩٨٧ في العراق تغير نمط التوزيع السكاني، عما كان عليه حيث يتواجد في المنطقة شبة الجبلية (٨،٥٦%) من السكان، ويتركزون حول المصادر المائية السطحية، ويلاحظ في عام ١٩٩٠ بروز تحول في التركز السكاني باتجاه المدن والمراكز الحضرية الكبرى بشكل متميز، كما أن بعض المدن والمناطق هجرت من السكان مثل خانقين ومندلي كذلك انخفضت نسبهم في كركوك والموصل.

واستمرت ظاهرة التركز الحضري في الاقليم وبلغت نسبة سكان المراكز الحضرية سنة ٢٠٠٠ اكثر من (٧٨%) من مجموع سكان الاقليم وبلغت نسبة سكان الريف (٢١,٨%) من مجموع السكان ، ويلاحظ ارتفاع نسبة سكان الحضر، ويعود ذلك الى التحديات والمصاعب التي واجهها الاقليم مثل الجفاف التي تعرض له الاقليم وتأثيره على سكان الأرياف وكذلك عدم ازالة الكثير من الألغام المزروعة في المناطق الريفية الحدودية التي لم تشجع السكان على العودة إلى ديارهم ، كذلك النمو السريع للسكان الحضر، بسبب استمرار الهجرة إلى المراكز الحضرية في الاقليم، وعليه فإن درجة التركز الحضري شديدة الانخفاض لنسبة سكان الريف وهذا لا يرجع إلى تعاظم أهمية دور المدينة الحضاري والاقتصادي في النمو والتوسع، بل جاءت نتيجة الظروف الاستثنائية(٢).

---

(١) عدي عثمان هروتي، دراسة اكاديمية في تاريخ كردستان الحديث، دار غيداء للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٣، ص٣٤.

(٢) عدي عثمان هروتي، المصدر نفسه، ص٣٥.

الخريطة(٥) اقليم كردستان العراق

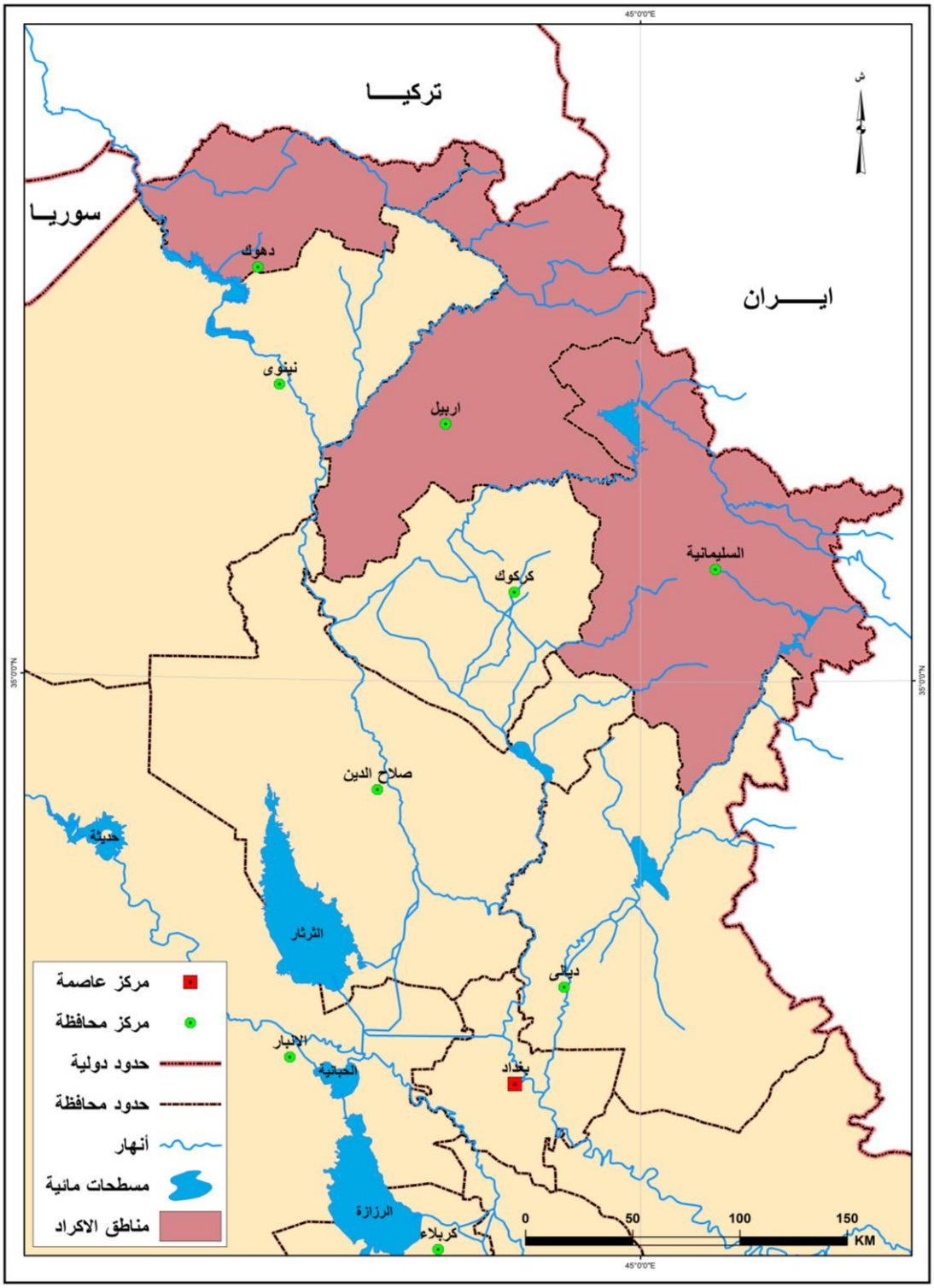

المصدر : وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد، ٢٠١٠.

وتعد مسألة أكراد العراق الأكثر جدلاً والأكثر تعقيداً في القضية الكردية لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى، وكان الطابع المسلح متغلباً على الصراع منذ بداياته، ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني، وسنتناول هذا القسم بشيءٍ من التفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٤- سوريا:

يشكّل كرد سوريا ٣,٨٢%، من مجموع الكرد في العالم. وعددهم ١,٣٩٢,٨٠٠ نسمة، أي ما يقارب ٨,٢٦% من مجموع سكان سوريا، يعيش معظمهم في شمال شرقي البلاد وخاصة في مدينة الحسكة والقامشلي والمالكيّة (ديريك) بالإضافة إلى تواجدهم بأعداد أقل في مناطق أخرى من سوريا مثل مناطق عفرين وعين العرب (كوباني) بمحافظة حلب، ومن أهم مدنهم في سوريا: القامشلي، والحسكة، ويشكل مجموع الأكراد في هذه الأقاليم الأربعة (٩٤,٧٩%) من اكراد سوريا[1]، الخريطة (٥) تبين مناطق انتشار الاكراد في سوريا.

(1) (Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Previous source,p.50.

الخريطة(٦) مناطق انتشار الاكراد في سوريا

بالاعتماد على الموقع الالكتروني :-

http://wmv.necsi.edu/research/social/Syria2013hg

الفصل الثاني

أبرز المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق

المبحـــث الأول: المحاولات الانفصالية للأكراد في العراق من (١٩١٨ــ٢٠٠٣).

المبحث الثاني: المحاولات الانفصالية أثناء الحكم الجمهوري (١٩٥٨ــ٢٠٠٣)

المبحث الثالث: المحاولات الانفصالية عام ٢٠١٧.

تمهيد:

بدأ اكراد العراق بفكرة إنشاء دولة قومية للأكراد منذ سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ودعمت تلك الفكرة الوعود التي منحتها القوى الاستعمارية للأكراد بمساعدتهم على إقامة دولتهم وفق معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، ومع تبخر تلك الوعود اتخذ أكراد العراق قرارهم بالتمرد على الحكومات العراقية المتعاقبة ، وهو ما اطلقنا عليه (بالحركات الانفصالية) التي كانت إما على شكل حركات سياسية ، أو حركات مسلحة ، سببت التنافر، والتصادم بين أكراد العراق والحكومات العراقية المتعاقبة، وعلى طول القرن الماضي شكلوا مصدر قلق لاستقرار الدولة وذهب العراق إلى أبعد من ذلك ، فمنحهم الحكم الذاتي إذ تم الإعلان عن إقليمهم من جانب الحكومة العراقية المركزية، وتمثّل مجال الحركة في المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية شمال العراق، وتمكن الأكراد في النهاية من الحصول على المنطقة السياسية كمنطقة حكم ذاتي غير محددة منذ ١٩٧٠م، ثم كمنطقة محددة بحكم الأمر الواقع منذ ١٩٩١م، التي تم الاعتراف بها عام ٢٠٠٤ كإقليم فيدرالي إلا أنّ ذلك لم يرض طموح الأقلية الكردية وبقيت تناضل من أجل هدفها وإقامة دولة كردية مستقلة؛ لذلك قامت بمحاولة الانفصال عام ٢٠١٧مستغلة حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي شهدها العراق، كما هو حال سوريا عام ٢٠١١، لذا سنتناول تلك الحركات الانفصالية في الاقليم مع نماذج للحركات الانفصالية في العالم بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

المبحث الاول

المحاولات الانفصالية للأكراد في العراق من (١٩١٨ــ٢٠٠٣)

اندفع الأكراد للقيام بحركات ثورية تطالب بحقهم في الحكم الذاتي منذ عهد السيطرة البريطانية على العراق، فظهرت في شمال العراق حركات كردية تدعو إلى قيام أقليم كردستان المستقل تحت الحماية البريطانية، وأبدت الحكومة البريطانية تأييدها، لقيام كيان كردي ذاتيّ الحكم، إلا أنّ ظهور البترول في الأقاليم الشمالية للعراق أدى إلى تخلي بريطانيا عن وعدها، وتأكيدها على الوحدة الجغرافية للدولة العراقية الحديثة، ومقاومة النزعات الانفصالية للأكراد؛ ضماناً لاستمرار السيطرة البريطانية على الثروة البترولية الوليدة في العراق(١).

لذلك ومن أجل معرفة أبرز الحركات الانفصالية في العهد الملكي وبشكل دقيق خصصنا التقسيم الآتي لمعرفة هذه الحركات :-

اولاً: المحاولات الانفصالية قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩١٨ ـ ١٩٣٢)
ثانياً: المحاولات الانفصالية بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩٣٢ ـ ١٩٥٨)

اولاً: المحاولات الانفصالية قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩١٨ــ ١٩٣٢)

خضع العراق بعد الحرب العالمية الأولى إلى الاحتلال، والانتداب البريطاني منذ عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٣٢ وصاحب ذلك تبدلات اقتصادية وعسكرية وسياسية اثرت على العراق بشكل عام وعلى الأكراد بشكل خاص وعلى طموحهم في الاستقلال، اذ كرس الاحتلال القضية الكردية واستخدمها كوسيلة للاستفادة من الاختلاف الطائفي والقومي من أجل السيطرة على الأوضاع السياسية آنذاك، وتنقسم هذه المرحلة الى مرحلتين :

أ: المرحلة الأولى وتمتد ما بين عامي (١٩١٨ ــ ١٩٢١) وهي مرحلة الاحتلال البريطاني.
ب: المرحلة الثانية وتمتد ما بين عامي (١٩٢٢ ــ ١٩٣٢) وهي مرحلة الانتداب البريطاني.

(١) صبا حسين المولى، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، قسم الدراسات التاريخية، العدد ١٦، ٢٠٠٥، ص٧٩.

أ: المرحلة الأولى وتمتد ما بين عامي (١٩١٨ ـ ١٩٢١) وهي مرحلة الاحتلال البريطاني:

يمكن القول إنّ الفترة ما بين الاحتلال ، والانتداب حتى نهاية عام ١٩٢٦هي من أدق الفترات التاريخية في حياة العراق، والقضية الكردية في العراق، ففي هذه الفترة ركزت جهود الاستعمار البريطاني على إقامة حكم في العراق مرتبط به سياسيا، وخاضع له عسكريا، وماليا؛ إذ أراد الاستحواذ على منابع النفط فيه وهي الفترة التي شهدت تكوين الفئات العراقية وفئات من عناصر الشعب الكردي انفسهم موالية للاستعمار البريطاني، وتقف بالضد من أماني وتطلعات الشعب العربي والكردي[١] ، فمن خلال سياسة بريطانيا الاستعمارية (فرق تسد) التي عمدت إلى تأجيج الخلافات الطائفية، والقومية لخلق الصراعات داخل العراق من خلال دفع، وتشجيع الأكراد على تأسيس دولتهم الأمر الذي جعلهم يطالبون بالاستقلال، أو بالحكم الذاتي، وكانت غايتها تثبيت نفوذها من خلال تلك الصراعات[٢].

حدثت في تلك الفترة توترات في العلاقات، وانفجار صدامات وأحداث دموية بين الأكراد من جهة ، والإنكليز من جهة أخرى، وكان من أسباب تلك الصدامات هو الخليط من المشاعر الدينية، والقومية، ونزعات العشائر، والأغوات، والمطامح الشخصية للزعماء الأكراد في رفض كل سلطة حكومية، إضافة أنّ تلك الحركات لم تكن بمعزل عن الاصطدام الوطني بين كل العراقيين والسلطات الاجنبية[٣]، وقد شهدت تلك المرحلة حركات انفصالية عديدة من قبل الأكراد يمكن حصرها بعدد من المواجهات (الثانوية والرئيسة)، فمن تلك المواجهات الثانوية :

- عام ١٩١٩م في منطقة العمادية، وزاخو، وعقرة شهدت مصادمات بين العشائر الكردية والقوات العسكرية البريطانية راح ضحيتها عدد من الحكام العسكريين البريطانيين ونوابهم وسيطرة الزعماء الزيباريين والبرزانيين على عقرة .
- وفي ١٩١٩/٤/٢٤حدث صدام بين قوة بريطانية مع عشيرة الكوبان شمال زاخو، وقتل الحاكم البريطاني للمنطقة الكابتن بيرسن، وكان سوء معاملة الضباط البريطانيين سبب من أسباب الحادث.
- وفي منتصف تموز من عام ١٩١٩ قتل الكابتن ويلي معاون الحاكم السياسي والملازم مكدونالد على أثر تمرد بين سكان العمادية في أقصى لواء الموصل وشاركت عشائر الكوبان، والكلي،

(١) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، الطبعة الاولى، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، ١٩٨٤، ص٣٧.
(٢) كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، مطبعة المجمع العلمي بغداد، ١٩٧٧، ص٣٠٦.
(٣) عزيز الحاج، المصدر السابق، ص٩٦.

والسندي، و البرواري في هذه الأحداث وأصدامات بقوة عسكرية في مضيق مزروكة، فأبادوها، وعلى أثر ذلك قامت القوات البريطانية بحملة عسكرية، ودخلت مدينة العمادية ونكلت بالسكان واعتقلت العشرات منهم، وكان مع القوات البريطانية فوج من الآشوريين يسمى (الناطرة) تم تجنيدهم من قبل البريطانيين، ويستخدمونهم في عمليات القمع، وكان لذلك أثر كبير في زيادة الشك، والحذر، وتوتر العلاقات بين السكان الأكراد تجاه تلك الطائفة .

- وحدثت صدامات في منطقة عقرة قتل فيها الكولونيل بيل الحاكم العسكري، ومساعدة الكابتن سكوت بتاريخ ٤ تشرين الاول عام ١٩١٩حيث تحالف الزيباريين ، والبرزانيين، ودخلت تلك العشائر مدينة عقرة ، وفرضت سيطرتها لعدة أيام، فقامت القوات البريطانية بحملة عسكرية كبيرة ضدهم وطردتهم من عقرة، وهاجمت منطقة برزان، ولجا زعماء التمرد إلى الجبال، وبعد اعلان ولائهم تم العفو عنهم، ثم اصطدمت القوات البريطانية بقبائل السورجية التي تبعد حوالي ٦ كم عن عقرة تكبد الطرفان فيها الخسائر لكن القبائل الكردية انسحبت إلى المناطق الجبلية ولجأ البرزانيين إلى الأراضي الإيرانية[١].

أما أبرز الحركات الانفصالية الرئيسة فهي حركة الشيخ محمود الحفيد[*] الذي نصبته بريطانيا في السليمانية كحاكم عليها ؛ لأنه الزعيم الأبرز دينياً ، وعشائرياً عام ١٩١٩م، وعينت معه الخبير البريطاني مسؤول المستعمرات البريطانية (أي. مي. نول) مستشارا له، كما قامت في الوقت نفسه بتعيين عدد من رؤساء العشائر في جمجمال، وحلبجة كمسؤولين، ووضعت معهم المستشارين البريطانيين للإشراف عليهم ومراقبتهم؛ لإيجاد منافسين للشيخ محمود من الأكراد أنفسهم وتحديد سلطته في السليمانية؛ فكان هذا سببا في خلق الصراع ما بين الأكراد أنفسهم حيث ظهر رفض **للشيخ محمود، ولم يعترف به بعض زعماء العشائر ، وشجعت على مثل هذا الرفض؛ لإضعافه أولاً، وفرض إرادتها عليه؛ لأنه لا يحظى بتأييد العشائر كلها**[٢].

---

(١) عزيز الحاج، المصدر السابق، ص١٤٤.

(*) الشيخ محمود الحفيد (محمود البرزنجي– من مواليد ١٨٨١ ينتمي الى اسرة عريقة في السليمانية يرجع تاريخها الى اكثر من مئة عام وكان زعيما عشائريا ودينيا اضافة الى كونه من إقطاعي المنطقة المتنفذين وكان صاحب توجهات دينية ذلك ادى الى تحبب الناس اليه وكان يرى بالجهاد واجبا دينيا قبل ان يكون واجبا وطنيا ضد المحتلين وعلى رأسهم بريطانيا وحاربهم وانتصر عليهم في مرات عديدة بين الاعوام ١٩١٤ حتى عام ١٩٣٢حيث استسلم ونفي الى بغداد وتوفي هناك، انظر باسيلي نبكيستين، الكرد دراسة سوسيولوجي تاريخية، تقديم لويس ماسنيون ترجمة نوري الطالباني، بيروت دار الشافعي، ٢٠٠١، ص٤٧٧و ٤٨١.

(٢) كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرير الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، اربيل كردستان العراق دار اراس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٨٢.

بتنامي الوعي القومي للكرد بين المتنورين في تركيا، و أوربا، وبعض رؤساء العشائر الكردية، ورجال الدين وتزايد الشكوك في الوعود التي منحتها بريطانيا لرؤساء القبائل، وبالخصوص للشيخ محمود البرزنجي باستقلال كردستان، ونمو الرغبة في مواجهة المحتلين الجدد عسكريا، وطردهم، وأسباب اقتصادية أخرى كفرض الضرائب على العشائر[١]، دفع كل ذلك الشيخ محمود للقيام بثورة عام ١٩١٩م في مدينة السليمانية مستعينا بدعم سلطته الدينية، والعشائرية القبلية، واستطاع احتلالها بعد مواجهته للقوات البريطانية، والانتصار عليهم في معركة أزمير، ووسع من مناطق سيطرته لتشمل رانية، و حلبجة، وكويسنجق، ونصّب نفسه ملكا، وأعلن عن تشكيل الدولة الكردية، وحاول ضم كركوك، وأربيل وجزء من الموصل مدفوعا بدعم من الحكومة التركية وايران، وأعلن رفضه للقاء المندوب السامي البريطاني في بغداد[٢]، وبعد فترة وسع من نفوذه إلى كركوك، والحدود الإيرانية وكان التوسع يشكل تهديداً مباشراً لمصالح بريطانيا في كركوك حول منابع النفط، وخشية (بريطانيا) من امتداد الثورة إلى مناطق أخرى من كردستان، وبالفعل تم ذلك إذ وصلت أصداء الثورة إلى تلك المناطق، و قام الشيخ محمود بوضع علم لكردستان، واصدار الطوابع، والنقود التي تحمل صورته، وقام بمساعدة شقيقه قادر البرزنجي بإصدار جريدة (شمس كردستان) ؛ لتعبر عن وجهة نظر الحكومة الكردية، إلا إنه وعلى الرغم من كل ذلك لم تستمر حركته مدة طويلة ؛ إذ استطاعت القوات البريطانية قمع تلك الثورة عن طريق قوة عسكرية بقيادة الجنرال فريز، وبتحريض بعض خصوم الشيخ محمود من زعماء العشائر، فتم دحر قواته، والقضاء على حركته، وإلقاء القبض عليه وحكمه بالإعدام، واستبدل بالنفي إلى الهند بعد أن حُكم عليه بالسجن عشر سنوات وبقي في منفاه حتى عام ١٩٢٢ [٣].

ب: المرحلة الثانية وتمتد ما بين عامي (١٩٢٢-١٩٣٢) وهي مرحلة الانتداب البريطاني:

نصب الملك فيصل بن الشريف حسين في هذه المرحلة ملكا على العراق، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني بقرار عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢١م بعد استفتاء شعبي لم يشترك به لواء السليمانية وقتها، وفي هذه الأثناء حدثت ثورات كردية عارمة تطالب بحقوقها وعلى أثر ذلك أعادت السلطات البريطانية الشيخ محمود إلى السليمانية، وسلمته السلطة؛ خشية منها من تفاقم الأمو،

(١) كاظم حبيب، مصدر سابق، ص ٨٥ – ٨٦.

(٢) كمال مظهر، مصدر سابق، ص٣٠٨.

(٣) وليد حمدي، مصدر سابق، ص١٦١.

ومحاولة للسيطرة على الاوضاع، وبعودة الشيخ محمود نلحظ قيام العديد من المحاولات الانفصالية في تلك المرحلة منها:

ـ ثار على الإنكليز في١١تموز عام١٩٢٣م بعد أن استجمع قواه ، ونظمها هاجم مدينة السليمانية، واستطاع طرد الجيش المتواجد فيها، وبقى فيها لمدة عام، إلا أنه سرعان ما استطاعت السلطة العراقية في عهد سلطان الهاشمي رئيس الوزارة العراقية بالقيام بحملة عسكرية، وهاجمت الشيخ الحفيد، وتمكنت من دحره، وتم إعادة لواء السليمانية ، وعبور الشيخ نحو كردستان إيران وبقي حتى عام ١٩٢٦م حيث عقد اتفاقا مع الحكومة العراقية على الصلح على وفق نقاط منها أن يوقع على تعهد يبقيه هو وعائلته خارج العراق مع أعادة كافة أملاكه له، وتعيين وكيل من قبله لإدارة شؤون أملاكه، و العفو عن اتباعه، وظلت الأوضاع هادئة حتى عام ١٩٣٠م[١].

ـ وفي عام ١٩٣٠م عاد الى العراق، ودخل مدينة السليمانية عبر الأراضي الإيرانية، والقيام بالثورة؛ مستغلا الظروف التي كانت سائدة في العراق إذ عمّت التظاهرات في كل أنحاء العراق بسبب الاتفاقية التي وقعت بين العراق، وبريطانيا التي تسمح ببقاء العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة طويلة مقابل حصول العراق على دعم البريطانيين من أجل حصوله على الاستقلال ودخوله في عصبة الأمم عام١٩٣٠م[٢].

لم يلتزم الشيخ محمود بالعهود السابقة وبدأ يحرض على العصيان ، وطالب المندوب السامي أن تترك الحكومة العراقية المنطقة التي تمتد من زاخو إلى خانقين، وإنشاء حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني، فجاء رد الحكومة العراقية، والمندوب السامي البريطاني بدعوته للالتزام بالعهود السابقة ، وترك الأراضي العراقية إلا إنه تجاهل تلك الدعوات، واستمر بمشروعه مما أدى الى قيام حملات عسكرية من قبل القوات البريطانية انتهت باستسلامه وقبوله النفي إلى بغداد ومصادرة كافة أملاكه[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن البريطانيين هم من شجع تلك الحركات في بادئ الأمر لكنها تطورت، وخرجت عن غاياتها، واهدافها المرسومة لها، كما نلاحظ التلاعب الإنكليزي الاستعماري بورقة القضية

(١) وليد حمدي، مصدر سابق، ص١٩٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الاولى، ج ٦، ١٩٤٨، ص٥٥.

(٣) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠، ص٤٩-٥٠.

الكردية ليس حبا بالأكراد، وحقوقهم ، بل لربط العراق بقيود استعمارية ثقيلة، والسيطرة على موارد الثروة فيه خصوصا الثروة النفطية عن طريق إحراجه، وارباكه، بخلق الازمات الداخلية والضغط عليه من خلال تلك الورقة[١].

ثانياً: المحاولات الانفصالية بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني (١٩٣٢- ١٩٥٨)

حصل العراق في هذه المرحلة على الاستقلال وفق معاهدة ١٩٣٠م التي ابرمت في عهد نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك إذ لم يكن للملك فيصل حاكم العراق دورا في رسم السياسة العراقية ، كما أن المعاهدة كانت لها آثار سياسية، وعسكرية، وعقدت دون مشاركة الأكراد كونهم القومية الثانية في البلاد كما أن الامتدادات لثورة محمود البرزنجي في السليمانية لازالت تفعل فعلها في المجتمع الكردي، كل ذلك ساهم بتجدد رفع السلاح بوجه حكومة بغداد من قبل البرزانيين إذ وقفوا ضد الحكومات المركزية لمنحهم الحكم الذاتي وهو ما يتعارض مع سياسة بريطانيا المسير الحقيقي لسياسة العراق حينها[٢].

شهدت هذه المرحلة محاولات انفصالية من أكراد العراق تمثلت بشكل رئيسي :

أ ــ الحركة الانفصالية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني عام (١٩٣٢)

ب ــ الحركة الانفصالية بقيادة مصطفى البرزاني عام (١٩٤٥)

أ ــ الحركة الانفصالية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني عام (١٩٣٢) :

هو الأخ الاكبر للشيخ عبد السلام البرزاني، تولى قيادة الحركة الكردية بعد وفاة أخيه الذي أعدم على يد القوات العثمانية عام ١٩١٥م، والده الشيخ محمد البرزاني الذي يعد رائدا في حركات التحرر الكردية في العراق ويتمتع بمركز ديني واجتماعي كبير، ولا احمد البرزاني دور كبير في تاريخ الحركة الكردية حيث قاد الثورة الكردية عام١٩٣٢ ضد الحكومة العراقية آنذاك[٣].

وبرزان هي مدينة تقع في أقصى شمال كردستان ضمن حدود محافظة أربيل الإدارية، مركزها قضاء ميركه، ويتكون القضاء من ثلاث نواحي هي (بارازان، شيروان، ميركه سور) يحدها من الغرب

(١) موسى السيد علي، مصدر سابق، ١٢١.

(٢) محمد رزاق احمد، الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي١٩١٨ـ ١٩٦٨، المعتز للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، ص١٠٤.

(٣) حامد شريف الحمداني، لمحات من حركة التحرير الكردية في العراق، بدون سنة طبع، ص١٩.

قضاء العمادية، ومن الجنوب قضاء عقرة، ومن الشمال قضاء راوندوز، ومن الشمال الحدود التركية[١].

عندما انتقلت إدارة العراق إلى الحكومة الوطنية حاول البرزانيون بقيادة أحمد البرزاني بسط نفوذهم على المناطق المجاورة لهم، ولكنهم اصطدموا بالشيخ رشيد ليلان الذي كان له مركز ديني، وأدبي لا يقل شأنا، ونفوذا عن زعيمهم، فحدث صراع بينهم انتهى بالهجوم على قرى الشيخ رشيد ليلان، ونهب ما فيها من أموال، وحرقها من قبل البرزانيين، وتدخلت الحكومة لوضع حد لنفوذ البرزانيين، فقامت الحكومة بفرض الضرائب ، وأبلغت أحمد البرزاني بأنها تريد إقامة المخافر الحكومية في منطقة برزان إلا إنه رفض ذاك وعدت الحكومة أن هذا الرفض يستدعي التدخل، لكن انشغال الحكومة بثورة محمود الحفيد حال دون ذلك، كما شن البرزانيين بقيادة أحمد البرزاني هجوما على عشائر لولان، وتدخلت القوات العراقية إلا أنها لم تنجح في إنهاء التمرد، لكنها استعانت فيما بعد بالقوات البريطانية الجوية، وبعد معارك عنيفة تمكنت من دحر قوات الشيخ أحمد الذي سلم نفسه إلى القوات التركية ، ومعه مائة من أنصاره واثنين من اخوانه، وبقي هناك حتى سمحت الحكومة العراقية له بالعودة إلى الموصل لينتقل بعدها في عدة مناطق واستقر به الحال عام ١٩٤٥م في مدينة السليمانية[٢].

ولابد من الإشارة أن معظم حركات البرزانيين في هذه الفترة هي حركات عشائرية محدودة ليس لها أي أبعاد قومية يمكن وصفها بالثورة وبعيده عن معنى الثورة كما أنها لم تكن بمنأى من التدخلات؛ اضعافا للجيش، والحكومة حيث أرادت بريطانيا أن تبرز نفسها على أنها هي التي تحافظ على أمن العراق بقواتها بالأخص قواتها الجوية، ولولا وجودها لكان أمن العراق حينها في خطر[٣].

ب ـ الحركة الانفصالية بقيادة مصطفى البرزاني عام (١٩٤٥) :

ولد مصطفى البرزاني عام ١٩٠٣ ، وهو ابن الشيخ عبد السلام البرزاني في قرية بارزان تقع في مكان حصين وسجن مع والده عام ١٩٠٧م بعد اعتقاله من السلطات العثمانية، واعدم والده وكان لهذا أثر كبير في كفاحه من اجل القضية الكردية ساهم في ثورة ١٩٣٠م مع الشيخ محمود، واصبح رمزا من رموز الحركة الكردية حتى وفاته عام ١٩٧٨[٤] .

(١) مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحررية الكردية، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص٢٤.

٢) حامد شريف الحمداني، المصدر السابق ص٢٢.

(٣) موسى السيد علي، مصدر سابق، ص١١٩– ١٢٠.

(٤) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص٢٩٣.

قام مصطفى البرزاني في الفترة التي تلت القضاء على حركة أحمد البرزاني بعدة حركات، وهجمات استمرت لفترات متتالية، وحينما أرادت الحكومة بناء مركزاً للشرطة في قرية (بله) مركز البرزانيين؛ لضبط الأوضاع فيها اعترض على ذلك، ووجه انذارا للحكومة بعدم القيام بذلك، وتجاهلت السلطات ذلك، وقامت بالمباشرة بتنفيذ بناء المركز، فحدثت الصدامات، وقتل المهندس، والقائم مقام، والمنفذين للمشروع، وأُعلن التمرد في المنطقة، وعلى إثر ذلك جاء رد الحكومة بالقيام بحملة عسكرية واسعة، وأعلنت الأحكام العرفية في المنطقة وتم القضاء على ذلك التمرد عام ١٩٣٥م.

وفي عام ١٩٤٥م حث مصطفى البرزاني العديد من رؤساء العشائر الكردية في المناطق المجاورة للوقوف صفا واحدا في وجه الحكومة، ومشاريعها التي تريد اخضاع الأكراد فانضم اليه العديد من الشخصيات الكردية العسكرية من المتقاعدين، وغيرهم، وتوسع نطاق حركته، وحينما حاولت الحكومة العراقية، والبريطانية إجراء مناورات عسكرية في كردستان، وبالقرب من منطقة برازان، فحدث صدام مع القوات دخلت فيه المدينة تمرداً، فقام الجيش بإعلان قرار احتلال المدينة عسكريا واتخذ كافة الإجراءات الخاصة بذلك، وفي الوقت نفسه قام مصطفى البرزاني بطلب العون من بقية القبائل الكردية للمشاركة معه في القتال لكن استطاعت القوات العراقية من السيطرة على المدينة في عام ١٩٤٥م؛ بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين من حيث العدة، والعدد، والدعم البريطاني، فانسحب مصطفى البرزاني ومعه٥٦٠ من مقاتليه إلى إيران، ليلتحق بجمهورية كردستان مهاباد، وبعد سقوط تلك الجمهورية توجه إلى الحدود السوفيتية وبقي حتى عام ١٩٥٨م[١].

شهد العراق في هذه الفترة الكثير من التوترات، والاضطرابات السياسة، ونشاطا للأحزاب السياسية الكردية، والوطنية التي كان لها الدور الكبير في بلورة الأفكار وتوجيه مجريات الأحداث، وفيها وصول بكر صدقي العسكري إلى السلطة في العراق عام ١٩٣٦م بدعم ، وتأييد من القوى الديمقراطية، والكثير من الأهالي، وما تلقته الحركة الكردية من ضربات قاسية على يد تلك الحكومة، ثم جاءت حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان الذي اغتيل عام ١٩٣٧م، فأدى ذلك إلى تشكيل العديد من الأحزاب الكردية ذات النشاطات السياسية التحررية من أبرزها هذه (حزب هيوا، والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي)، فضلا عن الحزب الشيوعي العراقي الموجود على الساحة آنذاك، فرفع حزب هيوا (جمعية هيوا) شعار تحرير أقاليم كردستان، وتوحيدها في دولة كردية مستقلة وكان

(١) حامد شريف الحمداني، مصدر سابق، ص٢٦-٢٧.

لذلك الشعار أثر كبير في بلورة الفكر الانفصالي للأكراد في أرجاء كردستان[١]، حيث ساهم حزب هيوا بجملة من النشاطات منها التنوير الفكري، والسياسي، والتزام النضال من أجل حقوق الشعب الكردي، كما شارك بالانتفاضات المسلحة بين عامي١٩٤٣م، و١٩٤٥م بقيادة ملا مصطفى البرزاني إذ كان للحزب جناح عسكري رفد الثورة بالعسكريين، وبمختلف الرتب، والجنود[٢].كذلك الحال بالنسبة لحزب العمال الكردستاني العراقي بقيادة مصطفى البرزاني من حيث الرؤى، والأهداف الانفصالية والدليل على ذلك قيامه بالحركات الانفصالية الآنفة الذكر.

وبالرغم من كل ما حدث في العهد الملكي حتى قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨م نجد أنّ أكراد العراق قد تمتعوا بظروف أفضل على عكس ما كان يحدث للأكراد في الدول المجاورة، فتمكنوا من استخدام لغتهم، وفتح المجال أمامهم لشغل المناصب الإدارية المهمة في الدولة العراقية، وكمثال على ذلك تعيين أحمد مختار بابان ليكون رئيسا للوزراء في العراق (الوزارة رقم ٥٨) بحسب الوثائق البريطانية ليكون أول شخصية كردية تتبوأ هذا المنصب في العراق، كما شغل بعظهم منصب نائب رئيس الوزراء كـ (عمر نظمي) وكذلك (سعيد قزاز) حيث شغل منصب وزير الداخلية عام ١٩٥٥م، وكذلك (مصطفى الكردي) وزير الداخلية في عهد حكومة نوري سعيد رئيس الوزراء الذي طالب بإيجاد عناية خاصة للأكراد في المناطق الشمالية[٣].

كل ذلك يُثبت أنّ كل ما حدث من خلاف، وتصارع، وصدامات بين الأكراد، والحكومة العراقية في تلك المرحلة هو بدفع، وتشجيع من الحكومة البريطانية في العراق إذ شجعت الأكراد بشتى الطرق، والوسائل على عدم الاندماج مع الدولة العراقية ليس لمصلحة الأكراد، وإنما تحقيقا لمصالحها، ومطامعها لتفتيت وحدة الشعب العراقي، وتمزيق نضاله المشترك ضد السيطرة الاستعمارية البغيضة في تلك المرحلة لتكون هي الرابح الأكبر في السيطرة، والتوسع، والاستيلاء على ثروات البلاد.

(١) جمال الطالباني، حزب هيوا، مطبعة خاك السليمانية كردستان العراق، ٢٠٠٢، ص٤٩.

(٢) مسعود البرزاني، مصدر سابق، ص٣٥.

(٣) احمد العفيف، تطور نظم الادارة المدنية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى الجامعة الاردنية عمان، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٢، ص٣١٢.

المبحث الثاني

المحاولات الانفصالية أثناء الحكم الجمهوري (١٩٥٨ــ٢٠٠٣)

أُسقط النظام الملكي في العراق على أثر قيام ثورة ١٤تموزعام ١٩٥٨م بانقلاب عبد الكريم قاسم على النظام الملكي ليكون بداية للنظام الجمهوري في العراق، وحدثت تغييرات عديدة على مجمل الساحة العراقية ، وتبدلات سياسية ، وصراعات حزبية ، وصدامات ، وانقلابات عسكرية في خلال مدة الحكم لكل جمهورية من الجمهوريات العراقية المتعاقبة، وكان لابد من أنْ يكون لذلك تأثير كبير على كل القوى ، والحركات السياسية ، وعلى كل أطياف الشعب العراقي بضمنهم الأكراد الذين كان لهم الدور الأبرز في الصراعات، والصدامات مع الحكومات المتعاقبة طوال تلك المدة، ولذلك لابد من الوقوف بشكل مفصل على مجمل الحركات الكردية في العهد الجمهوري للعراق التي سنتناولها في عهد كل حكومة من حكومات ذلك العهد وكالاتي :

اولاً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الكريم قاســم (١٩٦١- ١٩٦٣).

ثانــياً : الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣- ١٩٦٦).

ثالثا : الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الرحمن عارف (١٩٦٦- ١٩٦٨).

رابــعاً : الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم أحمد حسن البكـــر(١٩٦٨- ١٩٧٩).

خامساً: الحركات الانفصالية الكردية أثناء حكم صدام حســـــين (١٩٧٩- ٢٠٠٣).

أولاً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الكريم قاسم (١٩٦١ــ ١٩٦٣)

مع بداية وصول عبد الكريم قاسم الى السلطة عام ١٩٥٨م كانت علاقته مع الأكراد جيدة حيث أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني تأييده للثورة، فخرجت جماهير كردستان، والحزب الشيوعي العراقي في العديد من المناطق كالسليمانية، واربيل، ودهوك، وكركوك، وزاخو، وكويسنجق معلنة تأييدها ، ودعمها لثورة عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكي [١]، كان موقف حكومة عبد الكريم إيجابيا من الأكراد حيث قام بتعيين عددا من الشخصيات الكردية كوزير المواصلات، والاشغال بابا علي الشيخ محمود، وخالد النقشبندي في مجلس السيادة، كما أصدر عفوا عن البرزانيين، وجميع الذين صدرت بحقهم أحكاما في العهد الملكي فتم الافراج عن الشيخ أحمد البرزاني من ضمنهم[٢].

---

(١) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص٢٥٨.

(٢) عبد الفتاح علي اليوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، اربيل مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص٦٦.

كما أصدرت حكومة الثورة في٢٧ تموز١٩٥٨م الدستور المؤقت الذي تضمنت المادة الثالثة منه (يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب ، والأكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة الوطنية)[١].

وصل مصطفى البرزاني إلى بغداد في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٨م واستقبل استقبالا حماسيا من قبل الأكراد والشيوعيين، وفي اليوم التالي زار البرزاني الرئيس عبد الكريم وصرح في اللقاء أنه تحت أُمرة الزعيم ، و يعد نفسه جنديا من جنود الثورة، فرحب الزعيم بذلك، وقال إنّ العرب، والأكراد شركاء في هذا الوطن[٢]، وفي١٦نسيان عام١٩٥٩م عاد البرزانيوون المتواجدون في الاتحاد السوفيتي وعددهم٧٨٤ شخصا بما فيهم النساء والأطفال على متن الباخرة جورجيا ، ووصلوا إلى ميناء البصرة ، ونقلو إلى بغداد ثم إلى أربيل، وبذلك استعاد مصطفى البرزاني مكانته في منطقته[٣].

اعلنت حكومة عبد الكريم قانون الإصلاح الزراعي في أيلول عام ١٩٥٨م وكان أول المتضررين هم الاقطاعيون ، ورؤساء العشائر في كردستان واغلبهم موالون للنظام الملكي السابق ، وبضمنهم رشيد لولان ، وبذلك حدثت قطيعة بينهم وبين حكومة الزعيم، ووقفوا بوجه(قانون الاصلاح الزراعي)[٤] وحدثت التوترات في عام ١٩٥٩م في كركوك ، وبعد تقصي الحقائق حول تلك الأحداث من قبل الحكومة تبين أن سبب الأحداث هو انتشار الفوضى، وضعف الضبط، وضعف في سلطة الحكومة تجاه سلطة الأحزاب خصوصا الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني لاسيما في مناطق نفوذهما، فكان لذلك تأثير كبير في الانتقاص من شأن الحزبين لدى الزعيم في وقتها[٥].

انقلب قاسم على الشيوعيين عام ١٩٦٠م وبدأت عناصر الخلاف بين قاسم، والبرزاني لأسباب عديدة بعضها داخلية والأخرى خارجية التي يمكن إجمالها بالآتي:

---

(١) نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد بيت الحكمة، ٢٠٠٥، ص١٦٩.

(٢) خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، موسوعة ١٤ تموز، ج٥، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٧.

(٣) منيفان عارف بادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، بيروت الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦، ص٥٨.

(٤) عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، ط١، بيروت. ١٩٩٤، ص٣٠.

(٥) مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحررية الكردية، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، دار الزمان للطباعة،٢٠٠٨، ص٢٣٢.

- ضغوط البرزاني بتطبيق المادة الثالثة من الدستور الخاصة بإعطائهم حقوقهم القومية .
- مهاجمة الحكومة من قبل جريدة خبأت الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- مطالب البرزاني بجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية الأولى في المناطق الكردية، وأن تكون وحدات الجيش، والشرطة كردية بالكامل، وحتى الأوامر العسكرية يجب أن تكون باللغة الكردية، وأن يصرف جزء كبير من العوائد النفطية في كركوك، والموصل للأكراد، وأن لا تستخدم وحدات الجيش الكردية ألا بموافقة القيادات الكردية فقط، وأن يكون نائب رئيس الوزراء، ومساعد رئيس أركان الجيش، وكذلك الوزراء المساعدين أكرادا(١).
- قام مصطفى البرزاني بزيارة الى موسكو في ٥ تشرين الثاني عام١٩٦٠م طالبا دعمهم للأكراد في العراق والطلب من السوفيتيين ممارسة الضغط على الزعيم لتحقيق مطالبهم القومية، وكذلك طلب منهم تزويده بالسلاح، وارادوا تزويده لكنهم عوض ذلك قاموا بتزويده بالأموال لشراء السلاح من مصادر أخرى عن طريق مهربي الأسلحة الدوليين(٢).
- حدثت الصدامات بين القبائل الكردية في العديد من المناطق التي كانت بدافع من الدول الاستعمارية ، وإيران(٣)، فإيران، والولايات المتحدة الأمريكية متفقون على دعم الحركة الكردية في العراق في حينها، وتم ذلك عن طريق جهاز الاستخبارات الإيراني(السافاك)، فقدموا المعونة العسكرية لحزب العمال الكردستاني بصورة سرية(٤).

وكنتيجة لكل تلك الأسباب تجاهل عبد الكريم قاسم مطالب البرزاني فأعلن الاخير الإضراب العام من قبل حزب البرزاني في منطقة كردستان في ٦ أيلول عام ١٩٦١م واحتلت مناطق واسعة من قبل البيشمركة التابعين لمصطفى البرزاني ، ورفعوا السلاح بوجه الدولة ، ورد عبد الكريم بحملة عسكرية على مناطق البرزانيين استخدمت فيها الطائرات، والقصف الجوي، وفي تلك الفترة حاول أحمد البرزاني القيام بوساطة لحل الأزمة بعد أن سلم نفسه للحكومة العراقية إلا أنه فشل في ذلك، واستمرت المواجهات ، والقتال لمدة ١٧ شهرا مستمرة ، ومتواصلة حينا، ومتقطعة حينا آخر، حتى سقوط نظام

(١) محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت دار الطليعة، ١٩٦٦، ص٢١٥.

(٢) عبد الفتاح علي اليوتاني، مصدر سابق، ص٢٨٣.

(٣) اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤تموزوتاسيس الجمهورية في العراق، لندن، ١٩٨٦، ص٣٩٨.

(٤) شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الاسرائيلية الكردية، ترجمة بدر عقبلي، عمان دار الجليل للنشر، ١٩٧٧، ص١١٠.

عبد الكريم عام ١٩٦٣م[١]، وبقي الأكراد يسيطرون على حوالي٣٠٠ميل طولا و٧٠ميل عرضا بيد الحركة الكردية لتشمل الريف الكردي الممتد من الحدود السورية إلى أطراف خانقين حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم[٢].

ثانياً : الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣ـ ١٩٦٦)

تمت الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم على يد عبد السلام عارف الذي تمكن بعد التحالف مع القوميين ، والبعثيين من الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب لتبدأ مرحلة جديدة مع الأكراد تمثلت في أن الرئيس الجديد قومي عربي يسعى للوحدة مع جمال عبد الناصر الذي طالما كان صديقا مخلصا للقضية الكردية[٣].

وحاول عبد السلام إنهاء الصراع في المناطق الكردية وإيجاد حل للقضية الكردية وكان باعتقاده أن إيجاد حل لتلك القضية سوف يعزز مكانة حكومته الجديدة ، وقد اتخذ موقفا تميز بالسلمية ، والمصالحة ، وكان متأكدا من قبول الأكراد بالحل خصوصا بعد كل الضربات التي تعرضوا لها ، والصراع مع الحكومة السابقة، وإنهم مستعدون على الأغلب للتخلي عن كثير من مطالبهم[٤] وفي الوقت نفسه حاول فرض سلطة الدولة المركزية عليهم[٥].

أعلن عبد السلام استعداده لتعزيز الأخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ، وأعلـن احترام حقوق الأقليات ، وتمكينها من أنْ يكون لها دور في الحياة السياسية، وعلى أثر ذلك قرر السيد مصطفى البرزاني إعلان وقف أطلاق النار في شمال العراق وأرسل وفدا إلى بغداد وسلمه مطالب الأكراد ليبدأ المحادثات حول القضية الكردية، إلا أن تلك المفاوضات قد فشلت في بدايتها واستأنفت بعد شهر تقريبا[٦]، وجاءت المطالب الكردية ومنها :

١. الاعتراف بحقوق الشعب الكردي ، ويثبت هذا المطلب في الدستور المؤقت القادم.

---

(١) محمود الدرة، مصدر سابق، ص١٩٤.

(٢) اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي١٩٥٨ـ ١٩٦٣. ترجمة جرجيس فتح الله. السويد، دار نبز للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٤١٧.

(٣) محمد رزوق احمد، مصدر سابق، ص١٩٦,١٩٧.

(٤) محمود الدرة، مصدر سابق، ١٤٩.

(٥) علي كريم سعيد، عراق ٨شباط ١٩٦٣من حوار المفاهيم الى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف بغداد،١٩٩٩، ص٢٥٧.

(٦) جلال الطالباني، مصدر سابق، ص٢٠.

٢. سحب القوات العراقية العسكرية وجلب الشرطة بدلا عنها.

٣. اطلاق سراح السجناء ، والعفو عن جميع المعتقلين.

وأعلن راديو بغداد في١٠آذار١٩٦٣م بيانا جاء فيه أنّ الحكومة العراقية تعترف بحقوق الاقليات القومية واللامركزية في الحكم، وتكون ضمن المسائل الإدارية فقط ولا تتجاوزها، وفي الوقت نفسه اعتبرت الحكومة أن مطالب الأكراد تصب بالضد من وحدة الأراضي العراقية، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما وتوقفت المحادثات بسبب مشاركة العراق في مفاوضات الوحدة الثلاثية بين العراق، وسوريا، ومصر[١].

وفي العام نفسه رفضت الحكومة مطالب الأكراد بخصوص الاستقلال المالي، والمطالب العسكرية، ووافقت على بعض الفقرات فيما يخص الاقليم كاللغة، والجامعات ، والمدارس، ولم يتم الاتفاق بين الطرفين ، وبذلك اعتبرت المفاوضات فاشلة، وتجدد الاصطدام في يوليو ١٩٦٣م بعد أن تدفقت المعونات المالية، والعسكرية من إيران إلى جماعة البرزاني، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بكسب ولاء القبائل، والمشايخ الكردية الوطنية الرافضة لنفوذ البرزاني، ومنهم الزيباريين، وشكلت منهم قوات غير نظامية، إضافة إلى تشكيل العديد من القوات كقوات فرسان خالد بن الوليد من رجال القبائل العربية في لواء الموصل ودعمتهم بالسلاح لعرقلة أهداف البرزاني[٢].

تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام١٩٦٤م، وأوقف القتال، واصدرت الحكومة العراقية حينها الدستور المؤقت الذي لم يوافق عليه الأكراد، واعتبروه مغايرا لدستور عام ١٩٥٨م وجرت جولة جديدة من المحادثات لم يتفق الطرفان، ففشلت أيضا، وتجدد الصدام حتى عام١٩٦٦م من دون أن يتكمن أي من الطرفين من حسم النزاع لصالحه[٣]، وذكرت بعض المعلومات حينها حول شمال العراق في تلك الفترة إن الأكراد يتم تزويدهم بالمال، والسلاح، والمستشارين من قبل إيران، وأكثر من ١٤٠٠٠مقاتل كردي من البيشمركة اكملوا تدريباتهم على يد الاسرائيليين عام ١٩٦٦م، وأن منطقة حاج عمران العراقية القريبة من الموصل تدار من قبل رئيس الوزراء الإيراني (أمير عباس هويدة)

(١) نعمان ماهر الكنعاني. ضوء على شمال العراق، بغداد، شركة دار الحميدية للطباعة والنشر. ١٩٩٥، ص١٠٢.

(٢) محمود الدرة، مصدر سابق، ص١٨١.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ٢٣، المجلد ٧١، ١٩٧١، ص٢٨.

وليس من قبل عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق آنذاك[١] وهذا الأمر يشير إلى حجم التدخلات الخارجية الإيرانية ، والإسرائيلية في تأجيج الصراع في تلك الفترة بين الأكراد ، والحكومة العراقية بقيادة عبد السلام عارف الذي انتهى المطاف به بوفاته بعد سقوط طائرته عام١٩٦٦م لتنتهي حقبة من حقب الحكم الجمهوري في العراق.

ثالثاً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ـ ١٩٦٨)

تولى عبد الرحمن عارف السلطة بعد وفاة اخيه عام ١٩٦٦[٢] ، وكان العراق منشغلا بالعديد من المشاكل منها التخريب الذي أصاب المنشئات النفطية في كركوك على يد العصابات(العربية ، والكردية ، والتركمانية) المدربة من قبل اسرائيل، ومشكلة إيران ، والشاه الممتنع عن أي مصالحة مع العراق ؛ بسبب موالاته لسياسة واشنطن للإطاحة بأنظمة الحكم في العراق بعد انسحابه من حلف بغداد الذي اقامته أمريكا؛ للوقوف بوجه المد الشيوعي آنذاك، وبالتالي ساهمت(إيران) في إضعاف الحكومة عن طريق اشغالها بحروب عصابات في مناطق عصية تستمر لمدة طويلة من أجل عدم الوصول لحل للمشكلة الكردية ، وكانت غايتها في ذلك استمرار الصراعات داخل العراق لتظل هي في منأى عن ذلك الصراع، وتمثلت سياستها بتقديم المساعدات العسكرية التي تصل لمصطفى البرزاني عن طريق طهران إلى منطقة حاج عمران في كردستان العراق، ومن جهة أخرى تدعم مجموعة جلال الطالباني، بهدف اذكاء الفتنه بين الأكراد انفسهم ، ووصل الأمر أن مصطفى البرزاني اشتكى من أن إيران تجبره على اتخاذ قرارات لا تصب في مصلحته[٣].

كانت المشكلة الكردية مستمرة عند تولي عبد الرحمن للحكومة وظل الصراع مستمراً ، وحاولت الحكومة ضرب معاقل الحركة الكردية ، فشنت هجوما واسع النطاق ، وحدثت معركة جبل هندرين إلا أن العمليات العسكرية لم تحسم لأي من الطرفين ، وقد تسببت بخسائر في الأموال ، والأرواح لكليهما لتلقي بضلالها على حكومة بغداد مما جعلها تفكر في عقد هدنة ، ومحاولة الوصول إلى حل للمشكلة

(١) محمود رزوق احمد، مصدر سابق، ص٢١١.

(٢) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ـ ١٩٦٨، ج٩، منشورات بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٤، ص٥.

(٣) محمود رزاق احمد،، مصدر سابق، ص٢٢١

الكردية، فدخلت المفاوضات مرحلة جديدة في عهد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء حينها مع مصطفى البرزاني وتم الاتفاق على الهدنة وايقاف القتال بين الطرفين[١].

بعد ذلك تمكنت الحكومة العراقية في وقت مبكر من عهد الرئيس عبد الرحمن عارف من التوصل إلى اتفاق مع الزعيم مصطفى البرزاني تم الإعلان فيه عن بيان التاسع والعشرين من قبل رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز من عام١٩٦٦م ، وكان من أهم بنوده الاتفاق على حل المشكلة مع الأكراد ، فتتضمن (الاعتراف بالقومية الكردية ، واعتراف الحكومة باللغة الكردية ، وعزم الحكومة على إجراء الانتخابات ، وتمثيل الأكراد في مجلس النواب، ومشاركتهم في الوظائف العامة ، والزمالات ، والبعثات الدراسية خارج البلاد ، وتركيز العنصر الكردي في الوظائف المحلية في المناطق الكردية ، والعفو العام عن المشاركين بأعمال العنف، وتحويل الأموال التي تصرف على العمليات العسكرية إلى البناء، والإعمار، وإعادة الذين هجروا من مناطقهم من الأكراد)[٢].

أعلن مصطفى البرزاني عن تأييده للبيان، وبعد ثلاثة أيام اجتمع الرئيس عبد الرحمن عارف بوفد كردي برئاسة مصطفى البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واعلن الوفد عن موافقته لبنود بيان التاسع والعشرين الذي أعلن عنه رئيس الوزراء ؛ لأنهاء الصراع الذي كان قائما، وقد عُدّ البيان أول خطوة ناجحة في حل القضية الكردية ، إلا أن ذلك الاتفاق لم يطبق ؛ بسبب موقف الضباط القوميين الذين وقفوا بالضد منه بدعوى أنه يؤدي إلى تقسيم العراق مما دفع رئيس الوزراء لتقديم استقالته على أثرها ، فألغيت المحادثات للحكم الذاتي ، وظل اتفاق التاسع والعشرين حبرا على ورق، فلم يتم حسم المشكلة الكردية في وقتها[٣]، واستمر الحال على هذا النحو حتى عام م ١٩٦٨بسقوط حكومة عبد الرحمن عارف ، ووصول أحمد حسن البكر إلى السلطة.

رابعاً: الحركة الانفصالية الكردية اثناء حكم احمد حسن البكر(١٩٦٨ـ ١٩٧٩)

وصل أحمد حسن البكر إلى الحكم في عام ١٩٦٨م بانقلاب عسكري صبيحة يوم ١٧تموز من العام نفسه قام به ضباط من حزب البعث مع ضباط من حركة الثورة العربية، وفي٣٠تموز أزاح البعثيون عن السلطة جميع حلفائهم لتتألف حكومة البكر من أعضاء حزب البعث وحدهم، وجاءت

(١) حامد شريف الحمداني، مصدر سابق، ص١٠٢.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، الدار المتحدة لنشر، ١٩٧٤، ص٣٦٢ و٣٦٥.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سابق، ص٢٠.

وعود البكر وحكومته بضرورة العودة إلى النظام الديمقراطي ، والحياة البرلمانية ، وإعادة الحرية السياسية، إلا أن الواقع أثبت العكس ، فمن خلال الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة في أيلول عام ١٩٦٨م تم حظر جميع أنشطة الأحزاب السياسية واستثنى من ذلك حزب البعث الذي كانت بيده السلطة، وأعربت الحكومة عن نيتها للاعتراف بحقوق الأكراد القومية ، والحكم الذاتي، لما سببته القضية الكردية من عدم استقرار للبلد حينها ؛ بسبب عدم إيجاد الحلول المناسبة لها(١).

بدء حزب البعث بإجراءات لحل المشكلة الكردية إذ تعهد البكر بتنفيذ مقررات بيان التاسع والعشرين عام ١٩٦٦م كما أصدر عفوا عن العسكريين الملاحقين ؛ بسبب أحداث الشمال وأنشئت جامعة في مدينة السليمانية ، واستحداث في كلية الآداب فرعا للغة الكردية ، واستمرت المفاوضات لمدة سنتين دون التوصل إلى حلول؛ بسبب عدم ثقة البرزاني بإجراءات الحكومة، وخلال تلك المدة استغل البرزاني فترة الهدنة في تدعيم نفس بعقد الاتفاقات مع إيران وإسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية، فتعاون مع إسرائيل لضرب الجيش العراقي في جبهة الشمال حتى لا يشترك بتكوين جبهة لضرب إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧م، وفي عام ١٩٦٩م صعد من هجماته ضد المناطق الحكومية وقام بأعمال تخريبية مثل نسف الجسور، وتلغيم الطرقات ، وضرب حقول النفط في كركوك التي أوقفت ما نسبته (٥٠ إلى ٧٠%) من الإنتاج، كما دمر سد دوكان من نفس العام بمساعدة إسرائيلية، أما إيران ، فكانت تجد في الورقة الكردية مجالا لتحقيق أهدافها بالضغط على العراق لتتمكن من الحصول على مكاسب حدودية لصالحها، وحصل البرزاني على دعم الولايات المتحدة الأمريكية بالمال ، والسلاح ؛ بسبب عدم ارتياح الأخيرة للتقارب بين العراق، والاتحاد السوفيتي حينها(٢).

وسادت فترة من تبادل الاتهامات وعدم الثقة وكانت المشكلة الكردية من اكثر المشاكل التي اقلقت الحكومة حينها وحاولت حلها بأي شكل من الأشكال، لذلك اقدمت الحكومة على إعلان بيان الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠م بعد مفاوضات حزب البعث مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البرزاني ، فتم الاتفاق على منح الأكراد الحكم الذاتي خلال مدة انتقالية أمدها ٤ سنوات حتى عام ١٩٧٤م في الحادي عشر من هذا العام(٣).

---

(١) جليلي جليل واخرون، مصدر سابق، ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) عمار علي السمر، العراق الشمالي ١٩٥٨ـ١٩٧٥دراسة سياسية، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص٣٥٦ و ٣٥٩.

(٣) ناظم رشم معتوق، انعكاس اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥على الحركة الكردية المسلحة في العراق، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد٤٢، العدد٢،، ٢٠١٧، ص١٩١.

ولابد من الإشارة إلى أبرز نقاط الخلاف الداخلية ، والخارجية حول بيان الحكم الذاتي منها : مطالبة البرزاني بأن تكون السليمانية ، وكركوك ، واربيل ، ودهوك مناطق كردية حتى وإن كانت بعض المناطق فيها ليست ذات أغلبية عربية كخانقين، كما طالب بأجزاء أخرى لضمها الى كردستان كمدينة سنجار والشيخان في الموصل، ومطالبته بأن تكون كركوك هي مركز الحكم الذاتي بدلا من أربيل، كما طالب باستمرار سيطرته على البيشمركة حتى وإن أصبحت جزءا من الجيش العراقي، وقد رفض زعماء البعث تلك المطالب ؛ لأنها لا تتوافق مع سياسة الدولة(١).

اعتقد البرزاني أن الفرصة سانحة له للانفصال خصوصا بعد حصوله على الدعم من إيران، وإسرائيل، وأمريكا، أما العراق فبفضل التقارب مع السوفييت، وإمكانية التفاهم مع إيران وسحب دعمها للأكراد، دفع بالحكومة قبول إمكانية الحرب، والحل العسكري كبديل لحل الأزمة(٢).

في نيسان عام ١٩٧٤م بدء الصدام بين القوات الحكومية، وقوات مصطفى البرزاني المدعومة من إيران حيث دعمته بالسلاح، والمعدات الثقيلة، والخفيفة وبعض عناصر من الجيش الايراني الذي ارتدى الزي الكردي، وتواجد بمناطق البرزانيين لدعمهم في حربهم ، مقابل ذلك شنت الحكومة حملة عسكرية مدعومة بالطائرات، وقوات عسكرية قوامها(٩٠,٠٠٠) الف مقاتل مدعومين بمختلف الأسلحة معلنة عن عزمها على القضاء على التمرد الكردي في المناطق الشمالية من العراق، واستمرت المعارك، فتكبد الطرفان الخسائر الكبيرة في الأموال والأرواح(٣).

وقع العراق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م بوساطة الرئيس الجزائري(هواري بومدين) التي تخلى فيها العراق عن الكثير من حقوقه السيادية من حدوده في شط العرب لإيران مقابل إيقاف دعمها للأكراد في شمال العراق ، وبذلك خسر مصطفى البرزاني زعيم الحركة الكردية أهم حليف له في معركته أمام الحكومة العراقية ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد للاستمرار بدعم الأكراد مقابل مصالحها مع حليفتها إيران، وبذلك انهارت الحركة الكردية، وسيطرت الحكومة على معظم معاقل البرزانيين في عام ١٩٧٥م، ولجأ قسم كبير منهم إلى إيران، وعاد قسم منهم بعد صدور قرار العفو من الحكومة العراقية، أما مصطفى البرزاني، فلجأ إلى إيران، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليتوفى هناك عام ١٩٧٩م(٤).

---

(١) عمار علي السمر، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٢) المصدر نفسة، ص٢٨٨.

(٣) ناظم رشم معتوق، مصدر سابق، ص١٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

وتجدر الإشارة إلى أن الورقة الكردية كانت عبارة عن لعبة في يد الدول الاستعمارية كالولايات المتحدة ، وإسرائيل لتحقيق مصالحها الاستعمارية البغيضة ضد الشعوب العربية عموما ، والعراق خصوصا أما بالنسبة لإيران ، فقد تخلت عن دعم الحركة الكردية بمجرد حصولها على إعادة ترسيم الحدود لصالحها، وبذلك اثبتت نواياها الحقيقية البغيضة ضد أرض العراق ، وشعبه ، وحكومته حينها، وإنّ الخاسر الوحيد الشعب العراقي بعربه وأكراده، خسائر بالأموال، والأرواح، واستنزافا لمقدراته بحروب لا طائل منها، وبغض النظر عن من كان محقا أو مخطئا فإن ذلك لا يعطي الحق لأي طرف باستخدام السلاح بين أبناء شعب يعيش على أرض واحدة سواء من الاكراد أم من الحكومة العراقية حينها.

خامساً: الحركة الانفصالية الكردية أثناء حكم صدام حسين (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٣)

بوصول صدام حسين الى الحكم في العراق بعد الانقلاب على احمد حسن البكر، كانت إجراءات الحكومة العراقية إيجابية لصالح المسألة الكردية إذ زار صدام حسين بعد استلامه السلطة بفترة مدينة السليمانية ، وأعلن بالسماح لألاف الأكراد بالعودة إلى كردستان، وفي عام ١٩٨٠م أُجريت الانتخابات في كردستان مع الاخذ بنظر الاعتبار الحكم الذاتي فيها، وأعلن صدام حسين إن باستطاعة أن يكون للأكراد مجلسا تشريعيا ، حيث حاول صدام حسن أن يظهر نفسه نصيرا للحكم الذاتي ، وبالتالي فإن هذه الإجراءات قد اضعفت الاستياء الكردي ، وكسبت إلى حدما تأييدهم خصوصا في الحرب العراقية الايرانية، إذ احتفظ النظام بقطعات عسكرية، وبأعداد كبيرة في كردستان العراق، وبالتالي حاول النظام حل المسألة الكردية؛ لأنها العامل الأهم في استقرار الدولة، لكن كل تلك الإصلاحات، وحتى الحكم الذاتي لم يرض طموح الأكراد في العراق؛ لأنهم يعدونه استقلالا شكليا تم منحهم إياه للظفر بهم ، ولن يكون كاملا ؛ لأن الكثير من القضايا الاجتماعية، والاقتصادية لنظام الحكم الذاتي تبقى دون تنفيذ[١].

وخلال الحرب العراقية الايرانية تمكن الاكراد من تعزيز وجودهم العسكري وقامت المجموعات المسلحة بتوسيع نفوذها ونشاطاتها مستغلتا ظروف الحرب وقد جابهت الحكومة العراقية تلك المحاولات بكل شدة وقامت باعتقال ثمانية آلاف كردي من البرزانيين عام ١٩٨٣م قتل أغلبهم ، وكذلك جريمة (حلبجة) التي تقع في سهل شهرزور إذ تم قصفها بالأسلحة الكيمياوية في عام١٩٨٨م، وراح ضحيتها

(١) جليلي جليل واخرون، مصدر سابق، ص٣٦٢-٣٦٣.

الآلاف من شعبنا الكردي[١]، كما ارتكبت الحكومة العراقية مجزرة الانفال في(٢٣من شهر شباط) من العام نفسه التي تعد من أكثر الحملات دموية وإجراما في تاريخ الحكومات العراقية بحق شعبنا الكردي[٢].

خلال الحرب العراقية الإيرانية نلحظ أن الحركة الكردية في العراق امتازت بوجود حزبين رئيسيين هما: الأول : الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني، والثاني: حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، أما الحزب الأول بقيادة مسعود البرزاني الذي استمر في صراعه ؛ لاستمرار الضغط على الحكومة العراقية؛ لتحقيق مطالبه، بينما اتجه الحزب الثاني بقيادة جلال الطالباني إلى الحوار مع الحكومة العراقية لدرجة أنّ الحكومة العراقية قد استفادت منه في اثارة الأكراد في إيران كما لا يخفى التنافس الكبير بين الحزبين في تلك الفترة [٣].

انتفض الأكراد عام ١٩٩١م بعد حرب الكويت على الحكومة العراقية، لكن النظام جابه تلك الانتفاضة بكل شراسة، وقمع شديدين، وكان من نتائجه نزوح الأكراد نحو الحدود السورية، والتركية، والايرانية مما دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار تشكيل منطقة حظر دولي جوية على كردستان العراق بموجب القرار ٦٨٨بتارخ ١٩٩١/٤/٥م بحجة حماية الأكراد، وتشكيل قوه دولية لحمايتهم، فحصلت كردستان العراق على حكمها الذاتي حينها، وخلال تلك الفترة من عام ١٩٩٤م حتى عام ١٩٩٨م دخلت الأحزاب الكردية في أخطر مرحلة، وهي الحرب و الصدام فيما بينهما نتيجة الصراع من أجل السلطة ، والولاءات الحزبية، والقبلية [٤]، كحرب ٣١ اب ١٩٩٦ اندلعت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني اللذان كانا من ابرز الاحزاب وقتها في شمال العراق، ويتمتع الاقليم بحكم ذاتي وحظر جوي من طائرات صدام، لكن قبل اندلاع الحرب كانت الخلافات اسرع من المصلحة المشتركة بين الحزبين، بعدها دخل الحزبان في صراع وحرب اخوية قرابة سنتين اعتباراً من عام ١٩٩٤ وحتى قبل ٣١ اب ١٩٩٦، في ذلك الصراع تفوق حزب الطالبان على حزب البارزاني سياسيا وعسكريا وتم حصره في

(١) فخرية علي امين، الكرد وحملات الانفال، مجلة لاراك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي عشر، ٢٠١٣، ص١١.

(٢) فخرية علي امين، مصدر سابق، ص١٣.

(٣) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص٢٢٥.

(٤) خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، ملفات اقليمية، ٢٠١٧، ص٢٥-٢٦.

بعض القرى الحدودية المجاورة لتركيا واصبح قابلاً للزوال، ووجد الحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه وحيدا امام الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث لم تقدم تركيا و الولايات المتحدة الدعم اللازم للبارزاني لحربه ضد خصمه جلال الطالباني، احس الحزب انه يتجه الى الزوال النهائي، وكان المنفذ والمتنفس الوحيد له هو حكومة صدام، ففي مطلع شهر اب طلب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني برقية الى رئيس النظام العراقي صدام حسين للمساعدة العاجلة للقضاء على الاتحاد الوطني الكردستاني بذريعة ان الاخير يقوي النفوذ الايراني، وذلك بحسب برقية وجهت من البارزاني الى صدام حسين، الذي ابدى من جانبه موافقته الفورية على الطلب و تمكنت دباباته و اسلحته الثقيلة من دحر قوات الطالباني خلال ساعات، وحاول الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد ٣١ اب تبرير العملية على انها رد لقيام الاتحاد الوطني الكردستاني بالسماح لحرس الثورة الايراني دخول منطقة كويسنجق التي تبعد ٥٠ كيلومترا غرب اربيل، وقال مسعود البارزاني " اننا اكراد عراقيين وجزء من العراق، من الاعتيادي ان تكون هناك خلافات بيننا وبين العراق، لكننا متفقون في مسالة الدفاع عن السيادة الوطنية للعراق في مواجهة أي تهديد خارجي"، ونشير هنا ان احداث اب حدثت في مرحلة لم يكن باستطاعة الحزب الديمقراطي الكردستاني سحب صدام الى منطقة يحظر الطيران فيها، حيث كان يتمتع الاقليم آنذاك بحكم ذاتي في منطقة يحظر فيها الطيران، ما يشير الى حدوث الحرب تلك بضوء اخضر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها او على الاقل بغض طرفها عنها، ومنذ ذلك الوقت فان توازن القوى بين الحزبين الموجود حاليا في اقليم كردستان هو نتاج احداث ٣١ اب عام ١٩٩٦[١]، ومن هنا استعاد البرزاني مكانته في الاقليم مع حزبه واصبح المسيطر على مقاليد الامور في الاقليم، واستمر الحال على ذلك حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م.

(١) مهدي مجيد عبد الله، ٣١ اب يوم استعان مسعود برزاني بصدام حسين لإبادة جلال طلباني، صحيفة ايلاف، ٣١/اب / اغسطس /٢٠١٣.

المبحث الثالث

فشل محاولة انفصال إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧

غالبا ما يكون الانفصال هو الشماعة التي تعلق عليها الكثير من الأحلام ، والآمال، وأكراد اقليم كردستان العراق لهم سجل طويل من المطالبات ، والمحاولات الانفصالية كما لاحظنا لإقامة دولة لهم، وعلى الرغم كل ما توفر لهم من الحكم الذاتي ، وما تمتعوا به من حقوق سياسية ، واقتصادية في العراق إلا أنّ مسعود البرزاني رئيس اقليم كردستان العراق قرر أنْ يستغل الظروف التي يمر بها العراق بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام ، ونظم استفتاءً للاستقلال (المحاولة الانفصالية عام ٢٠١٧م) على الرغم من الرفض الدولي ، والاقليمي ، والمحلي(على صعيد الاقليم نفسه).

إنّ إقامة دولة كردية حلم لا يفارق تفكير الأكراد في المنطقة، والزعيم الكردي (مسعود البرزاني) لديه طموح بدخول التاريخ كأول زعيم كردي ينجح في إقامة دولة كردية في العصر الحديث، ويستند في رؤيته تلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإلى مجمل الظروف التي تشهدها العلاقة بين المركز(حكومة بغداد) والإقليم (إقليم كردستان العراق) بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وما حدث من تطورات على المستوى الجيوسياسي ، وتغير نظام الحكم في العراق، وما رافق ذلك من خطوات الديمقراطية، وكيفية ممارستها في ظل شعب عانى من الحرمان طويلا، وكذلك يستند على ما حققه الإقليم من تطور كبير في البناء ، والتنمية في كافة المجالات، وبالتالي بات الأكراد في ظل المشهد السياسي العراقي، والتطورات الحاصلة في المنطقة يرون أن هناك فرصة تاريخية لتوجيه الخيار الكردي نحو إقامة دولة كردية في شمال العراق وفق معادلة السياسة، والمصالح، وتعاظم الوعي السياسي الكردي بخيار الدولة؛ لذا جاءت تأكيدات القيادات الكردية على ذلك الحق في إقامة دولة كردية مستقلة في كردستان العراق ، وهو المشروع الذي تزعمه مسعود البرزاني زعيم إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧م[١].

(١) حسن مصطفى احمد، خضير عباس عطوان، خيارات الدولة للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٥، ٢٠١٨، ص٢٩.

قبل الدخول في تفاصيل المحاولة الانفصالية عام ٢٠١٧م لابد من الإشارة إلى أنّ ظروفا عديدة ساهمت في دفع ، وتشجيع الإقليم وقياداته على الإقدام على الاستفتاء لاستقلال الإقليم، من تلك الظروف ما يخص الدولة العراقية، ومنها ما يخص الإقليم نفسة التي كانت ممهدة للإقليم باتجاه المطالبة بالانفصال عن دولة العراق:

أولاً: البعد الجيوسياسي لوحدة الأرض العراقية

بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م حصلت اوضاع مربكة في الدولة العراقية لا سباب منها: غياب المشروع السياسي المسبق، وخلل في الطبيعة الفكرية للنخب السياسية، والرؤى السياسية للكتل، والأحزاب التي أُوكل إليها إدارة الدولة، وأصاب العراق الخلل في بناء الدولة ، فأصبح ضمن الدول بطيئة النهوض للتقدم السياسي؛ بسبب مخلفات النظام السابق من ديون، وضعف في البنى التحتية الاقتصادية ، والاجتماعية، والسياسية، والتدمير الهائل الذي سببه الغزو الأمريكي في البنى الاقتصادية، والبناء المؤسساتي، والإداري للمرافق العامة مما تسبب بالعديد من الأزمات داخل الدولة العراقية بخلق واقع أمني ضعيف ، والعديد من الخروقات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية[١].

ولابد من الاشارة إلى أبرز الخصائص الجيوسياسية التي تأثر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وحتى اجراء الاستفتاء عام ٢٠١٧م التي اضعفت من دور الحكومة المركزية في بغداد في قيادة الدولة ، وبسط سيادتها على معظم البلاد وبضمنها الاقليم ، ومنها :

١. انهيار بنية الدولة العراقية؛ بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إذ أصبحت عملية إعادة بناء الدولة من الأزمات التي يواجهها العراقيون حتى اليوم والتي كانت سببا في تمزيق بنية الدولة العراقية.
٢. تفتيت النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي ، فظهرت الخلافات الطائفية بعد ثلاث سنوات من الاحتلال.
٣. تدمير البنى التحتية للدولة الأمر الذي ساعد في تدهور الوضع الاقتصادي ، والخدمي.
٤. العامل الأهم تدهور الوضع الأمني في العراق، فمع تزايد تواجد القوات الامريكية في العراق إلا إنه دون جدوى ، وحتى انسحابها بالاتفاقية الأمنية التي جرت بين العراق ، والولايات المتحدة

(١) حسين عليوي المفرجي، ضحى مهند الحمداني، داعش في العراق، بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الامنية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد١، العدد٣، ٢٠١٩، ص١.

الأمريكية عام ٢٠٠٨ م التي أقرت انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١م، إلا أن الاتفاقية أعطت للولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الامتيازات، والمكاسب السياسية، والاقتصادية مقابل دعمها للعراق في حربه ضد الإرهاب وحفظ الأمن(١).

٥. الفساد المالي والإداري : وهو من أهم المخاطر التي تواجه الدول لأنه يؤدي إلى تبديد الثروات ، أو استثمارها في مجالات غير منتجة ، أو سرقة الأموال من قبل المستفيدين ، والمستغلين وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها وبقاء الفقر، والحرمان جاثما على صدور المواطنين، وقد عانى العراق ، وما يزال يعاني من الفساد المالي ، والإداري ، فأصبح وباء مستفحلا في كل مؤسسات الدولة ، وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣م إذ وصل إلى مديات خطيرة وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة العراقية(٢).

٦. غياب الثقة بين الفرقاء السياسيين، واختلاف الرؤى السياسية حول بعض القضايا الخلافية ، ومنها توزيع الصلاحيات بين المركز، والاقليم ، والمناطق المتنازع عليها ، ومنها كركوك مما أدى إلى عرقلة إقرار القوانين ؛ بسبب الخلافات ، وتقاطع الإرادات السياسية داخل البرلمان ، ومقاطعة الجلسات(٣).

٧. التدخل الإقليمي، والدولي في شؤن العراق الداخلية تسبب في العديد من الأزمات داخل العراق، فأصبح ساحة لتصفية الحسابات وتحقيق المصالح، فموقع العراق في المجال الاستراتيجي لخمس استراتيجيات كبرى في المنطقة وهي (الأمريكية الإسرائيلية، الإيرانية، التركية، السعودية) جعل منه ساحة لصراعات تلك الاستراتيجيات التي تسعى لبقاء العراق ضعيفا ممزقا من أجل تحقيق مصالحها(٤).

نتيجة لما سبق كان من أبرز تداعيات تلك المرحلة الضعف الكبير في المؤسسة الأمنية ، وعدم قدرة القيادات العسكرية على مسك الأرض، وبسبب سياسة التهميش، والاقصاء التي عانت منها العديد

---

(١) حسين عليوي المفرجي، ضحى مهند الحمداني، مصدر سابق، ص٤.

(٢) نوال طارق ابراهيم، الفساد المالي والاداري: مفهومه اسبابه انواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٢، العدد ٩، ٢٠١٦، ص٢٢٥.

(٣) احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٢، ص٧٦.

(٤) فارس كريم فارس، مستقبل العراق واثره على الامن والاستقرار الاقليمي، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٣٩.

من مكونات الشعب العراق خصوصا المكون السني مما أدى الى الحرب الأهلية (٢٠٠٥ م إلى ٢٠٠٨م) وقيام التظاهرات التي اجتاحت المناطق الغربية ، والشمالية في العراق، وهي امتداد للثورات العربية التي اجتاحت المنطقة سنة ٢٠١١م، وقد اخترقت التظاهرات من قبل (تنظيم القاعدة) و(النقشبندية) واستطاعوا استغلالها من خلال الضغط على شيوخ العشائر لإعلان تأييدهم للتظاهرات، ووصل الحال إلى رفع السلاح بوجه الدولة ؛ مما أربك الأوضاع الأمنية بشكل كبير حينها، وكان من أبرز التداعيات تعاطف العديد من أبناء الشعب العراقي مع العقائد السلفية للمجاميع الإرهابية، ومن ثم الانتماء إليها، وهذا اعطى الفرصة لتنظيم داعش الإرهابي من الدخول للعراق عام ٢٠١٤ م، والسيطرة على العديد من المناطق في شمال، وغرب العراق، فوصل خطرها حدود مدينة بغداد[١].

ثانياً: دوافع الانفصال الجيوسياسي لإقليم كردستان

شارك الأكراد بقانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية؛ من أجل توسيع امتيازاتهم في مرحلة حرجة من تاريخ العراق، وأقر القانون الفدرالي للدولة العراقية بعض الامتيازات من ضمنها حق تعديل بعض الحدود منها كركوك، وغيرها من المدن ذات الأغلبية الكردية وضمنوا الاشتراك الكردي في مفاصل الدولة من خلال نظام المحاصصة الذي أعطاهم بعض المناصب السيادية في الدولة ، كما شاركوا في كتابة مسودة الدستور الدائم عام ٢٠٠٥م، ومع حصولهم على نظام فدرالي بأقصى الامتيازات الممنوحة لهم ، وبكل ما مر به العراق من فوضى التي اشرنا إليها سابقا، اندفع الأكراد مستغلين تلك المرحلة لبناء الإقليم، والاستعداد لخيار الانفصال، وهذا ما أكده زعيم الإقليم مسعود البرزاني عام ٢٠٠٧ م عندما قال (إنّ الفوضى التي يعيشها العراق ستدفع بالكرد إلى الانفصال السريع عن العراق ؛ لدفع مخاطرها عن الإقليم)[٢].

تميز الإقليم بالتطور في العديد من الملفات كالملف الأمني ، والاقتصادي، وحتى على مستوى الحراك السياسي، فبعد استلام الملف الأمني لقوات الإقليم بعد انسحاب القوات المتعددة الجنسيات عام ٢٠٠٧ م تميز الإقليم بالاستقرار الأمني الكبير لدرجة إنه أصبح ملاذا لكثير من العوائل التي تعرضت للتهجير الطائفي عام ٢٠٠٦م، ومن الناحية الاقتصادية كان قرار برلمان الإقليم بجذب

(١) حسين عليوي المفرجي، ضحى مهند الحمداني، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) حسن مصطفى احمد، خضير عباس عطوان، مصدر سابق، ص٣٣.

الاستثمارات الأجنبية وإعادة هيكلة الاقتصاد في الإقليم، وتوفر الاستقرار الأمني انجذبت الشركات العالمية للاستثمار داخل الإقليم ، فكان ذلك من أسباب التطور الاقتصادي النسبي للإقليم[١].

خلاصة القول ان ضعف قوة الدولة في جوانبها الجيو استراتيجية والجيوسياسية يقابلها قوة الإقليم، وما حققه من مكاسب عديدة كانت بمثابة عوامل ممهدة، ودافعة باتجاه مطلب استقلال الإقليم عن الدولة العراقية ، وكان من أبرز دوافع الانفصال الجيو سياسية ما يأتي:-

١. العامل الاقتصادي (النفط):

هو العامل الأهم في دفع الإقليم للمطالبة بالاستقلال عن الدولة العراقية عام ٢٠١٧م، فبعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق، وانهيار الدولة العراقية، والحرب على الإرهاب استطاعت الجماعات المسلحة، والقوى الكردية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة(داعش) من التقدم إلى مناطق واسعة تقع خارج حدود المناطق التي كانت تديرها قبل عام ٢٠٠٣ م في محافظات نينوى ، وديالى، وكركوك الغنية بالنفط ، وصلاح الدين ، واستطاعت إدارتها وسط اعتراضات من الحكومة العراقية حيث ترى الحكومة الاتحادية أن حدود الإقليم تنحصر داخل (أربيل، السليمانية، دهوك) ، وبعض المناطق منها(عقرة) التي تتبع إداريا لمحافظة نينوى، و(كلار وكفري) التابعة لمحافظة ديالى، و(جمجمال) وهي نفس الحدود التي يشغلها الاقليم قبل عام ٢٠٠٣ م وما تبقى من أراضي هي تقع تحت صلاحيات الحكومة الاتحادية في بغداد بحسب الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م، بينما ترى حكومة الإقليم أن حدودها تمتد خارج المناطق المحددة لها والتي غالبية سكانها أكرادا، ومن حقها استعادتها ، وتقع عليها مسؤولية حمايتها، وهذا خلاف الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م[٢]

وبعد سيطرت الإقليم على تلك المناطق، وخصوصا كركوك ؛ بما تحتويه من ثروات نفطية كبيرة كما لاحظنا، ولذا كان الدافع الأساسي للإقليم للمطالبة بالانفصال، والاستقلال عن العراق ؛ لأنه سيتيح له استغلال الثروات النفطية الموجودة في كركوك بمعزل عن الحكومة العراقية والانفراد بموارد الثروة الموجودة فيها هذا من جانب، ومن جانب آخر انخفضت أسعار النفط العالمية في حزيران من عام ٢٠١٤ م من (١٠٨دولار) إلى (٣٠دولار) بداية عام ٢٠١٦م، أي أن نسبة

(١) عبد الحكيم خسرو جوزل، تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣، ص٣-٢.

(٢) لمياء محسن الكناني، هادي حسين محسن المفرجي، الحدود الادارية لإقليم كردستان (دراسة تاريخية- ١٩٢١-٢٠١٢، مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العدد٣٦,٣٥، ٢٠١٤، ص٣٧٣.

الانخفاض تجاوزت (٧٢%) بالمقارنة بأسعار النصف الأول من عام ٢٠١٤م، وكان للانخفاض الكبير في أسعار النفط أسبابا، وعوامل عديدة منها: العامل الاقتصادي الذي تمثل في زيادة معدلات الإنتاج للنفط ، وفشل منظمة أوبك في الحد من زيادة الإنتاج، والعامل التكنلوجي المتمثل في استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذا النوع من النفط، لكن ارتفاع أسعار النفط قبل عام ٢٠١٤م ساعد على أن يحقق هذا الاستثمار جدواه الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فساعد على زيادة الكميات النفطية في السوق؛ مما أدى إلى تدهور الأسعار، والعامل السياسي المتمثل في رفض السعودية تخفيض الإنتاج، ويعتقد أن الرفض كان بدافع من الولايات المتحدة الأمريكية؛ للضغط على روسيا، والعراق، وايران؛ لأضعاف قدراتها واقتصاداتها، ومن ثم فإن الانخفاض سيؤدي إلى انخفاض العوائد المالية للدول المنتجة للنفط، وسيؤثر في ميزانياتها مما سيعطل برامجها، وخطط التنمية في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس لها[١].

سبَبَ انخفاض أسعار النفط أزمة مالية في العديد من الدول منها اقليم كردستان، فأصاب الإقليم عام ٢٠١٦م أزمة مالية كبيرة ؛ نتيجة لانخفاض أسعار النفط، والخسائر المالية للإقليم في محاربة داعش؛ مما دفع بالإقليم، ورئيسها للمطالبة بالانفصال؛ رغبة بالحصول على موارد إضافية لسد العجز المالي للإقليم حينها بزيادة الكميات المصدرة للنفط والتي تأتي من نفط محافظة كركوك[٢].

٢. **العوامل السياسية:**

كانت عوامل سياسية عديدة شكلت دافعاً مهما لعملية المطالبة بالاستقلال عن العراق من قبل الإقليم ، وهي :

أ. تنامي عناصر الدولة في الاقليم كالمؤسسات الحكومية، والتشريعية، والقضائية، وتشكيل برلمان، ومجلس قضاء أعلى خاص بهم، وإصدار قوانين عديدة خاصة بالإقليم مختلفة عن باقي القوانين العراقية كقانون الاستثمار النفطي، وغيرها، والحصول على جميع الإيرادات المالية من الجمارك،

---

(١) عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي (٢٠١٤-٢٠١٦)، مجلة جامعة بابل، للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٤، العدد٨، ٢٠١٦، ص٢١٢٦-٢١٢٧.

(2) Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Theories, and Political Speeches, in: Meyer, Günter et al. (Editor-: The State in the Third World - Fragile and Failed Countries as a Development Problem. Mainz: Johannes Gutenberg University, pp. 31-58.

ورسومها بدون مشاركة المركز وسط اعتراض حكومي عراقي؛ لأنها تتعارض مع الدستور العراقي الاتحادي، وكذلك تحول ميليشيا البيشمركة إلى جيش نظامي تسلح من معدات الجيش العراق السابق، وتسليحه أيضا من حصة التمويل للجيش العراقي.

ب. يمنح دستور الدولة الاتحادية الأكراد امتيازات تتعدى الفدرالية، بل تصل إلى الكونفدرالية في بعض جوانبه يقابل ذلك منح الأكراد القدرة على إيقاف أي شيء يضر بمصالحهم بحسب وجهة نظرهم، كسن قوانين خاصة، أو تخصيص موارد لمشاريع استثمارية، أو تقوية الجيش العراقي، وكل ما من شأنه تقوية الحكومة المركزية.

ت. إقرار البرلمان الكردي مسودة الدستور الكردي الذي يتناقض مع الدستور العراقي حيث تغلب عليه نزعة استقلالية عن المركز في جميع المجالات داخل الاقليم، ويؤدي إلى تحقيق مقومات الاستقلال، والظروف الملائمة له حيث يعطي الحق للأكراد للتدخل، والمشاركة في جميع شؤن وقطاعات مناطق العراق كافة، وسلطاته، ومؤسساته المركزية، بينما منطقة كردستان تخص الأكراد وحدهم بارضها، وشعبها، ومؤسساتها، كما يضيف هذا الدستور محافظة كركوك و١٣ قضاء من الموصل، وديالى، وصلاح الدين، وواسط إلى الإقليم، كما يعطي الحق لشعب كردستان تقرير مصيره بنفسه، وإعادة النظر بالاتحاد مع باقي العراق[١].

ث. أما على المستوى الدولي فقد أصبح الإقليم لاعبا مهما في المعادلة العراقية، والإقليمية، فمن خلال علاقته القوية في الأجزاء الكردية الأخرى تمكن من لعب الدور الإقليمي في الأحداث الجارية هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن المجتمع الدولي، وحلف شمال الأطلسي فضل إقامة تحالفا استراتيجيا مع الأكراد في قتال داعش، واصبح صنّاع القرار في الولايات المتحدة يتحدثون بشكل رسمي بأن الأكراد شريكهم الرسمي لمحاربة داعش، وغير متخوفين من تزويدهم بأسلحة استراتيجية متطورة للحرب ضد الإرهاب في حين يواجهون المخاوف من تزويد حكومة بغداد بها؛ لأنها متباينة في مواقفها بين الدعم الغربي، والدعم الروسي الإيراني[٢].

---

(١) حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل اقليم كردستان العراق رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد٣١، ٢٠١٠، ص٢٤ – ٢٦.

(٢) ظفر عبد مطر التميمي، المسالة الكردية واشكالية واليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، ٢٠١٨، ص٣٤.

يضاف الى كل ذلك سعي الاكراد الى تحديد الحدود بين شمال العراق وبقية المدن العراقية من جانب واحد ويصرون على ضم كركوك الى حدودهم والتي تحتوي على (١٣%) من احتياطي النفط المثبت في العراق، وانشائهم الوزارات الاقليمية في الاقليم وتوقيع عقود النفط على اراضيها وجلب الاستثمارات الاجنبية، والتأكيد على استخدام اللغتين (الكردية والانكليزية) في المؤسسات التعليمية وتفضيلها على اللغة العربية التي حلت بالمرتبة الثالثة في الاقليم، وبعض الاجراءات ذات النطاق الخارجي اذ تحمل الافتات المثبتة على مكاتب شركات الطيران الوطنية العراقية في الدول الاجنبية اعلانات تشير الى ان الطيران الى بغداد واربيل بمعنى ان اربيل ليست في نطاق دولة العراق، أي انها في نطاق دولة اخرى، كما تجلى تكريس صور الانفصال باتخاذ الاكراد في الاقليم قراراتهم بمعزل عن الحكومة المركزية ومستوى الاتصال الذي يحدث بينهما لتلبية مطالب الاكراد والمشاركة في العملية السياسية لحل مشاكل العراق، فضلاً عن الاستقلال المالي للإقليم، فوزارة المالية في الاقليم ترفض تزويد الحكومة المركزية بأي تفاصيل عن واردات ومصروفات الاقليم، كما قامت السلطات الكردية بإصدار قانون الاقامة الذي ينظم اقامة الاجانب والعراقيين من غير الاكراد في المنطقة الكردية ومنحهم سمات دخول وتأشيرات سفر[١].

إن ما حصل عليه الأكراد من امتيازات داخل الدولة العراقية يشير إلى أنهم دولة داخل الدولة، ، وما امتلكوه من قوة عسكرية، ودعم المجتمع الدولي خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب؛ ساعدهم في السيطرة على مناطق عديدة من العراق، كان من أهمها مدينة كركوك، مما ساعد الإقليم أن يكون عنصر قوة مقابل الضعف الذي كان ينخر الدولة العراقية في كافة مفاصلها سيما الاقتصادية، والعسكرية التي استنزفت في محاربة التنظيم الإرهابي (داعش) فشكل الوضع الفرصة التي أراد استغلالها مسعود البرزاني رئيس الإقليم للخروج من الأزمات الداخلية التي عانى منها كـ(الأزمة المالية)؛ بسبب انخفاض أسعار النفط كما أشرنا.

٣. النزاعات الداخلية :

هناك نزاعات داخلية كبيرة بين حكومة الإقليم، والحكومة المركزية العراقية فيما يتعلق بالانتماء الإقليمي لكل من محافظتي كركوك، والموصل، بالإضافة إلى مناطق مختلفة من المحافظات

(١) سعدون شلال ظاهر واخرون، مصدر سابق، ص٧٠.

الأخرى[١]. لقد احتلت حكومة كردستان أجزاء من المناطق المطلوبة بعد حرب الخليج الثالثة مع رفض الحكومة المركزية مطالب حكومة الإقليم ، بدمج المناطق المتنازع عليها، مع المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، بحسب المادة ١٤٠من الدستور العراقي، لكن تم تأجيلها من الجانبين الكردي، والحكومة المركزية العراقية حتى إشعار آخر، وأثناء الأزمة الجيو سياسية عام ٢٠١٤م، استغل البيشمركة الظروف والتوترات السياسية، واحتلت كركوك وخلقت مزيداً من النزاعات، إذ أن مسودة دستور الإقليم تؤكد على أن المناطق التالية التي تمثل اجزاء من محافظات العراق بأنها تابعة لمنطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنها:

أ. محافظة نينوى : وتظم مناطق عقرة، وسنجار، واجزاء من تلعفر، واجزاء من مدينة الموصل

ب. محافظة كركوك .

ت. محافظة ديالى مناطق خانقين، وبلدروز.

ث. محافظة واسط منطقة بدرة.

بعد استفتاء الاستقلالي العراق في ايلول ٢٠١٧م، استعادت الحكومة المركزية العراقية، بمساعدة الجيش، السيطرة على المناطق التي كان يسيطر عليها الأكراد سابقًا خارج المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي[٢].

ويبدوا من أن الأزمة السياسية على المستوى الشخصي لرئيس الإقليم مسعود البرزاني ، و بعد انتهاء فترة ولايته(رئاسة الإقليم)عام٢٠٠٥م ،ودخول الإقليم في أزمة الحكم وعدم تمديدها له، ودخول البرزاني في حالة احتقان مع الأحزاب الكردية (حزب العمال الكردستاني، وحركة التغيير الكردية) على أثر تعطيله للبرلمان، وكذلك تصاعد حجم الاختلاف بين حكومة الاقليم وحكومة المركز حول قضايا عديدة كالمناطق المتنازع عليها خصوصا (كركوك) ، وقضية البيشمركة (حرس الإقليم)، وقضية النفط ، والغاز، وحدود إقليم كردستان، كما يضاف لتلك الدوافع تخوف الإقليم من الانتخابات المقرر إجرائها عام ٢٠١٨ م (في حينها آنذاك) إذ كانت حكومة أربيل تُبدي تخوفها من صعود الحشد الشعبي المدعوم من قبل إيران، وتثبيت مواقعه في السلطة، وتأتي تلك المخاوف من تصريحات قادة

(1) Posta, Wilfried (2016-: Terrorism at the Gates of Europe: The Islamic State, The Decline of Iraq and the Fainting of America, Bonn: A Series of Publications of the Federal Agency for Civic Education, Volume 1695.p.336.

(2) Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Previous source,p.50.

الحشد لما اطلقوا عليه الاستغلال الكردي لأوضاع العراق منذ عام ٢٠٠٣م ، واستغلالها في خيار المضي في الانفصال عن العراق[١].

كما بقيت حكومة إقليم كردستان تعمل بشكل مستقل عن الحكومة المركزية في العراق ؛ للبحث عن سبل وصول بديلة إلى البحر، والنقل، والاتصالات، فضلاً عن سفارات الدول في بغداد، فهناك تمثيل أجنبي في أربيل يشمل العديد من الدول منها: الولايات المتحدة ، إيطاليا، جمهورية الصين الشعبية، روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة، اليابان، هولندا، البرازيل، روسيا البيضاء، تركيا، إيران، جمهورية التشيك، و كوريا الجنوبية إذ افتتحت ألمانيا قنصلية عامة في أربيل في ١٨ شباط ٢٠٠٩م. يضاف إلى ذلك، وجود ممثلين عن حكومة الاقليم في الخارج، بما في ذلك برلين، فيينا، وبرن[٢].

ثالثاً: مواقف الدول (المحلية، والاقليمية، والدولية) من الانفصال

نظمت حكومة إقليم كردستان العراق استفتاء الاستقلال عن العراق بتاريخ ٢٥/أيلول عام٢٠١٧م في المرحلة التي أعقبت القضاء على تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وقد سيطر الأكراد على أكثر من (٩٠%) من الأراضي المتنازع عليها مع الحكومة المركزية في بغداد، وقد بلغ عدد المصوتين في الاستفتاء (٤,٥مليون مشارك)، ونسبة المشاركة في الاستفتاء (٧٢%) فصوت (٩٢%) بالموافقة على الانفصال، وتأسيس جمهورية مستقلة[٣]، وهنا سنستعرض ابرز المواقف (المحلية و والاقليمية والدولية) ومواقف الاحزاب والكيانات السياسية التي صدرت تجاه هذا الاستفتاء وكما يلي :-

١- الموقف المحلي (الداخلي) :

عارضت الحكومة العراقية المركزية استفتاء الاستقلال لإقليم كردستان بشدة ؛ لأنها ترى فيه خطوة أولى لتجزئة وتقسيم العراق إلى دويلات ضعيفة، وصغيرة ، وتهديداً لوحدة العراق، وتطوره ، وقد دعا رئيس الوزراء حينها حيدر العبادي إلى إلغاء نتائج الاستفتاء كما أن السلطات العراقية بمختلف مستوياتها أكدت أن الاستفتاء خطأ تاريخي، واستراتيجي، ورفضت الاعتراف بصحته، ودستوريته وعدم قانونيته، وأكدت ذلك المحكمة الاتحادية العليا إذ أصدرت قرارها بعدم دستورية الانفصال، كما اتخذت الدولة العراقية إجراءات ذات طابع سياسي ركزت على عزل الإقليم ، وتقليل القدرة الاقتصادية له من

(١) زهير عطوف، الحركات الانفصالية حول العالم كردستان العراق نموذجا، ادراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨، ص١٨.

(2) Posta, Wilfried (2016-: Terrorism at the Gates of Europe, Previous source, p.325.

(3)Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Previous source,p.24.

خلال تحديد عمل المطارات، ومنع الرحلات الجوية، فكان له اثارا كبيرة على الإقليم من الناحية الاقتصادية حيث قلل من سهولة وصول الموظفين ، وعمال الشركات ؛ مما عرقل الكثير من المشاريع الاستثمارية في الإقليم، وقلل من جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنذ أوائل أيلول عام٢٠١٧م طلبت الحكومة العراقية من تركيا، وايران بأن يكون تعاملها مع حكومة بغداد مباشرة بدل السلطات الكردية لتحقيق سياسة العزل للإقليم، كما رفضت التعامل مع المسؤولين الأكراد، وإجراءات أخرى من شأنها شل حركة الأكراد في الإقليم، ومنعهم من اتخاذ أي إجراء حقيقي باتجاه الانفصال، وعسكريا قامت القوات العراقية باستعادة المناطق التي استولى عليها الاكراد والتي تقع خارج حدود الاقليم، وبضمنها كركوك التي استولى عليها الإقليم سابقا[١]. ونشير هنا الى ان ما قامت به الحكومة العراقية المركزية لم يكن بهدف الانتقام بقدر ما كان يهدف الى فرض سيطرة الحكومة على الاقليم الفيدرالي.

٢- الموقف الإقليمي :

كانت القوى الإقليمية تركيا، وإيران، وسوريا على جانبين مختلفين تماماً من الصراعات في الشرق الأوسط – خاصة في الحرب الأهلية السورية – ، وأيضًا في العراق في السنوات الأخيرة.

إن القلق من انفصال كردستان عن العراق سيخلق سابقة في المنطقة تعني الخروج عن النظام السابق، وبالتالي المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، وقد اقترن رفض تركيا، وإيران بشكل خاص بالمخاوف المحلية، حيث أن كلا البلدين لديهما أقليات كردية، ولنا توضيح ذلك كالآتي :

أ . إيران: كان موقف الحكومة الإيرانية قبل الاستفتاء معارضاً له ، ففي حزيران من عام ٢٠١٧م، قبل إجراء الاستفتاء بثلاثة أشهر، أكدت الحكومة الإيرانية أن الاستفتاء من جانب واحد يتعارض مع الدستور العراقي، وأن "موقف جمهورية إيران الإسلامية المبدئي، والواضح يدعم وحدة أراضي العراق، وتماسكها". *كما اتهم خامنئي الولايات المتحدة بـ "السعي لإنشاء دولة إسرائيل جديدة في المنطقة" من

(١) ساره يونس كاكل، محمد حمد القطاطشة، مستقبل اقامة الدولة الكردية بعد استفتاء ٢٠١٧، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الانسانية، المجلد٢٨، العدد١، ٢٠٢٠، ص٩.

* ذكر المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي ان "إيران تعارض اجراء محادثات استفتاء لتقسيم العراق، ويعتبر أولئك الذين يغذون تلك الفكرة هم معارضين لاستقلال العراق ووحدته ." ووصف المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي "انفصال الأكراد العراقيين بأنه" خيانة تجاه المنطقة بأكملها وتهديد لمستقبلها "وحث إيران وتركيا والعراق على التصرف بحزم لمنع استقلال كردستان، المصدر، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، ٢٨/اغسطس، اب/ ٢٠١٧، متاح على الرابط :- https://rasanah-iiis.org

خلال دعم التصويت على الاستقلال في العراق، وبعد ٢٥ أيلول من عام ٢٠١٧م، اغلقت إيران حدودها الجوية مع الإقليم بطلب من الحكومة العراقية ، كما منعت نقل منتجات النفط الخام للشركات الإيرانية من وإلى الإقليم، كما طالبت إيران حكومة بغداد بالسيطرة على المطارات في أربيل، والسليمانية[١].

ب. تركيا: أكدت وزارة الخارجية التركية أن قرار حكومة إقليم كردستان العراق بإجراء استفتاء على الاستقلال كان "خطأً فادحًا". وذكر الرئيس رجب طيب أردوغان إن الاستفتاء لن يخدم مصالح أي شخص، ووصفه بأنه تهديد لسلامة أراضي العراق، فقامت وزارة الخارجية التركية بتهديد كردستان بأنها ستدفع ثمناً باهظاً إذا لم يتم التخلي عن الاستفتاء لاسيما بعد وصف أردوغان قرار الاستفتاء بأنه "خيانة" ، وقال إن الإجراءات الاقتصادية، والعسكرية يمكن استخدامها ضد الأكراد العراقيين. وبعد ٢٥ أيلول ٢٠١٧م، أوقفت تركيا التعامل مع الإقليم في مجال النقل، وايقاف الرحلات الجوية، فأوقفت جميع تعاملاتها التجارية، والاقتصادية مع الإقليم، وبدأت بتدريبات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية على طول الحدود، وهددت بغلق أنبوب جيهان، وهو مصدر رئيسي للدخل لإقليم كردستان.

ت. سوريا : كان رفضها منصباً في عدم شرعية الاستفتاء قانوناً بعد أن ذكر مستشار مجلس الوزراء السوري سعيد عزوز إن أي عمل أحادي الجانب مرفوض، وأن سوريا لا يمكنها قبول تقسيم العراق ، وأن الاستقلال يحتاج إلى نصوص قانونية من الدستور العراقي[٢].

٣- الموقف الدولي لاستفتاء إقليم كردستان:

رفضت العديد من الدول الاعتراف بصحة الاستفتاء، واعلنت رفضها له ودعمها في الوقت نفسه لوحدة العراق.

أ. الدول المعارضة للاستفتاء:

١. الولايات المتحدة الامريكية : تخشى الولايات المتحدة من عملية الانفصال؛ كونها تؤثر في تحركات قوات التحالف في الحرب على داعش لذا رفضته بشدة ؛ لأن داعش يهدد الأمن الإقليمي، والعالمي، وإن الاستفتاء قد يؤدي إلى شغل أكراد العراق عن حربهم ضد الإرهابيين، كما أشار المسؤولون في الولايات المتحدة أن الاستفتاء يفتقد إلى الشرعية، وإن حكومة إقليم

(1) Fateh, Hala (2018-: The issue of "artificial" Iraq as a nation-state, in: Enati, Shams (ed.-: Iraq: His People, History and Politics, Amherst: Books of Humanity, pp. 49-62.
(2) Fateh, Hala (2018-: The issue of "artificial", Previous source, p.227.

كردستان العراق أظهرت إنها غير قانونية ، وتمتلك طموحا غير دستوري للانفصال عن بقية البلاد[١].

٢. المملكة المتحدة : نيابة عن الحكومة البريطانية ، أكد القنصل البريطاني في إقليم كردستان فرانك بيكر إن المملكة المتحدة تعترف "بالحق غير القابل للتصرف لكل شخص حول العالم في أن يكون حراً ، وأن يقرر حكوماته" ، ولكن لم يحن الوقت لذلك، وإن الاستفتاء يجب أن يتم بموافقة عراقية.

٣. إسبانيا : أصدرت وزارة الخارجية الإسبانية بيانًا ذكرت فيه "هذا الاستفتاء غير قانوني وفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م ، الذي حصل على دعم واسع من السكان، والآن يجب على جميع أبناء الشعب العراقي أن يتحدوا من أجل هزيمة داعش أولاً وإلى الأبد.

٤. ألمانيا : حذرت ألمانيا من اتخاذ كردستان قراراً أحادياً في استفتاء "أحادي الجانب".

٥. الصين: أعلنت عن رفضها عن طريق وزارة الخارجية الصينية ، واكدت أن الاستفتاء يقوض الوحدة الوطنية والإقليمية للعراق ، وينتهك ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأن الأثر السلبي الذي يخلفه الاستفتاء سيؤدي إلى تصاعد النزعات الانفصالية، وبالتالي إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط، ودعت الصين إلى حل الخلافات بالحوار، والحفاظ على السلام في العراق ، والمنطقة[٢].

٦. استراليا : أكدت وزارة الشؤون الخارجية في بيان لها "إن إجراء استفتاء في هذا الوقت قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في العراق من شأنه اضعاف الحكومة العراقية ، وحكومة إقليم كردستان.

٧. السعودية : قالت وزارة الخارجية عبر وكالة الأنباء السعودية " إن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى حكمة الرئيس بارزاني في عدم إجراء الاستفتاء".

٨. مصر أعربت أكثر من مرة خاصة على لسان سفيرها في بغداد عن معارضتها للاستفتاء المقرر وقال بيان لوزارة الخارجية المصرية إن قلق مصر نابع بالأساس من حرصها على وحدة واستقرار العراق الشقيق واستمرار رابطة الأخوة واللحمة التي تجمع أطياف الشعب العراقي[٣] .

(1) Posta, Wilfried (2016-: Terrorism at the Gates of Europe Previous source,p.119.

(٢) ساره يونس كاكل، محمد حمد القطاطشة، مصدر سابق، ص١١-١٢.

(3) Fateh, Hala (2018-: The issue of "artificial", Previous source, p.477.

ب. الدول المؤيدة للاستفتاء[١] :

١. اليونان : قال وزير الخارجية اليوناني نيكوس كوتزياس إن وحدة العراق يجب أن تكون مرغوبة من قبل الشعب نفسه، وإن الاستفتاء الكردي حق بموجب الدستور العراقي، وهذا الرأي مؤيد لفكرة الانفصال سيما بعد إعلان السفير اليوناني في العراق ديونيسيوس كيفيتوس إن اليونان تقوم بتحديث تمثيلها الدبلوماسي في أربيل إلى قنصلية.

٢. أيرلندا : أيدت أيرلندا انفصال الإقليم وذكرت بأن "شعب كردستان العراق له الحق في تقرير المصير، والحق في أن يقرر ديمقراطياً مستقبله ، وانتقد شون كرو العراق لتعليق رحلاته من وإلى أربيل ، ووجه الانتقاد إلى دول الجوار الجغرافي باستخدام أسلوب التهديد بالحصار المفروض على كردستان.

٣. إيطاليا : أيدت الحكومة الإيطالية، ومسؤوليها الاستفتاء، وعبرت عن دعمها لهذا القرار، وهو ما اكده رزان قادر ممثل إقليم كردستان في إيطاليا ، عبر بعض المسؤولين الإيطاليين عن دعمهم للاستفتاء الكردي في اجتماع ناقش قضية الانفصال الكردي.

٤. السويد : أيدت كل الجهات الحكومية في السويد انفصال الإقليم، لاسيما الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وحزب الخضر، وقد عبروا عن دعمهم للاستفتاء ، فضلاً عن أحزاب المعارضة السويدية الديمقراطيين ، و حزب اليسار، وأعربوا عن دعمهم للاستفتاء.

٥. كوسوفو : أيدت كوسوفو الاستفتاء إذ ذكرت بأن "لا يحق لأحد أن يحرم الشعب الكردي من إرادته في أن يكون حراً ويعيش في حرية وسلام تضامناً مع شعوب العالم الأخرى".

٦. جمهورية آرتساخ : قالت وزارة خارجية جمهورية آرتساخ إنها ترحب بنتائج استفتاء الاستقلال مؤكدة على دعمها لهذا القرار الشجاع من قبل أكراد العراق[٢].

٧. دولة الكيان الصهيوني(اسرائيل) هي الدولة الوحيدة التي أيدت الاستفتاء على المستوى الإقليمي والموقف الإسرائيلي ليس وليد الاستفتاء الحالي، بل إن دعوات الاستقلال، والدعوة إلى انفصال كردستان العراق عن الدولة العراقية بدأت من العام ٢٠١٤م من قبل القادة الإسرائيليون، وارتفع الدعم أكثر بعد إعلان رئيس الإقليم عن نيته في إجراء الاستفتاء الذي أُجري فيما بعد، وبأجراء الاستفتاء لإقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧م جاءت التصريحات الإسرائيلية على لسان رئيس

(1) Fateh, Hala (2018-: The issue of "artificial", Previous source,p.93.
(2) Isakhan, Benjamin, The same source, p.472.

الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، ووزيرة العدل في حكومته (آياليت شاكيد) اعتبرا فيها أن قيام دولة كردية فيه مصلحة لإسرائيل لمواجهة العديد من الدول تأتي في مقدمتها تركيا وإيران[١].

وهناك عدة أسباب دفعت إسرائيل إلى التأييد التام للانفصال لتحقق أهداف جيو سياسية منها:-

- تريد إسرائيل منع دعم حزب الله عن طريق قطع ممر طهران–دمشق عبر الدولة الكردية وتقويض وصول إيران ، ونفوذها في المنطقة.
- دعم إسرائيل لإقامة دولة كردية في شمال العراق هو أن انفصال الدولة الكردية عن العراق سيبدأ "عملية بلقنة في المنطقة"، وبالتالي منع تحالف ضد إسرائيل، والمخاطر الأمنية لإسرائيل.
- دور حكومة نتنياهو، التي تعتبر تفكك سوريا من حيث المصالح الوطنية ، وتدعم بقوة إقامة دولة كردية أبحرت إلى شمال سوريا تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي، وفي هذا السياق قامت إسرائيل بدعم إقامة الدولة الكردية في شمال العراق من قبل البارزاني لتعزيز حافز الأكراد في المنطقة [٢].

ت. دول محايدة وأخرى متباينة الآراء[٣]

١. الأردن : أكدت وزارة الخارجية الأردنية إن الاستفتاء شأن داخلي عراقي، وهذا ما اكده أيمن الصفدي، وزير الخارجية الأردني.
٢. روسيا: تميز الموقف الروسي بعدم الوضوح ، فوزير الخارجية الروسي صرح بأن روسيا تدعم وحدة العراق ، وتحترم وحدته ، وسلامة أراضيه ، وسيادته ، وهذا يعبر عن التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي، وفي تصريح آخر للمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الروسية قال إن روسيا تحترم التطلعات الوطنية الكردية أي إنها تعارض رفض المجتمع الدولي استفتاء إقليم كردستان العراق، والموقف الروسي يتماشى مع المصالح الروسية في المنطقة خصوصا سوريا بمعارضتها للانفصال، ومحاولة منها لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط عن طريق الأكراد بتأييدها للانفصال.
٣. فرنسا : تباين رأي الرئيس إيمانويل ماكرون، "إذا تم إجراء هذا الاستفتاء، آمل أن يؤدي إلى

---

(١) سحر الطراونه، اثر الدعم الاسرائيلي لاستفتاء انفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية الاسرائيلية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الشرق الاوسط ـ عمان، المجلد ٤٦، العدد٢، ٢٠١٩، ص٣٩٩.

(٢) سحر الطراونه، المصدر نفسة، ص٣٠٢.

(3) Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts، Previous source,p.328.

تباين رأي الرئيس إيمانويل ماكرون، "إذا تم إجراء هذا الاستفتاء، آمل أن يؤدي إلى التمثيل المناسب للأكراد في الحكومة، وفي إطار الدستور العراقي"، وبعد الاستفتاء عرض ماكرون المساعدة في تخفيف التوترات بين الحكومتين العراقية، واقليم كردستان، مشيراً إلى أن "وحدة أراضي العراق ضرورية.

٤. هولندا : إن الاستفتاء سيكون أكثر قبولاً إذا تم تنسيقه مع بغداد، وهذا ما ذكرته (رئيسة القنصلية العامة الهولندية في إقليم كردستان جانيت ألبيردا).

٥. أرمينيا : نأمل في تسوية سلمية للوضع فيما يتعلق بالاستفتاء الكردي بشأن الاستقلال، ويذكر أيضا أن أرمينيا تتوقع من السلطات العراقية، والسلطات الإقليم في كردستان أن تكون قادرة على تجنب التوتر وإيجاد سبل لحل المسائل العالقة بينهم هذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأرمنية إدوارد نالباندیان .

٦. بلجيكا : قال نائب رئيس وزراء بلجيكا جان جامبون إن لجميع الدول الحق في تقرير المصير. إلا أن السفير البلجيكي في العراق هندريك فان دي فيلدي ذكر إن بلجيكا ليس لديها موقف رسمي بشأن هذه القضية.

٧. بلغاريا : ذكر رئيس الوزراء البلغاري بويكو بوريسوف إن بلغاريا استمعت إلى الرئيس بارزاني عندما زار البلاد في مايو ٢٠١٧ ، لكن لم يكن لديها موقف رسمي بشأن هذه القضية .

٨. كندا : ظل رئيس الوزراء جاستن ترودو محايدًا بشأن عملية الاستفتاء، ولم يشارك، مستشهداً بقضية السيادة في كيبيك، وقال ترودو إنه حساس تجاه انخراط دول أخرى في القرارات الداخلية لبلد آخر، وإنه سيحترم العملية التي وضعها الأكراد[١].

٩. بولندا : قال نائب مارشال مجلس النواب ستانيسلاف تيسكا إن بولندا ستوافق على الاستفتاء، وقال وزير الخارجية ويتولد Waszczykowski إنه "يفهم تمامًا طموحات الأكراد"، لكنه حث المسؤولين الأكراد على التعاون مع الآخرين[٢]

(1) Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Previous source, p.319.
(2) Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts، Previous source,p.328.

ث. آراء الاحزاب والكيانات المحلية والاقليمية[١]

١. الحركة الديموقراطية الآشورية(العراقية) : رفضت الحركة الاستفتاء الكردي في المنطقة المتنازع عليها في سهل نينوى ، وطالبت بمحافظة آشورية تتمتع بالحكم الذاتي في العراق.
٢. بيت النهرين الحزب الديمقراطي : روميو هكاري، زعيم النهرين رهان الحزب الديمقراطي قد حان لدعم لإقامة دولة كردية مستقلة مع الحفاظ أيضا على موقف قوي للمقاطعة ، ويحكمها مسيحي من مناطق تلكيف، الحمدانية ، والشيخان في سهل نينوى. ويصر على أن يكون هناك استفتاء منفصل ، أو خيار للانتخاب لمحافظة سهول نينوى في المنطقة المتنازع عليها.
٣. المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري(العراقي): قال لؤي ميخائيل ، ممثل المجلس الاستشاري السياسي ، والاجتماعي، إن المجلس يؤيد الاستفتاء ؛ لأن للأكراد الحق في تقرير المصير، ويدعو المجلس أيضًا إلى إنشاء محافظة يحكمها الآشوريون في سهل نينوى للانضمام جغرافيًا إلى حكومة إقليم كردستان[٢].
٤. الحزب الشيوعي العراقي أعلن عن دعمه للاستفتاء ، ووصفه بأنه "حق أساسي لإقليم كردستان" في إجراء الاستفتاء ، ويأمل في الحصول على دعم عراقي.
٥. الجبهة التركمانية العراقية ترى "إن قرار الاستفتاء يتعارض بوضوح مع الدستور. بالإضافة إلى أن مشاركة المناطق غير الكردية في الاستفتاء هي من جانب واحد ، وقرارات العرب ، والتركمان تتعارض مع رغبات الأكراد" ، وأكدت عدم اعترافها بالاستفتاء.
٦. الجماعة الإسلامية الكردستانية، عارض الاستفتاء كليا ".
٧. حزب العمال الكردستاني(التركي): أكد جميل بايك إنّ "الاستفتاء حق ديمقراطي، ليس لأحد أن يقف ضده".
٨. حزب الوفاق الوطني العراقي عارض إقامة الاستفتاء على لسان زعيم الحزب أياد علاوي حيث دعا إقليم كردستان إلى "عدم التفكير في الانفصال".

(1) Isakhan, Benjamin. Shamiran Mako; Fadi Dawood (2018-: The State and Society in Iraq: Citizenship Under Occupation, Dictatorship and Democracy, Arabs and Kurds, London / New York: IB Torres.p.461.
(2) Isakhan, Benjamin, The same source, p.470.

٩. التيار الصدري في العراق في رسالة للزعماء الأكراد على لسان السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في العراق، إن انفصالهم عن العراق يعني الانتحار، وأضاف في بيانه أن الشعب الكردي لا يدرك مدى الخطر المحدق به من جميع النواحي بسبب الاستفتاء.

١٠. رئيس تيار الحكمة الوطني في العراق السيد عمار الحكيم اعرب عن رفضه للانفصال اذ قال إن انفصال كردستان عن العراق لن ينهي مشاكل هذه المنطقة، كما ذكر أن "الصراع على ارض العراق لا يخدم مصلحة أي من المتخاصمين وإنما سيكون صراعا مفتوحا لا يمكن حسمه أو توقع نهاياته."

١١. منظمة التحرير الفلسطينية : إذ عارض الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات تقرير المصير الكردي: "الاستقلال الكردي سيف مسموم ضد العرب".

١٢. حزب الشعب الديمقراطي اليساري في تركيا دعم الاستفتاء مؤكداً حق تقرير المصير[١].

(1) Isakhan, Benjamin, The same source, p.474.

الفصل الثالث

البعد الجغرافي لفشل المحاولات الانفصالية لإقليم كردستان العراق

المبحـــث الأول: الموقع الجغرافي .

المبحث الثاني: التضاريس والثروات الطبيعية

المبحث الثالث: التداخل الاثني للسكان في محافظات كردستان العراق ودول الجوار الجغرافي

تمهيد

للخصائص الجغرافية اهمية كبيرة جدا في قوة الدولة أي أنّها الرافد الأساسيّ لقدرة الدولة بما تمتلك، وما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة، أو مسببات ضعف، وعلى الرغم من أنّ الجغرافية تقوم على معطيات الموقع، والتضاريس، وامتدادات حدودية ساحلية كانت أم برية، إلّا أنّها تمثل في الجانب الآخر حوارا للطبيعة مع الإمكانيات البشرية المتاحة، وخصائصها، وكيفية التعامل معها، ويكون نتاج ذلك مدى إمكانية قيام دولة وفق المقومات المتاحة الطبيعية، أو البشرية، والعامل الجغرافي سواء أكان طبيعيا أم بشريا، يوفر قاعدة صلبة للدولة، أو الإقليم؛ لبلورة أهدافهما، وتحقيق ذاتهما، لذا كان لابد من بيان أثر تلك العوامل الجغرافية، ومدى مساهمتها في دعم الإقليم (إقليم كردستان العراق) كعنصر قوة، أو ضعف في مشروعه الانفصالي عن الدولة العراقية، وهذا ما سنبينه بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

المبحـــث الأول

الموقـــع الجغرافي

يُعد الموقع الجغرافي من المقومات الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة وما له من تأثير مباشر على سياسة الإقليم الداخلية ، والخارجية، وما يترتب من تأثير على الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، و العسكرية[١] ، فضلاً عن تأثيراته الاستراتيجية التي يتم الاعتماد عليها في معرفة قوة الدولة اقتصادياً من خلال علاقة الدولة بالجوار الجغرافي المحيط بها، على الرغم من التطورات التقنية التي تحدث في عالمنا الحالي التي تدعو الى التقليل من أهمية الموقع الجغرافي ، لكن يبقى الموقع الجغرافي ليس مجرد عناصر ذات أبعاد اقليمية ، ودولية، بل يعد في أكثير الأحيان موردا هاما من موارد الدخل القومي، وقد يكون هو المصدر الرئيس لرأس المال الوحيد للدولة[٢]، وعلى العكس من ذلك قد يكون الموقع الجغرافي عامل سلبي على العديد من الدول في بعض الأحيان؛ بإدخالها في حروب مع دول أخرى، وينطبق على الدول الحاجزة التي يكون موقعها الجغرافي بين دول متصارعة[٣] لذا يتم تقييم قوة الدولة، أو أي وحدة سياسية من خلال ما تمتلكه من عناصر القوة سواء أكانت عناصر إيجابية أم سلبية، ومن خلال هذا التقييم يتم معرفة، واثبات قوة الدولة، أو الإقليم، ويمكن لنا دراسة موقع إقليم كردستان، وهل يمنحه هذا الموقع الاستقلالية أو الانفصال عن العراق[٤].

وكثير من الدول تتأثر بمواقعها الجغرافية من جوانب عديدة منها سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو ايدلوجية، أو اجتماعية، ولموقع إقليم كردستان بعض الخصائص تفرض عليه مميزات منها:-

---

(١) سعدون شلال ضاهر، محاولة لتحليل الشخصية الجغرافية للإقليم السياسي، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية، صفي الدين الحلي، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٠، ص١٩٨.

(٢) سعدون شلال ضاهر، ضلال جواد كاظم، الاهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٧، ٢٠٠٧، ص٢.

(٣) عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد بغداد، ١٩٧٦، ص٢٩٥.

(٤) جزا توفيق طالب، المقومات الجيبولتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٥، ص٤.

أ ـ يقع إقليم كردستان ضمن (المنطقة المعتدلة الشمالية)، وبهذا الموقع يقع ضمن المناطق الاستراتيجية في مزاولة سكانها الأنشطة الاقتصادية حسب رأي العالم (جون كيفر) عندما بحث المواقع المناسبة وملائمتها للأنشطة الإنسانية[١].

ب ـ يقع اقليم كوردستان ضمن منطقة (المجال الحيوي) Living space الالمانية الذي كان يحدد حدود الامبراطورية الألمانية، حيث كان يشمل مناطق عديدة بضمنها اقليم كوردستان العراق .

ج ـ يقع اقليم كوردستان ضمن منطقة (الهلال الداخلي) حسب نظرية القلب (Heart Land) للعالم السير هالفورد .ج.ماكندر، حيث اعتبر العالم القديم عبارة عن قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة، وأطلق عليها اسم (الجزيرة العالمية)، فوضع ماكندر بين قلب الارض والهلال الخارجي نطاقا وسيط يغلف القلب اسماه (الغلاف الداخلي) دلالة على أهمية المنطقة التي تقع كردستان من ضمنها[٢] .

إن الموقع الجغرافي لإقليم كردستان العراق أفرز نتائجا اقتصادية، واجتماعية، وديموغرافية أعطاه ابعادا استراتيجية ليس على مستوى العراق فقط، بل على المستوى الإقليمي، والدولي أيضا، منها ما كان بعدا ايجابيا؛ كونها حلقة وصل بين دول لها ثقلها السياسي والاقتصادي، وبعدها التاريخي في المنطقة، ومنها ما كان له أبعادا ذات نتائج سلبية فلاتزال دول الجوار الجغرافي تتنافس بهدف السيطرة عليه، والتحكم به، حيث ينظر الإيرانيين إلى كردستان العراق من الشرق على أنها جزء من تراثهم الحضاري، ولا يزال الاتراك يرون فيها امتداد تاريخي، وجغرافي لأرضهم، أما العرب من الغرب، والجنوب فأنهم ينظرون إليه امتدادا للوطن العربي، وشعبه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، بالإضافة إلى مشاكل الأكراد في الدول الأخرى (تركيا ـ وسوريا ـ وايران) التي تلقي بظلالها على كردستان العراق[٣]، ولتسليط الضوء على الموقع الجغرافي للإقليم لابد من التركيز على الموقع الفلكي للإقليم بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض فضلاً عن بعده عن البحار، والمحيطات، ومدى تأثيره باليابس، والماء، واهميه موقعه بالنسبة لدول الجوار الجغرافي.

---

(١) فايز محمد العيسوي، الجغرافية السياسية المعاصرة، بدون سنة طبع، ص٦٢-٦٣.

(٢) جزا توفيق طالب، مصدر سابق، ص٤٤.

(٣) خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية بين مطرقة دول الجوار وسندان الحكومات العراقية، الطبعة الاولى، دار موكرياني للطبع والنشر اربيل، ٢٠١٢، ص٧.

اولاً: الموقع الفلكي :

يسمى الموقع المطلق (Absolute Location) ، ويقصد به موقع الوحدة السياسية فلكيا بالنسبة لخطوط الطول ، ودوائر العرض ، وتكون أهمية الموقع بالنسبة لدوائر العرض أكثر أهمية من الموقع بالنسبة لخطوط الطول ؛ لأنه على اساس الدرجات العرضية يتحدد نوع المناخ السائد بشكل عام، و النشاط البشري، وهاتان الميزتان مهمتان في تحديد اتجاهات الدولة [١]، أذ يقع اقليم كردستان العراق بين خطي الطول (٤٢:٠٨° –٤٦:١٨°شرقا) ودائرتي عرض(٣٥.٢١°–٣٧.٢٢شمالا)[٢].

يمتد إقليم كردستان العراق بحسب الموقع الفلكي على أكثر من ثلاث دوائر عرض، فوجوده تحديدا في جنوب غرب آسيا يضمن له بيئة جبلية مضرسة أدت إلى تنوع مناخي، ووجود عدة أقاليم مناخية متباينة في خصائصها، وظهور تنوعا للنبات الطبيعي فيه، حيث يظهر المناخ شبه الجاف في جنوب الإقليم، ويتواجد إقليم الحشائش شبه الصحراوية، ويظهر المناخ شبه الجبلي في المناطق الوسطى منه ويتواجد اقليم الحشائش، بينما يسود في شمال الإقليم مناخ جبلي (اقليم مناخ البحر المتوسط) ، وتنتشر فيه الغابات النفيضة، ومن جهة أخرى فإن التنوع المناخي في الإقليم له تأثير على نوعية التربة، وعلى الفعاليات الزراعية، وعلى طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة في منطقة الدراسة، لذلك يمكن القول : إن للموقع الفلكي أهمية خاصة ، فمن خلاله تحددت مقومات الإقليم الاقتصادية، والسياسية إلى حد كبير، ويبرز ذلك التأثير من خلال التنوع البيئي الذي يساعد على ديمومة العمل طيلة أيام السنة ، ويوفر بيئات مناخية متنوعة تساعد على التخصص الاقتصادي بين الأقاليم المناخية فيه، ويساعد على الاعتماد المتبادل بين تلك الأقاليم في مجالات عديدة منها الموارد الطبيعية، والمجالات الاقتصادية[٣].

كل ذلك يساعد الإقليم إلى إمكانية الاكتفاء الذاتي بزراعة، وانتاج محاصيل متنوعة، واستراتيجية مما يعزز من قوته، ومكانته الجيو اقتصادية[٤].

---

(١) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٠، ص١٦.

(٢) مصطفى عبد الرسول احمد، الاهمية الجيوستراتيجية لإقليم كردستان في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٥٠، ٢٠١٥، ص٢٣٤.

(٣) محمد ازهر سعيد السماك واخرون، جغرافية العراق، ١٩٨٥، ص١٣.

(٤) موسى جعفر راضي، الاقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالى، العدد٢٧، ٢٠١٨، ص١٩.

ثانياً: الموقع بالنسبة لليابسة والماء:

تتميز الدول بموقعها القاري، أو موقعها بالنسبة لليابسة، والماء، وكلاهما يمثل أحد أبرز مقومات الدولة لاسيما الدول، أو الأقاليم التي تطل على المسطحات المائية؛ لاكتسابها أبعادا سياسية استراتيجية مهمة[١]، وتختلف الدول كل حسب موقعها الذي يفرض أهميتها السياسية، والاقتصادية، أما الدول، أو الأقاليم التي لا تتمتع بإطلالتها على أحد السواحل المائية من الأنهار، أو البحار، أو المحيطات تكون دولة حبيسة تحيطها اليابسة من كل جهاتها، مما يؤدي إلى خلق نوع من التوترات الجيو سياسية فيما بينها ،وبين الأقاليم أو الدول المجاورة [٢] ، والموقع القاري في الجغرافية السياسية عامل من عوامل الضعف الرئيسة في قيام دولة أو اقليم له شخصية مستقلة، وبرتبط جغرافياً بالأقاليم المجاورة له[٣]، فإذا أخذنا جغرافيا إقليم كردستان العراق نجد أن لا يتمتع بأحد أهم مقومات الدولة؛ لكونه إقليم مغلق، وقاري لا يطل على أي من المسطحات المائية، هذا الموقع يفرض عليه عدد من المشاكل الجيو اقتصادية التي تمثل عصب استمرار قيام الدولة، أو الإقليم بما يضمن التنمية لجميع مفاصله، ومنها تطوير إمكانيات الثروة البشرية، والطبيعية، وامكانية استغلالها، ومن الوجهة الجيبولتيكية يعد إقليما جغرافيا مغلقا، إذ تحيطه الكتل القارية من جهاته الثلاث، فضلاً عن كونه جزء من الأرض العراقية الموحدة من الجنوب، والجنوب الغربي، ومن الشرق الأراضي الإيرانية متمثلة في جبال زاجروس، ومن الشمال سلسلة جبال طوروس التركية مما يؤكد صعوبة قيام إقليم مستقل يتمتع بمقومات الدولة لأسباب عديدة منها:-

أ- الاقتصاد : أهم عنصر لابد من التركيز عليه؛ لأهميه عنصر الاقتصاد، وبيان آثاره على الإقليم، ومستقبله مقارنة بما تمتلكه الدول المحيطة بالإقليم من ثقل اقتصادي وهذا الثقل يشكل عنصر ضغط في الوقت الحالي، والمستقبل على الإقليم، فعلى الرغم من توفر الموارد التي تدعم الاقليم من الناحية الاقتصادية(كالنفط) ؛غير انها تبقى رهينة لموقعها الجغرافي بين تلك الدول.

ب- أعداء أكراد الجوار: من مساوئ الموقع الجغرافي الحبيس، والمقفل لإقليم كردستان أنّ هذا الموقع يتحول إلى موقع للمنافسة، وعداء للأكراد خصوصا لجارتي كردستان العراق(تركيا، وايران).

---

(٥) فايز محمد العيسوي، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) حسين حمزه بندقجي، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية، الطبعة الثالثة، ١٩٨١، ص٤١ .

(٣) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية، الكويت وكالة المطبوعات، ١٩٧٧، ص٦٤-٦٥.

ت- ايقاف تصدير النفط: امتناع دول الجوار الإقليمي تركيا وإيران من السماح للإقليم بتصدير النفط عبر أراضيها من جانب، فضلا عن ذلك العزلة الجغرافية، وانعدام وجود منفذ بحري من جانب آخر.

ث- تحديد حريتهم في الانتقال، والحركة التجارية، والدبلوماسية عبر أقاليم الجوار؛ فحدد قدراتهم من الاعتماد على العنصر الأجنبي باعتباره دائرة مغلقة، لذلك لم يتمكن الأكراد من إبراز انفسهم في الساحة الدولية كموقع قوة نافذة قادرة على ممارسة الضغط لتحقيق المصالح الكردية.

ج- حدوث الأزمات السياسية، والعسكرية مع دول الجوار بشكل مستمر.

ح- التدخل في الشؤون الداخلية: غالبا ما استخدمت دول الجوار هذا الموقع كورقة للتدخل في شؤن الإقليم للضغط عليه، وفرض سياساتها، وإراداتها[1] كما سنبينه بشيء من التفصيل في موقع الجوار .

خلاصة القول إنّ إقليم كردستان : إقليم قاري حبيس ، ولا يتصل بأي جسم مائي بالعالم الخارجي، ونتج عن هذا الموقع الحبيس أبعاد جيبولتيكية، وسياسية خطيرة أثناء فترات الحكم الكردي إذ تسبب الواقع الجيبولتيكي الحبيس عن تجارب مريرة تمثلت في فرض، وسيطرت، وهيمنة السياسات الإقليمية، وممارسة مختلف الضغوط السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والمذهبية على كيان الإقليم، أما بالنسبة لموقف الإقليم من كل ذلك الاستجابة، والانسياق لكثير من الضغوطات السياسية، والاقتصادية مقابل حصول الأكراد على فرصة السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي من خلال بلدانهم.

ثالثاً : **الموقع بالنسبة لدول الجوار**:

يقصد بموقع الجوار: موقع أي إقليم سياسي، أو موقع أي دولة بالنسبة الى الدول المجاورة التي تتشارك معها في الحدود السياسية، وأثر ذلك التجاور في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة في كل الأوقات[2]، ويقصد بموقع الجوار: موقع دولة ما على خارطة القارة التي تحتل مكانها فيها من الكرة الأرضية وعدد الدول التي تجاورها ، وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل

(١) عمار عباس محمود، القضية الكردية واشكالية بناء الدولة، الطبعة الاولى، المركز العربي للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص٣٨.

بينها، وبين تلك الدولة، وما يتركه ذلك الموقع من أثر على العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة، ولهذا الموقع آثار عديدة قد تكون إيجابية وأخرى سلبية على العلاقات الدولية ، وهذا يعتمد بالدرجة الأساس على عدد الدول التي تجاور الدولة ، أو الإقليم التي يتم دراسة موقع جوارها ،وكذلك على طبيعة العلاقات بين تلك الدول[١]، ويؤثر موقع الجوار بشكل كبير في قيمة الدولة، أو الإقليم من جوانب عديدة منها(تعدد مشكلاتها مع بعضها البعض)، فكلما زاد عدد الدول التي تجاورها بالخصوص إذا كانت تلك الدول تختلف عنها من الناحية الدينية ،والثقافية، والسياسية زادت مشكلاتها. أما بالنسبة للعلاقات بين الدول المتجاورة فلها أهمية في الحياة الدولية فكلما تطورت تلك العلاقات ظهرت آثار ايجابية على وضع الدولة، وبالعكس، فقد تكون هناك نزاعات متكررة تؤدي إلى نشوب الحرب[٢].

وبالنسبة لدول الجوار الجغرافي التي تجاور إقليم كردستان العراق إذ يحيط بإقليم كردستان العراق الذي يقع شمال العراق، أربعة دول فـ(تحده إيران من الشرق ، وتركيا من الشمال، وسوريا إلى الغرب ، وبقية مناطق الدولة العراقية إلى الجنوب منه)، ولابد من التركيز على سياسات دول الجوار الجغرافي حول إقليم كردستان العراق اذ يمكن القول: إنّ من أبرز، وأهم المشاكل التي يواجها الأكراد في الوقت الحاضر عدم خضوعهم لدولة واحدة (كما أشرنا سابقا في توزيعهم الجغرافي) ، وأنّ الكثير من الشعوب تحررت ؛ لأنها كانت تخضع لدولة واحدة، أما الأكراد ، فيتوزعون على العديد من الدول منها أربعة دول رئيسة (العراق، وتركيا، وايران، وسوريا)، وقد مثل الأكراد تحدي حقيقي لكل الدول لما يمكن أنْ نسميه التصادم بين (فكرة القومية) ،و(فكرة الدولة)، فمع وضوح ،وتميز الأكراد القومي، لكن هناك توافق اقليمي على عدم الاعتراف بهم كأصحاب قومية خاصة حيث كان يلقون نوعا من الاضطهاد، والانكار في أغلب البلدان التي يتواجدون، ويعيشون فيها، فعلى سبيل المثال حتى عام ١٩٩٩م كان العراق ،وتركيا يتبادلان حق التعقب الساخن داخل أراضيهما لضرب المتمردين الاكراد، وكانت القضية الكردية موضع انشغال الدول التي يمتد، وينتشر فيها الأكراد فأثر ذلك في العلاقات الإقليمية خصوصا بين (تركيا ، والعراق)، (تركيا ، وسوريا)، (والعراق ، وايران) ؛ لأنّ امتداد الأكراد

(١) سعدون شلال ظاهر، رحمن رباط حسين، فلسفة علم المكان في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية العدد١٩، ٢٠١٤، ص٦٥.

(٢) حميدة عبد الحسين محمد، سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية السورية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢٣، ٢٠١٦، ص٤٨.

بين تلك الدول ذي ثقل كبير داخل حدودها، فأدى ذلك إلى أنْ اصبحت المشكلة الكردية مشكلة مزدوجة لكل من تركيا ،وايران، وسوريا، والعراق؛ لذلك سعت تلك الدول للتعاون مع العراق، واحيانا أخرى للتعاون فيما بينها ثنائيا، أو ثلاثيا لاحتواء تداعيات، وانعكاسات القضية الكردية[١].

كان هناك رفض دائم من الدول التي يقيم فيها الأكراد لإقامة دولة لهم على مر الأزمنة عدا محاولة حكم يتيمة في العراق في ٥ نيسان عام ١٩٩٥م إذ اعترفت تلك الدول بمحمية كردية في شمال العراق ؛ لأنه قرار صادر من مجلس الأمن الدولي وهو القرار (٦٨٨) من العام نفسه الذي يدعم الأكراد على تنظيم حكم ذاتي ، وانتخاب مجلس تشريعي ، وجيش نظامي، وإعلان دولة فدرالية، لكن تركيا، وايران، وسوريا كانت ترفض بشكل دائم قيام دولة كردية في شمال العراق، وتعلن معارضتها الشديدة، وتتمسك بوحدة العراق، فالعراق من وجهة نظر تلك الدول هو المحور الثابت قوميا ، ويجب عدم التفريط بوحدته[٢] .

ولابد من الإشارة إنّ أبرز الأسباب التي جعلت دول الجوار الجغرافي للإقليم ترفض قيام دولة كردية في العراق، والتدخل بشكل مستمر في شؤنه الداخلية على كافة المستويات وصل في حالات عديدة إلى التدخل العسكري هي:-

أ- خوفهم من تصاعد مطالب الأكراد في بلدانهم للمطالبة بحكم ذاتي على غرار ما تحقق لأكراد العراق.

ب- عوامل تتعلق بمصالح تلك الدول السياسية ، والاقتصادية ، والامنية، والعسكرية خاصة بها وبالدولة العراقية حفاظاً على مصالحها المشتركة، والاستراتيجية المهمة التي تربطها بالعراق.

ت- تخوف تركيا من تعزيز قوة حزب العمال الكردستاني سياسيا، وعسكريا بعد ما تصبح الدولة الكردية ملاذا له خصوصا إنّ الحزب يتمركز في جبال قنديل التابعة لشمال العراق.

ولابد من بيان تأثير تلك المخططات ، أو الأفكار التي تدفع بالإقليم إلى الانفصال، ومدى أهمية وحدة العراق بالنسبة لدول الجوار الجغرافي الرافضة إلى قيام دولة كردية داخل إقليم كردستان الكبير الذي يضم أكراد تركيا ،وايران، وسوريا ودور العراق بالنسبة لتلك الدول ومنها:-

---

(١) عمار عباس محمود، مصدر سابق، ص١١٥.

(٢) ظفر عبد مطر التميمي، المسالة الكردية واشكالية واليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٠، ٢٠١٨، ص٢٨.

١)تركيا:

ترتبط العلاقات الجيوسياسية الدولية (العراقية التركية) بعدد من المصالح الاقتصادية، كونها تحتل المرتبة الأولى في استيراد البضائع التركية حيث كانت تحتل (٤٣,٤%) في ثمانينيات القرن الماضي ومع انخفاض التعامل التجاري التركي – العراقي إبان فترة التسعينيات وهي مرحلة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، إلا أنّ عودة تلك العلاقات التجارية بعد عام ٢٠٠٣ م بشكل كبير جداً ، ولكونه سوقا ذو نزعه استهلاكية كبيرة ، فوصل حجم التبادل التجاري بين البلدين (٦ مليار دولار) عام ٢٠٠٦م ، و (٢٠مليار دولار) في عام ٢٠١٤م، فضلاً عن التعاون في مجال القطاع النفطي ، فمرور النفط العراقي الى ميناء جيهان عبر الأراضي التركية يشكل دعما ماليا كبيرا لتركيا مما جعل العراق في المدرك الاستراتيجي له أهمية في تخفيف العبء المالي لها؛ كونها جارة للعراق وهذا يدل على قوة، وحجم الروابط الاقتصادية، فكانت تركيا حريصة على الحفاظ على مصالحها ، ومن ثم التدخل في شؤن كل ما يعرقل تلك المصالح وبضمنهم الأكراد[١]، ومن جهة أخرى إنّ مشكلة الدولة التركية مع الأكراد تمتد جذورها إلى عقود مضت خلفها أسباب عديدة منها :-

أ- عدم اعتراف الحكومات المتعاقبة في تركيا بوجود مشكلة كردية، وإنما كانت تتعامل معها على إنها تمرد، أو عصيان، واخيرا مشكلة إرهابية.

ب- تعاملت غالبية الحكومات التركية مع المشكلة الكردية وفق الضوابط التقليدية العسكرية ولم تستخدم لغة الحوار كفرصة لحل المشاكل بينهما.

ت- على الرغم من وجود القومية الكردية التي يشكل أصحابها نسبة كبيرة من المجتمع التركي إلا أنّ دستور الدولة التركية لا يعترف بها على الرغم من وجود أكثر من (١٥مليون كردي) في أكثر من (٢٣) ولاية تركية في جنوب شرق الأناضول[٢].

كانت السياسات للحكومات التركية المتعاقبة ترتكز على عمليات الإنكار ،والتذويب ، والصهر لكل الأقليات ضمن القومية التركية وتم انكار كل شيء يوحي أو له علاقة أو يشير إلى وجود الأكراد في تركيا ، وتم تسميتهم بأكراد الجبل؛ تصغيرا لشأنهم، وحوربت الثقافة، واللغة الكردية، وتفاقمت

(١) ظلال جواد كاظم، احمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق واثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢٧، ٢٠١٨، ص٢٩١.

(٢) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩ـ٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، العدد٧، ٢٠٠٧، ص٧٤.

سياسات القهر، والمنع، والتذويب في عهد الحكومات المتعاقبة، وازدادت في تشددها، وتطرفها القومي، فكان من الأكراد كرد فعل لتلك السياسات أنْ قاموا بتشكيل الأحزاب؛ لمناهضة، ومقاومة الحكومات التركية، وسياساتها تجاههم، ومن أهم تلك الأحزاب (حزب العمال الكردستاني ppk بزعامة عبد الله أوجلان عام (١٩٧٨م)، فكان من أهم أهدافه إعلان الثورة، والكفاح المسلح، ورغبته في إعلان الدولة الكردية الموحدة، فدخل مع الحكومات التركية في صراع طويل[١]، وصنفppk كمنظمة إرهابية في العهد الحديث، واتخذت من المناطق الشمالية من العراق كقاعدة لها لضرب القوات التركية، فكان ذلك من الأسباب المباشرة للتدخل التركي في العراق بحجة ملاحقة عناصر الحزب داخل الأراضي العراقية.

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م بدأت تركيا بالدخول الهادئ إلى الساحة العراقية؛ لتحقيق مصالح حيوية ترفض تقسيمه، وتدعم وحدة العراق، وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العراقية، وتأكيدها على ضرورة إشراف الحكومة المركزية على ثروات النفط، والموارد الطبيعية، والمداخل الحدودية للعراق، وحل القضايا العالقة خصوصا قضية كركوك بالتفاهم مع سكانها، وإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وهو الهدف الأسمى بالنسبة لهم، فضلاً عن الأهداف الأخرى في السياسة التركية في منع تحول العراق إلى مصدر تهديد لتركيا، ومع عراق موحد ، لكن ليس قويا، كما إنّ تركيا كانت تتخوف من وجود اتفاق خفي بين الإدارة الأمريكية والأكراد قد يؤدي إلى إعلان دولة كردية كمكافئة لهم على مساعدتهم في اسقاط النظام السابق في العراق[٢].

٢)إيران:

لم تختلف سياسة إيران تجاه القضية الكردية العراقية عن سياسة تركيا حيث تسود النظرة الاستراتيجية التركية، والإيرانية؛ لأنّ منطقة شمال العراق الحالية ترتبط جغرافيا مع الأراضي الإيرانية؛ كونها امتدادات جيبولتيكية كردية تحتاج إلى السيطرة، والتنظيم من أجل أنْ تبقى تحت السيطرة بما لا يهدد الأمن القومي الإيراني، والتركي في أي وقت من الأوقات، فحصول الأكراد على استقلالهم، ودولتهم يجرهما إلى مشكلات عديدة منها : مطالبة الأكراد الذين يقطنون أراضيها بالحكم الذاتي وربما الاستقلال لاحقا وبالتالي عارضت كل منهما قيام دولة كردية في العراق ، وتأتي المعارضة بشكل أساسي من منطلقات أمنهما القومي، ومن جهة أخرى ترى أنّ انفصال الإقليم (إقليم كردستان العراق) قد يشكل خطرا أمنيا كبيرا لإيران يتمثل في: –

(١) خالد عقلان، مصدر سابق، ص١٥.

(٢) ظلال جواد كاظم، احمد مرزوق عبد عون، مصدر سابق، ص٢٩٠.

أ- كسرا للتوازن الأمني ، والعسكري القائم في المنطقة.

ب- قيام كيان على حدود البلدين يثير المخاوف التركية، و الإيرانية ، من وجود إسرائيل بالقرب من حدودهما نتيجة علاقة الإقليم معها، ومن ثم تخشى من تهديد أمنها القومي بسبب هذا الوجود.

ت- تخوف إيران من أنّ استقلال إقليم كردستان العراق قد يحول هذه المنطقة إلى بؤرة نفوذ أقوى لأعدائها، فيشكل تهديدا لأمنها القومي بالإضافة إلى أنّ تحقيق هذا المشروع يضاف إلى عدة مشاريع أمريكية، وإسرائيلية لتجزئة المنطقة إلى دويلات صغيرة متصارعة؛ مما يؤمن الاستقرار لإسرائيل(١).

٣)سوريا:

تقع إلى الغرب من الإقليم الكردي للعراق، فتحفظاتها، ومخاوفها من ناحية الامتداد الجغرافي للأكراد، والتهديدات القومية على أراضيها، وبلدها، وخوفها من امتداد النزعة الانفصالية إلى الأكراد السوريين على غرار ما تحقق لأكراد العراق، إنّ علاقة سوريا بالأكراد علاقة معقدة هي الأخرى، وقد استغلت سوريا القضية الكردية لمواجهة مشكلاتها الإقليمية كخلافها مع الدولة التركية، فاستخدمت أكراد تركيا لمواجهة ذلك الخلاف، واستخدمت أكراد العراق في مواجهة خلافها مع العراق؛ بسبب العداء بين حزب البعث الحاكم في العراق، وحزب البعث الحاكم في سوريا حيث كان الدافع وراء ذلك عدائها آنذاك للعراق، ومحاولة تصدير مشكلتها الكردية خارج حدودها، وقيامها بدعم كل من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني في تركيا؛ لتحقيق أهدافها السياسية، ومن ثم كانت المشكلة الكردية سببا في الصراعات، والنزاعات المستمرة في العراق، وتركيا بدعم من سوريا؛ لإبعاد خطر الأكراد عن أرضها، والحفاظ على أمنها(٢).

٤)العراق:

يقع العراق الى الجنوب والجنوب الغربي من اقليم كردستان الذي هو جزء من الاراضي العراقية ولذلك رفضت الحكومة المركزية العراقية رفضا قاطعا أي محاولة لانفصال إقليم كردستان؛ كونه جزء لا يتجزأ من العراق، ولما يتمتع به الاقليم من اهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية وسياسية واجتماعية

(١) علي بكر، ايران وتركيا وتحديات قيام دولة كردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الايرانية دراسات وابحاث علمية متخصصة، العدد الخامس، ٢٠١٧، ص٩٧ .

(٢) الان قادر، القضية الكردية في غربي كردستان، لندن مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، ٢٠٠٢، ص٨.

للعراق، ورفض أي محاولة لتمزيق وحدة العراق، وظهر ذلك جليا، وواضحا في إعلان الحكومة العراقية إنها لن تجري محادثات مع حكومة الإقليم بما يخص نتيجة الاستفتاء الذي أجراه الاقليم عادة إياه غير قانوني ((وغير دستوري)) حيث قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي: (إنّ الحكومة المركزية في بغداد لن تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان بشأن نتيجة الاستفتاء (غير الدستوري) على الاستقلال، ورفضت الحكومة المركزية أي وجه للحوار مع حكومة الإقليم في حال إصرارها على نتائج الانتخابات المؤيدة للانفصال، وهذا ما أكدته الحكومة المركزية بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي في لقاءات تلفزيونية عدة [١].

وخلاصة القول وعبر مراحل تاريخية نجد أنّ معظم دول الجوار الجغرافي لإقليم كردستان العراق كانت تدخل في تحالفات، وتعاون دولي الغرض منه الوقوف بوجه التوجهات الكردية الداعية للتحرر، والاستقلال من أهمها :

أ ـ معاهدة زهاب التي أُقرت عام١٦٩٣م بين الشاه عباس الصفوي ، والسلطان العثماني مراد الرابع حيث يعدها الكرد المعاصرون أول تقسيم فعلي لكردستان ، واحتلالها من قبل الدولتين.

ب ـ تعاون أمني ثلاثي في الثلاثينات من القرن الماضي وهو تعاون سياسي عسكري بين العراق ، وتركيا ، وايران الهدف غير المعلن منه الحيلولة دون أن يحقق الكرد طموحاتهم القومية.

ج ـ اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق ،وتركيا التي وقعت عام ١٩٧٨م تلتها اتفاقية أخرى عام ١٩٨٤م مضمونها ملاحقة الحركة الكردية في كلا البلدين، ولازالت تركيا حتى وقتنا الحاضر تستفيد من بنود هذه الاتفاقية، وما يتبع ذلك من أمور تخص السيادة العراقية.

د ـ الاتصالات، واللقاءات الرفيعة المستوى في اجتماعات وزراء الخارجية التركية –الإيرانية – السورية على أثر تحول كردستان العراق إلى حكومة كردية محلية عام ١٩٩٢م بدعم ،وإشراف من الوكالة الدولية للأمم المتحدة ، حيث عقدت تلك الاجتماعات خلال أعوام (١٩٩٣م في دمشق، ١٩٩٣م في طهران، ١٩٩٤م في اسطنبول،١٩٩٤م في دمشق) كان الهدف الحقيقي لهذه الاتصالات ،واللقاءات الحيلولة دون التعاون بين الفئات الكردية المختلفة الفاعلة سياسيا ،وعسكريا، وعدم إنشاء دولة كردية مستقلة، وغيرها العديد من التحالفات، خلاصة القول: إنّ العامل الإقليمي خاصة دول الجوار الجغرافي

(١) حارث قحطان عبد الله، فاضل عطوان، توسيع الحدود في اقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١١، ٢٠١٧، ص٧.

كان سببا مهما جدا من أسباب تحديات بناء الدولة الكردية إنْ لم يكن هو العامل الأكثر أهمية بين العوامل[١].

ان لدول الجوار الجغرافي تأثيرا مباشرا على تحديد سياسة الإقليم، والحد من توسعه على حساب المصالح الجيوسياسية التي ترتبط بها الحكومات المركزية ما بين العراق – تركيا، والعراق– ايران، والعراق – سوريا؛ لكون تلك العلاقات مبنية على أسس جيواستراتيجية تهم مصالح الجميع ، وتخدم اقتصادياتها، اذ من الصعب السماح لإقليم كردستان العراق من الانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد وتكوين إقليم كردي مستقل؛ بسبب الارتباطات العميقة مع الأكراد المجاورين له في تلك الدول، وهذا ما يشجع على الانفصال للأكراد في دولها، وهو ما لا ترغب به العديد من الدول تأتي في مقدمتها دول الجوار الجغرافي لكردستان العراق خصوصا (تركيا، ايران، سوريا)[٢].

(١) حسين مصطفى احمد، المسالة الكردية المسالة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في اسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، ٢٠١١، ص٢١٢–٢١٣.
٢) المصدر نفسة، ٢١٥.

المبحـــث الثاني

التضاريس والثروات الطبيعية

تعد التضاريس، والثروات الطبيعية من المقومات للدول، وهي ذات تأثير كبير في قيمة الدولة من الناحية السياسية ويبرز أثرها واهميتها في تحديد الصورة العامة للدولة، أو الاقليم، ومن خلال دراسة التركيب الطبيعي يستطيع الباحثون والدارسون من تحديد أهميته للدولة ، وتقدير وزنها السياسي ، والدولي، بالإضافة إلى معرفة تركيبها الداخلي الذي يرتكز أساسا على بنائها الطبيعي، وبالتالي معرفة مدى توفر الإمكانيات لكي تصبح الدولة قادرة على مواجهة كل التحديات[1] ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا للتضاريس، والثروات الطبيعية لإقليم كردستان العراق؛ لأنه لا يمكن اغفال أثر المظاهر الطبيعية في الجغرافية السياسية؛ لأنها تمتاز بصفة الثبات فالأرض التي يعيش عليها الإنسان تغييراتها بطيئة مقارنة بتغيرات السكان الذين يعيشون عليها، وفي المحصلة النهائية إنّ الدولة ماهي إلا كيان يوضع ضمن إطار طبيعي تتفاعل فيه عوامل عديدة ، فيجب معرفة كل عامل بدقة ؛ لفهم المسرح الذي يعيش عليه الإنسان سواء أكان دولة أم إقليما[2]، لذا سيتم التركيز على هذه العناصر الطبيعية لإقليم كردستان العراق (التضاريس، والثروات الطبيعية) بشيء من التفصيل وهو محور دراستنا :

أولاً : التضاريس

إنّ التضاريس ذات صلة وثيقة بقوة الدولة بمختلف أنواعها سواء أكانت جبالاً وعرة أم سهولاً منبسطة أم هضاباً ، وهي من أكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشارا، فبقدر ما تقدمه أنواع التضاريس من تسهيلات يتم توجيه طرق النقل، والتوسع، والاستثمار، والانتشار الإقليمي، وكل نوع من أنواع التضاريس يترك أثرا على المظهر الثقافي للدولة وبالتالي على النمو السياسي لها، فبالنسبة للسهول فلها أهمية إذا ما توفر المناخ الملائم، فتساعد على ممارسة النشاط الاقتصادي، والتقدم الحضاري والتقني، والدول السهلية بإمكانها توفير الغذاء لسكانها لملائمتها للنشاط الزراعي كما تعمل السهول على وجود وحدة ثقافية بين السكان في مختلف أجزاء الإقليم السياسي، أما من الناحية العسكرية، فيسهل فيها حشد القوات، وتوجيهها، وسهولة إشراف الحكومة المركزية القوية، وفي الوقت ذاته يصعب

(١) صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيبولتيكية استشراقيه عن الوطن العربي، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ٢٠٠٠، ص١٧.

(٢) محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص٤٠ .

الدفاع عنها؛ لسهولة حركة القوات الغازية في أوقات الحرب، أما بالنسبة للجبال، فالدول الجبلية، أو الأجزاء الجبلية منها تكون ملجأ للشعوب التي تهرب من تسلط القوى عليهم، وقد تصبح المرتفعات وحدة سياسية خصوصا تلك التي تتوفر فيها حماية طبيعية، كما قد توفر السلاسل الجبلية على طول الحدود الحماية للدولة عن طريق صد الهجوم المعادي، وتساعد على الحفاظ على استقلال الدولة، كما تعد المناطق الجبلية مناطق جيدة للقوات التي تشارك في حرب العصابات، أما أبرز السلبيات للمناطق الجبلية، فتتمثل بأن أغلبها عارية من النبات الطبيعي، وتكون مغطاة بالثلوج أغلب الأحيان مع وجود الغابات، والطرق فيها قليلة، وملتوية، كما تؤثر المناطق الجبلية في توزيع السكان وعرقلة المواصلات مع العاصمة مع بقية الإقليم ومن ثم أثرها على الانسجام السياسي الداخلي للدولة، كما قد تشجع الحركات الانفصالية ضد الحكومات المركزية إذا ما كان للجماعات الجبلية توجهات، وأهداف تختلف عن الجماعات الأخرى ما يؤدي إلى التمزق السياسي للدولة، أضافة إلى أنّ المناطق الجبلية تفتقر إلى الانتاج الزراعي؛ بسبب قلة وجود السهول ،أو ضيقها، وخلاصة القول: إنّ امتلاك الدولة لتضاريس متنوعة يعطيها عنصر قوة من حيث امتلاكها أنواع متعددة من الصخور وبالتالي تنوع المعادن التي تحتويها تلك الصخور، أضافة للتنوع الزراعي مما يجعلها تتمتع بالرخاء، والاكتفاء، ومن ثم بالقوة[١] .

تتواجد في كردستان العراق العديد من المظاهر التضاريسية التي يمكن تلخيصها بالأنواع الآتية :

أ. المنطقة الجبلية ب . المنطقة شبة الجبلية ج ـ منطقة السهول

أ ـ المنطقة الجبلية :

تقع في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من الإقليم، وتمتد باتجاه شمالي غربي ـ جنوب شرقي، من أمثلة الجبال في هذه المنطقة منها (جبل قره داغ، جبل سكرمه، جبل هيبة سلطان جبل عقره، جبل بيرام، الجبل الأبيض، جبل شيرام، جبل بيخير)، وتتميز بعض أقسام تلك المناطق الجبيلية بأنها ذات التواءات شديدة تظهر فيها الانكسارات، وهي وعرة شديدة الانحدار في سطوحها، أما أوديتها شديدة الضيق ذات صلاحية محدودة جدا للزراعة، وبشكل عام فإن المظاهر الطبوغرافية المعقدة أدت إلى قلة الاستيطان فيها حيث استغلت بعض المناطق كالأودية الطولية، أما قمم الجبال ،والمنحدرات، فقد استغلت للرعي فقط[٢].

(١) صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص ٤٣ و٤٥ .

(٢) جزا توفيق طالب، مصدر سابق، ص٥٦ و٥٨ .

تخترق المنطقة الجبلية جميع روافد نهر دجلة (الزاب الكبير، الزاب الصغير، الخابور، العظيم، ديالى) التي تزود نهر دجلة بكمية من المياه تقدر بحوالي (٧٠%) من مياهه، ، ويكون اتجاه هذه الروافد باتجاه الانحدار الأرضي العام ، وبشكل نحو الجنوب الغربي عابرة السلاسل الجبلية في ممرات ضيقة بصورة عمودية ،وخوانق عميقة، ومن الأمثلة على ذلك عبور نهر العظيم لجبال حمرين عند مضيق دميرقيو، وعبور نهر الزاب الكبير لجبال برت عند مضيق بخمة، وكذلك عبور نهر ديالى لسلسلة جبال برانان عند مضيق دربندخان، وعبوره كذلك لجبال حمرين عند مضيق منصورية الجبل، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة للمنطقة الجبلية الشمالية من حيث امتلاكها لروافد مهمة جدا لتغذية نهر دجلة الذي يعد شريانا للحياة في العراق وبالتالي زاد من أهميتها ،ومكانتها بالنسبة للإقليم، وللعراق بشكل عام[١].

لابد من الإشارة إلى أن الامتداد المعقد للسلاسل الجبلية في مناطق واسعة من الإقليم له ابعاد سياسية جيبولتيكية عديدة إذ حافظ الشعب الكردي على قوميته حيث كانت المناطق الجبلية مأوى وملاذا آمنا للأكراد في حركاتهم الانفصالية التي ذكرناها سابقا (كحركة الشيخ محمود البرزنجي والحركات البرزانية، والثورات الحديثة) كما أدى الوضع التضاريسي المعقد إلى صعوبة الاتصال، وتعدد اللغات ضمن الإقليم الواحد كاللغة الصورانية، والهورامية ،وغيرها، لكنها حافظت في الوقت نفسه على عدم تأثرها باللغات الأجنبية حتى أنّ أغلب الكتّاب اطلقوا على الشعب الكردي عبارة (ليس للشعب الكردي أصدقاء سوى الجبال) دلالة على أنّ الجبال هي الحصن المنيع للكرد في إقليمهم، ، وبذلك امتلكت المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة من حيث الارتفاع، والموقع المهم، والإمكانيات الطبيعية ، والبشرية، والموقع الحصين، وصعوبة المرور كل ذلك له بعاد جيبولتيكية منذ عهود سابقة وحتى الوقت الحاضر[٢]

ب ـ المنطقة شبة الجبلية :

وتمثل أبرز الجبال الموجودة في تلك المنطقة (جبل بازيان، جبل سنجار قرب الحدود السورية، جبال تلعفر، تلال مكحول، مرتفعات حمرين، التي تنتهي بالقرب من الحدود الإيرانية)، وهي منطقة

(١) خطاب صكار العاني، نوري خليل برازي، جغرافية العراق، ١٩٧٩، ص٣٤.

(٢) جزا توفيق طالب، مصدر سابق، ص٦٣.

انتقالية بين المنطقة الجبلية الشديدة الارتفاع السابقة، ومنطقة السهل الرسوبي[١]، ومن أهمية المنطقة شبة الجبلية انتشار مراكز الاستيطان فيها، وتركز القرى الكبيرة فيها ، وتميزها بالزراعة حيث تعد من أبرز مناطق الإقليم، والعراق بزراعة القمح، والشعير، والذي ساعدها على ذلك تركيبها الجيولوجي الذي جعل منها خزانا للمياه الجوفية؛ بسبب مسامية صخورها مما جعل مياه الأمطار تغور إلى باطن الأرض لتخزن كمياه جوفية ومن ثم غناها بتلك المياه ساعدها على جذب الاستيطان إليها، والزراعة فيها[٢].

تميزت تلك المناطق بوجود ترسبات معدنية، فهناك مناطق غنية جدا بالنفط فيها كمرتفعات القيارة، ومناطق الحد الجنوبي من مرتفعات حمرين كما إنّها حلقة وصل مهمة بين السهل الرسوبي في الجنوب، والمناطق الجبلية الشمالية، كما ظهرت فيها المراكز الحضرية الكبيرة كأربيل، وطوز خورماتو والتون كبري، وكفري ومخمور[٣].

ج ـ منطقة السهول :

تتواجد السهول ما بين المنطقة الجبلية والمنطقة شبة الجبلية ومن أهم السهول فيها(سهل السليمانية، وسهل رانية، وسهل شهرزور، وسهل بازيان، وسهل زاخو(سندي)، سهل حمرين، وسهل ديبكة، سهل سنجار) ومن الطبيعي أنّ لهذه السهول أهمية كبيرة لدى الإقليم؛ لأنه من الوجهة الاقتصادية فإن السهول لها أهمية كبيرة ، ففيها مراكز الاستيطان الكبرى، ومناطق زراعية ذات إنتاج كبير، كما تتواجد فيها المراعي التي تزود الحيوانات بما تحتاجه من مراعي؛ نظرا لوفرتها فيها، كما تحتوي على مخزونات الثروة النفطية وبالتالي أصبحت مركزا للمواد الزراعية، والمعدنية، ومن خلال ذلك يمكن أنْ توفر العملات الصعبة للإقليم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما لو استثمرت بالشكل السليم ما يعزز من أهميتها السياسية الجيبولتيكية[٤].

وأخيراً يجب الإشارة إلى أنّ الاختلاط البشري، والانصهار السكاني لا يتم إلا في الأراضي السهلية، أما التضاريس العائقة لتوحيد الدولة فأنها تجعل الأقليات يشعرون بالوحدة ،والانفصال ويطالبون بالاستقلال، وهذه الظاهرة تبرز في المناطق الجبلية الوعرة التي لا تشجع على تفاعل

(١) شاكر خصباك، العراق الشمالي، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢) جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، بدون سنة طبع، ص٦٥-٦٦.

(٣) جزا توفيق طالب، مصدر سابق، ص٧٣.

(٤) المصدر نفسة، ص٨٢.

الشعوب مع بعضها البعض، ولا تشهد تبادل في الثقافات، فسكان الجبال غالبا ما تكون لهم عاداتهم ،وتقاليدهم، وثقافاتهم التي يتميزون بها عن غيرهم، فإذا لم تستطع الدولة أنْ تتفهم الظروف الطبيعية، والبشرية التي يعيشها سكان الجبال، ولم تصل إلى فهم كامل لمطالبهم، فمن المؤكد أنها ستواجه صعوبات عديدة في سبيل وحدة البلاد، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العلاقة المتوترة بين السكان الأكراد في المنطقة الشمالية من العراق، والسكان العرب في السهول؛ بسبب محافظة الأكراد على ثقافتهم، ولغتهم، فأصبح لهم شخصية مستقلة عن باقي سكان العراق مما كان سببا رئيسا في التوتر في العلاقات بين الطرفين، وبالتالي فإن المناطق الجبلية لا تساعد على وحدة الدولة، وتماسكها في أغلب الأحيان؛ لأنها تقف عائقا أمام تنفيذ القوانين، وسيادة الأمن، والطمأنينة؛ بسبب صعوبات الاتصال[١].

ثانيا: الثروات الطبيعية :

تؤثر الثروات الطبيعية بقدرة الدولة، وقوتها، فالثروات الطبيعية التي تشمل ***النبات الطبيعي*** (الغابات ، والحشائش)، و المواد المعدنية(كالنفط ، والفحم ، والحديد ، وغيرها من المعادن) ، والثروات الحيوانية (الأسماك، والحيوانات)، ونشير هنا انه لا يمكن الاستفادة من الثروات الطبيعية لتعزيز قدرة الدولة ، وقوتها إلا إذا تم تحديد أماكن وجودها، ومعرفة كيفية استغلالها بشكل علمي، ولابد من توفر الإمكانيات العلمية، والتقنية وراس المال للوصول اليها واستثمارها الاستثمار الأمثل، ولابد من التأكيد أنّه مهما امتلكت الدولة من موارد طبيعية فإن وجود الاكتفاء الذاتي في جميع الموارد عند دولة معينة مسألة مستحيلة[٢].

١- النبات الطبيعي

تكثر في السفوح الغربية والجنوبية الغربية المواجهة للرياح أنواع كثيرة من النباتات الطبيعية التي تجلب الأمطار، فتكون أقل كثافة في السفوح الشمالية الشرقية الواقعة في ظل الأمطار، كما تقل الأشجار في السفوح الشديدة الانحدار؛ بسبب تعرض التربة لعمليات التعرية الرياحية، والمائية التي تتسبب في عملية الجرف للتربة، وتكون معظم الأشجار البلوط التي تحتل ما نسبته حوالي(٩٦%) من مجموع الأشجار الموجودة، أما النسبة الباقية تتكون من الغابات الصنوبرية، أضافة إلى الأشجار التي تنمو على ضفاف الأنهار، والوديان الجبلية كأشجار الصفصاف، والجنار، والدردار، والجوز، والتفاح

(١) حسين حمزة بندقجي، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢) عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٣-٣٤.

البري، والتين البري، وكذلك الحشائش، والشجيرات، وينبغي الإشارة إلى أن الرعي الجائر، وعمليات القطع للأشجار أثر بشكل كبير في النبات الطبيعي في الإقليم ولكل أنواع النبات الطبيعي أهميته الخاصة، فالغابات مناطق سياحية مهمة تزود الإقليم بما يحتاج من أخشاب لعملية الصناعات، أما بالنسبة للأعشاب فتُعدُ المصدر الأساسي لغذاء حيوانات المراعي التي تزود الإقليم بحاجته من المواد الغذائية الرئيسة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للإقليم [١].

٢- الثروات الحيوانية

يتواجد في إقليم كردستان العراق أعداد كبيرة متنوعة من أصناف الحيوانات كالأغنام ، والماعز، والجاموس، والابقار وهي مصدر أساسي للبروتين الحيواني؛ بسبب غناها بالبروتينات إضافة إلى الجلود، والأصواف التي تدخل في الصناعة، وتشير الإحصائيات المتاحة عام٢٠٠٦ وجود(٣,٨٢٦,٢٦٥) ملايين رأس من الحيوانات موزعة (٣٧٢,٧٩١) رأسا من الأبقار، و (٢,١٩٥,٣١٩) رأسا من الأغنام، و(١,٢٥٨,١٥٥) رأسا من الماعز، وقد شكلت نسبها كالاتي من مجمل اعداد الثروة الحيوانية (١٠%) من الابقار، (٥٧%) من الاغنام، و(٣٣%) من الماعز، اما على مستوى المحافظات نجد ان الثروة الحيوانية في محافظة دهوك(٥٣,٢%)، من اجمالي الثروة الحيوانية في الاقليم، تليها محافظة اربيل بنسبة (٢٤,٩%) ثم محافظة السليمانية بنسبة (٢١,٩%)، اما بالنسبة للثروة السمكية فتتوفر(المزارع السمكية، الصيد النهري) حيث تشير الإحصائيات إنّ عدد المزارع السمكية بلغ(٢٠٤) وتتوفر مفاقس تكثير الاسماك(انتاج الاصبعيات) تكثر في أربيل، والسليمانية والإنتاج السمكي يتأثر بعدة عوامل منها: عدم التزام الصيادين بتعليمات منع الصيد خلال موسم التكاثر للأسماك، وعدم توفر الأعلاف، والأدوية، وضعف المتابعة، كما أنّ الإنتاج الحيواني بشكل عام يعاني من عدم تطوره ليتماشى مع المتطلبات الغذائية للسكان خصوصا النمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخول، فمستوى الإنتاج ظل يعاني من عدم التطور فمثلا إنّ اللحوم الحمراء، والحوم البيضاء لم تشهد أي زيادة في الانتاج بسبب ارتفاع كلف الإنتاج خصوصا الأعلاف وبالتالي عدم القدرة على المنافسة؛ نتيجة لسياسة الاغراق للأسواق بمنتجات رخيصة، وعزوف المستثمرين عن الاستثمار بغياب الدعم لهذه الموارد المهمة[٢].

---

(١) خطاب صكار العاني، نوري خليل برازي، مصدر سابق، ص٨٥.

(٢) حكومة اقليم كردستان العراق وزارة التخطيط، خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١٢ ــ ٢٠١٦، اذار ٢٠١١، قسم الانتاج الحيواني.

لابد من الإشارة إلى أنّ الثروات الطبيعية كالنبات الطبيعي، والثروة الحيوانية لها أهمية كبيرة بالنسبة للإقليم في تحقيق الأمن الغذائي داخليا، أما أهم الموارد التي كان لها التأثير الكبير الواضح في قوة الإقليم، وأهميته من النواحي الجيبولتيكية، والسياسية على المستوى علاقة الإقليم بالحكومة المركزية في بغداد، أو مع المحيط الإقليمي لكردستان العراق هي الموارد المعدنية خصوصا النفط .

٣- الثروة المعدنية

تكونت معظم الخامات أو المعادن الفلزية خلال العصر الطباشيري ، ويرتبط تكوّن هذه الرواسب المعدنية مع التطور البنيوي، والجيولوجي لشمال العراق ، والأحداث البنيوية التي ارتبطت بتطور بحر تثيس، وحركة الصفيحة العربية، إلا أنّ هناك بعض الرواسب كالخارصين ، والرصاص حيث يعود تاريخ تكوينها إلى العصر الترياسي، والجوراسي يتميز إقليم كردستان عن باقي مناطق العراق بوجود رواسب للخامات الفلزية التي تمثل أهميتها الاستراتيجية عنصراً رئيسا ، ومادة أولية في العديد من الصناعات الاستراتيجية والجيو اقتصادية في الإقليم مثل الخارصين، والرصاص، والنحاس، والكروم، والنيكل، والمنغنيز، فضلاً عن بعض الصخور الصناعية المتميزة في الصناعات الإنشائية مثل البارايت، والأسبست، والمرمر[١].

تتحكم الثروات المعدنية في العديد من مفاصل الدول أو الاقاليم سواء أكانت تلك الدول تمتلك المقومات الجغرافية المكملة لها على سبيل المثال موقعها من البحار والمحيطات أم من اليابس القاري ويعد اقليم كردستان العراق من أبرز الاقاليم التي يتمتع بالعديد من المعادن الفلزية واللافلزية ومن أغلب أنواعها تمثل المحور الرئيس لكثير من الدراسات، لاسيما الدراسات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، لكونها تتحكم بقوة الدولة، أو الإقليم، وحاجاتهما المادية وتطور حضارتهما[٢] ، فالدولة التي تمتلك موارد معدنية إذا ما تكاملت مع المقومات الجغرافية الأخرى فإنها سوف تتمز بالقوة الاقتصادية كما هو الوضع في العراق ، ودول الخليج العربي التي تعتمد اعتماداً كلياً على الموارد النفطية ، وعائداتها لكي تمول مؤسسات الدولة المدنية ، والعسكرية، وفي الوقت نفسه من الصعب تقدير قوة الدولة السياسية بمجرد امتلاكها للخامات المعدنية؛ لأسباب منها مدى توفرها في الأوقات الطارئة ولا

(1) Al-Bassam, K. (1972), A Mineral Survey of Some Lead and Zinc Deposits in North and Northeast Iraq, Iraqi Geological Survey Office No. 566, UK: Partial Investigation of Master's Thesis, University of Wales, p. 371.

(٢) عراك تركي حمادي الفهداوي، الموارد المعدنية في محافظة الانبار وأثرها في قوة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الثاني، ٢٠١٠، ص٤٧.

توجد معادلة تحسب قيمة الموارد بالنسبة لقوة الدولة السياسية، وهل هناك بدائل عن هذه الموارد مستقبلا؟ [١] . وتنقسم الموارد المعدنية إلى خامات فلزية، وخامات لافلزية:-

أ- الخامات الفلزية

تساعد الثروة المعدنية (الخامات الفلزية) التي لم يتم استغلالها على تنويع، وتعزيز اقتصاد إقليم كردستان، فتطوير الثروة المعدنية يشجع الاستثمار، وفرص العمل، كما سيكون لها آثار مفيدة على مجالات أخرى من الاقتصاد، مثل مواد البناء، والصناعات المعدنية، والزراعة، وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية[٢].

منذ عام ٢٠٠٠م سعت حكومة الإقليم الكردية إلى بناء فروع أخرى للصناعة بالإضافة إلى صناعة النفط ، والغاز؛ من أجل تقليل الاعتماد على النفط الخام وشملت هذه الصناعات أيضًا تطوير واستغلال رواسب خام مختلفة داخل الإقليم، كما توجد مواد أولية للصناعات الإنشائية بشكل يكفي ويديم صناعة الإسمنت ،والمواد الإنشائية الأخرى مما يدعو إلى تنفيذ برنامج استكشافي متكامل للحصول على فكرة أفضل عن الإمكانية المعدنية في الاقليم، ونظراً للتركيب الجيولوجي لإقليم كردستان العراق فإن صخورها تحتوي على العديد من المعادن الفلزية، وإذا ما تعارضت تلك الاستثمارات مع الظروف السياسية والقانونية المعمول بها على الموارد المعدنية فان ذلك سيشكل عائقا كبيرا على استثمارها، ومن أبرز الخامات الفلزية في الاقليم وتوزيعها الجغرافي هي[٣]:-

١. الحديد :(اسناوة، ميشا، بنافي، مرة بستة، وادي سركوزة).
٢. النحاس : جوارتة، بين كلالة ورايات، كلالة ومناطق اخرى متفرقة.
٣. الكروم :(جبال ماوتت وثينجوين، شقلاوة، اسناوة).
٤. الرصاص ، والخارصين في مناطق(مرة بستة، ووادي سركوزة).
٥. البيتيت: بالقرب من قرية ملاكاوا، على بعد ٦٠ كم شمال شرق السليمانية.

---

(١) صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص٥١.

(2) Al-Bassam, K. (2013). Mineral resources in the Kurdistan region. Iraqi Bulletin of Geology and Mining, 9 (3), pp. 103-128.

(3) Akif, a. Al-Kaabi, a. Al-Rifai, A., Muhammad, M., Al-Qazzaz, d. (1973). Report on the geological survey and prospecting of the regions of the Sergosa and Benavi and Ora regions, northern Iraq. Iraqi Geological Survey Library Report No. 2212.

توجد احتمالية عالية لرواسب المعادن مثل النيكل، والبلاتين ،والذهب، والباريت، والزنك، والمنغنيز في حزام جبلي بعرض ١٥-٢٥ كيلومتر يمتد عبر إقليم كردستان من المرجح أنْ تكون مناطق أخرى في إقليم كردستان غنية بالحجر الجيري، والجبس، والرمال ، والطين، والحصى، إنّ مزايا الاستقرار نفسها، والأمن، والشفافية، والقدرة التنافسية ستترجم بشكل طبيعي من صناعة الطاقة في كردستان مع بدء عمليات تنمية تلك المصادر ،ومن أبرز معايير تنمية الموارد المعدنية في اقليم كردستان: -

أ. لابد من وجود إدارة تمتلك الخبرة التقنية مع تحديد دور الجهات ذات العلاقة، وتدخل الدولة بقدر ما يلزم تدخلها.

ب. خلق التوازن الجيو اقتصادي بين قوة العمل ،وقوة رأس المال.

ت. إمكانية تحقيق الضمان الاجتماعي ،والقضاء على البطالة

ث. العمل بالخبرة ، وتوخي الحذر من أجل تجنب المخاطر الاقتصادية في سوق العرض، والطلب

ج. العمل على توفير الخامات بالشكل الذي يحقق اكتفاء ذاتي في الموارد[١].

ب- الخامات اللافلزية

يتميز الاقتصاد الكردي العراقي باعتماده الكبير على الهيدروكربونات خاصة على النفط فيأتي حوالي ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من مصدر الطاقة ، والذي يتبين أن الأراضي الكردية العراقية غنية بالنفط، والغاز، والخامات اللافلزية الأخرى إلا أنّ مشكلة النفط، في كثير من النواحي، هي في صميم مشكلة الاستقلال المحتمل لكردستان العراق[٢]، كما يتمتع إقليم كردستان بثروة متنوعة من الخامات اللافلزية منها الكبريت ، واحجار الكلس، والدلومايت، والملح، واحجار المرمر، والرخام، فضلاً عن المعادن التي تستخدم كوقود(فبالإضافة الى النفط يوجد الغاز الطبيعي المصاحب، والغاز الطبيعي الحر، والفحم الحجري، واليورانيوم) إذ يتواجد اليورانيوم في مناطق(بنجوين، قلعة دزة) أما الفحم فيتواجد في (كفري، وانجانه، بنجوين) ، وبما ان النفط الخام ، والغاز الطبيعي ، والغاز الحر يمثل مادة أولية في استخدامات الطاقة وبعض الصناعات منها الصناعات البتروكيمياوية الأمر الذي يجعل للموقع الجغرافي أولوية في صناعة الغاز مستقبلاً في العراق[٣].

(1) Aref Qurbani, 2018, The Lost Hope, Berlin, Tranboluk, translated by Rafael George, 2019, p. 581.
(2) Aref Qurbani, 2018, The Lost Hope, The same source,P.595.
(3) Narcissus Khasfak, 2018, Kurdistan Where to, translated by Ravi Edward, New York, p. 193.

من الواضح أنّ قادة حكومة إقليم كردستان ينظرون إلى الموارد الهيدروكربونية على أنها العنصر الرئيسي الذي يسمح لهم بدعم استقلاليتهم وربما حتى لإرساء أسس الاستقلال المحتمل، إذا كانت حكومة إقليم كردستان قادرة على إثبات سيادتها بحكم الواقع على استغلال مواردها، وإذا كانت هذه السيادة محترمة، بشكل ضمني، أو صريح، من قبل أطراف خارجية، فإن ذلك سيعزز حكومة إقليم كردستان إلى حد كبير. ونظرا لتلك لأهمية للموارد الهيدروكربونية فأننا سنتناول ابرز الجوانب المتعلقة بها:

١- التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز

تنفرد محافظة أربيل عن محافظتي دهوك ، والسليمانية إذ إنها تحتوي على أحتياطي قدره(٩٨٠) مليون برميل وفقاً لتقديرات وزارة النفط العراقية حتى عام ٢٠١٣م[١] وتمثل نسبة ٠.٧٩% من الاحتياطي العراقي ، ويتوزع على ثلاثة حقول هي(طقطق ،ودميرداغ، وخرمالة)، وكثيرا ما تكون رواسب النفط، والغاز في ARK كبيرة للغاية، وتتبع الحركات الجيولوجية لجبال زاغروس، وطوروس التي توجد فيها، وغالباً ما تكون تلك الحقول ممتدة، وموجهة على المحور الشمالي الغربي / الجنوبي الشرقي، يمتلك اقليم كردستان احتياطي مؤكد يبلغ ٢٨ مليار برميل من النفط الخام ٥.٧ مكعب تريليون، أما الغاز يقدر بـ حوالي ٥.٧ تريليون متر مكعب، ويبلغ الإنتاج الحالي للنفط ٥٠٥ ألف برميل /يوميا[٢]،

كما تحتوي حقول أقليم كردستان على ٥ حقول غازية منها حقل كورمور المشترك مع كركوك، وحقل جمجمال في السليمانية، أما حقل ديمرداغ، وحقل قرة جوق، وحقل كانة للغاز الحر تقع في محافظة أربيل[٣]. تبين الخريطة (٤) التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي أربيل، والسليمانية.

(1) https ://www.marefa.org /%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:Country_data_ United _ Kingdom.

(2) Alex Danilovich: The Iraqi Federalists and the Kurds: Learning to Live Together. Ashgate Publishing, Ltd., 2014,P.46.

(٣) جمهورية العراق، وزارة النفط ، دائرة المكامن وتطوير الحقول، بغداد، ٢٠١١، بيانات غير منشورة.

الخريطة (٧) التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي أربيل والسليمانية.

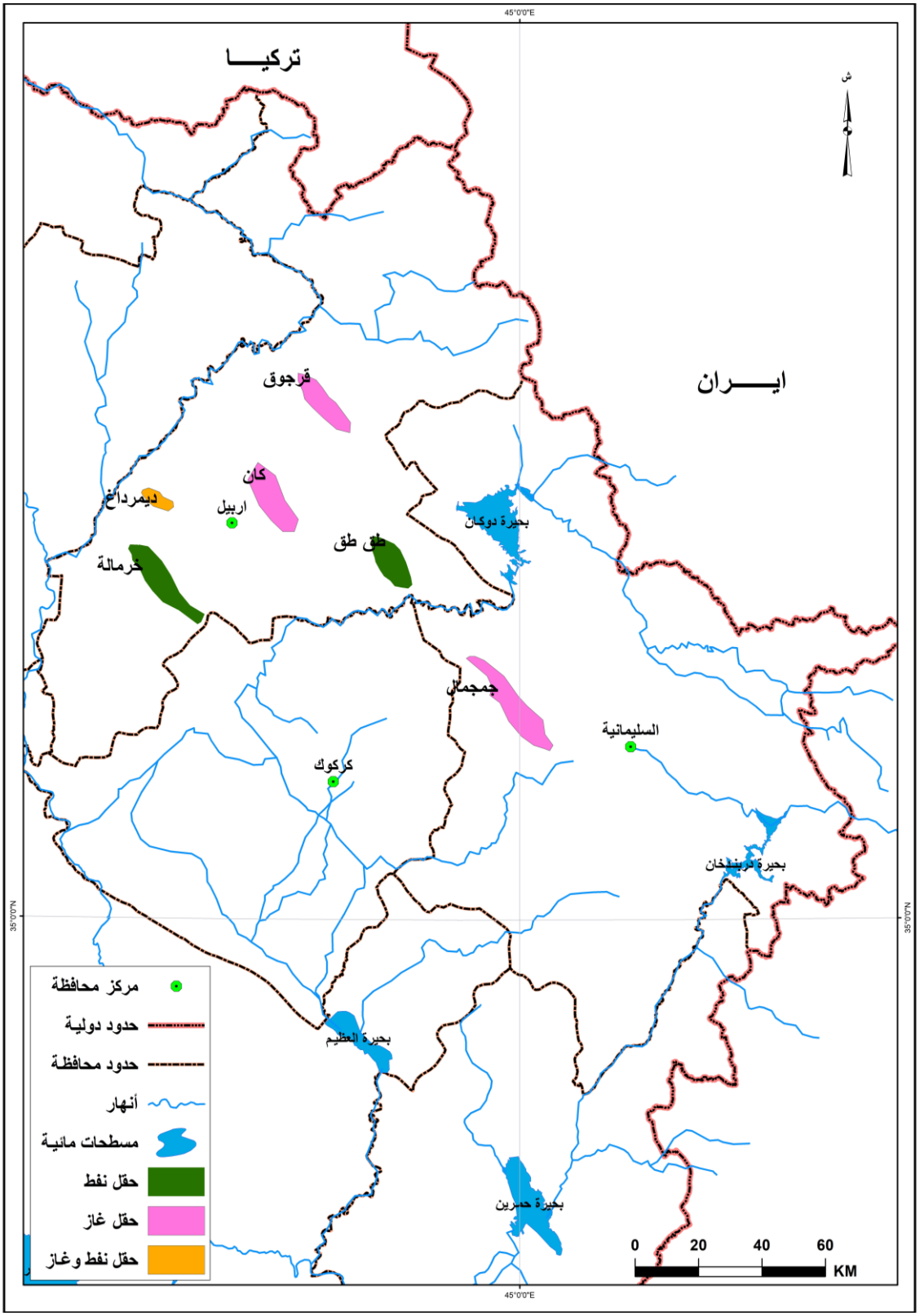

المصدر: ضحى لعيبي كاظم، الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص ١٣٨.

٢- شركات النفط الأجنبية

أكدت الحكومة الاتحادية في بغداد بأنها المسؤولة عن الموارد الكاربوهيدراتية والتصرف دون غيرها، ولها الحق في إدارتها، إلا أنّ الدستور الاتحادي مختلف في بنوده لاسيما بعد عام ٢٠٠٥م ، فكانت هناك العديد من المحاولات للوصول إلى قانون يقضي بالتفاهم حول عائدات نفط كردستان مع الحكومة المركزية، ولكن دون جدوى ولم يحصل الطرفان على اتفاق على قانون نفطي اتحادي، ويذكر مسؤولو حكومة كردستان بأنهم شعب يطالب بالحصول على حقوقه من الموارد الموجودة في أرضه ؛ للوصول إلى التقدم ، وتنمية الموارد، في عام ٢٠٠٧ م أصدرت حكومة كردستان قانوناً خاصاً بها معتقدين أنهم على حق في ذلك، فقامت حكومة كردستان بتوقيع عقود للإنتاج، والتنقيب، والتطوير مع عدد من الشركات الأجنبية التي تمثل أكبر شركات النفط العالمية، مثل ExxonMobil، و Chevron، التي تبحث دائمًا عن رواسب جديدة عن طريق عمليات التنقيب، كما تم تطوير حقل طاوكي من قبل DNO النرويجية، وتشغيل حقل طق- طق في أربيل من قبل شركة Genel Energy التركية، وشركة Sinopec الصينية، وكانت هذه الرواسب النفطية أيضا سبب الخلاف الطويل الأمد بين حكومة الاقليم، والحكومة المركزية في بغداد، ولابد من الإشارة إلى أنّ أغلب العقود النفطية التي أبرمها الإقليم مع الشركات المنتجة تتسم بغياب التخطيط من حيث التسرع باستقدام الشركات النفطية للإقليم التي كانت غير مجدية، وسببت الكثير من الأضرار بالحقول النفطية[١]، فحاجة الإقليم إلى الموارد المالية، وعدم قدرة الإقليم بالإيفاء بالتزاماته المالية للشركات، دفعه إلى التسرع بعقد الاتفاقيات النفطية؛ للحصول على الموارد المالية بشكل سريع مما دفع الإقليم لتقديم التنازلات الكبيرة للشركات وخصوصا الشركات التركية، والأمريكية؛ لضمان دعمهما في تصدير النفط من الإقليم، وتم ابرام (١٥ عقدا) خلال ٤٥ يوم وهي سابقة لم تحدث من قبل في أي مكان في العالم، إضافة إلى أنّ الشركات وافقت على تلك العقود على الرغم من معرفتها بعدم قانونيتها ومخالفتها للدستور العراقي المركزي، كما إنّ قسما من الحقول المتعاقد عليها تقع خارج حدود الإقليم[٢]،ومن أبرز الشركات التي تم التعاقد معها كما في الشكل (١) هي:-

(1) Joseph Barghsy, 2018, The Geo-Political Conflict of Mineral Resources in Kurdistan, Berlin Norbu, translated by Zahron Abdo, 2019, Awai Edition, p. 482.

(٢) نصيف جاسم علي، نبيل جعفر عبد الرضا، التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في اقليم كردستان، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٥١، العدد١٣، ٢٠١٨، ص٧.

مخطط (١)

الشركات الأجنبية التي تعاقدت لاستثمار النفط والغاز في اقليم كردستان العراق

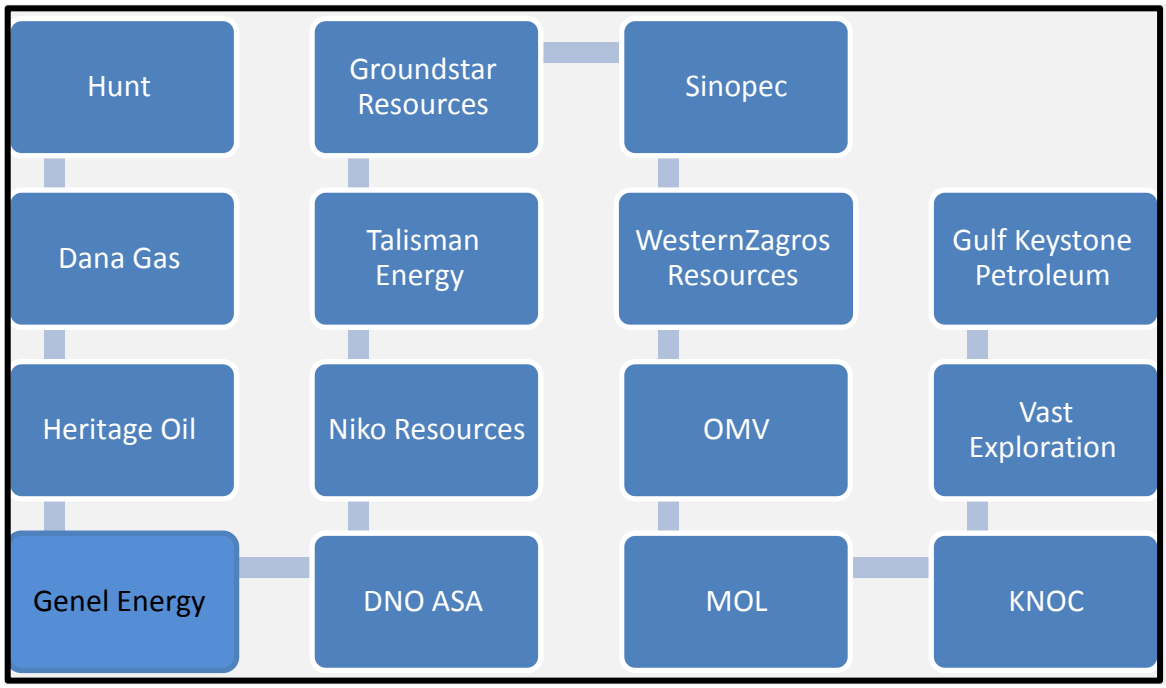

يمكن القول إن لهذه الموارد المعدنية أهمية كبيرة في قوة الإقليم؛ لأنها عنصر أساسي على تطوره الاقتصادي ومن ثم لها أهمية في وزنه السياسي والجيبولتيكي[١]لاسيما النفط وابعاده السياسية على العراق بشكل عام، وعلى الإقليم بشكل خاص، ومن أبرز القضايا الخلافية بين الإقليم وحكومة المركز قضية الموارد النفطية، واستثمارها، وواردتها، إذ يتمتع إقليم كردستان بعدد من الحقول النفطية ، والغازية التي يبينها الجدول (١) الحقول النفطية، والغازية الموجودة في إقليم كردستان، وموقعها الجغرافي، والشركات التي استثمرت، وبدأت بتطوير تلك الحقول النفطية مع كمية الاحتياطي المؤكد من النفط الخام، والغاز الطبيعي، وهذه الخطوة يراد بها خلق نوع من التوتر بين إقليم كردستان، وحكومة المركز التي تدعي أن الدستور لا يمنح حكومة إقليم كردستان الحق في توقيع مثل هذه العقود، فتفاقم الصراع بين بغداد وأربيل (عاصمة كردستان العراق) حينما بدأت بطرح هذه الموارد الطبيعية في السوق العالمية[٢]، وفي عام ٢٠١٤م انسحبت شركة اكسن موبيل، وشيفرون بسبب دخول داعش فضلاً عن انخفاض أسعار النفط منتصف العام ذاته، وعدم قدرة الإقليم على تسديد مستحقات الشركات.

(١) جزا توفيق طالب، مصدر سابق، ص١٢٣.

(2) Joseph Barghsy, 2018, Previous source,P.525.

الجدول(١) الحقول النفطية ، والغازية في إقليم كردستان وموقعها الجغرافي وكمية الاحتياطي والشركات العاملة على تطويرها،

الحقل	الموقع	الانتاج الحالي ١٠٠٠/ برميل يومياً	الاحتياطي الحالي	الشركات المشرفة	ملاحظات
حقل قبة خرمالة	أربيل	٣٧٥ الف برميل	٣١٦٠ مليون برميل	كاركردستان	تمثل الامتداد الشمالي لحقل كركوك
حقل شيخان				المملكة گالف المتحدة كيستون]	
حقل طقطق	أربيل	٤٠الف برميل			
حقل دميرداغ	أربيل				
حقل قرة جوق	أربيل				
حقل مخمور	أربيل				
حقل جمجمال	السليمانية		٦٠ مليار متر مكعب		
حقل كورمور	السليمانية				
حقل توكي	دهوك	٧-١٠ ألف برميل/يومياً		شركة دي النرويج إن او	
حقل طاوكي	طاوكي	١٢٠ برميل/يومياً		شركة دي النرويج إن او (٥٥%)	انتاج/تطوير/تقدير/استكشاف، تم تصدير ٤٠% من أول انتاج للحقل في ٥ تموز٢٠١٤، وضخت الكمية الباقية للاستخدام المحلي.
حقل پاشخبور	پاشخبور			شركة دي النرويج إن او (٥٥%)	انتاج/تطوير/تقدير/استكشاف
سميل	دهوك			شركة دي النرويج إن او (٤٠%) المملكة المتحدة- تركيا جينيل إنرجي]	تقدير/تطوير
حقل بينان	أربيل			شركة دي النرويج إن او (٤٠%)	تطوير
حقل باسطورة	أربيل			شركة دي النرويج إن او (٤٠%)	تطوير

المصدر بالاعتماد على الموقع الالكتروني:-

https://www.marefa.org/%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:Country_data_United_Kingdom.

بعد أنْ منحت الحكومة المركزية لإقليم كردستان بتصدير النفط بداية حزيران عام ٢٠٠٩م، فكانت أول دفعة من تصدير النفط الخام عبر الأنابيب العراقية – التركية إلى ميناء جيهان النفطي على البحر المتوسط بلغت كميتها ٦٠ ألف برميل/ يومياً من حقل طاوكي، ثم بدأ إنتاج حقل طق طق الذي صدر النفط منه نهاية حزيران عن طريق شركة تسويق النفط (سومو) الشركة الرئيسة العراقية المخولة من بغداد، وبلغت كمية نفط حقل طق طق ٤٠ الف برميل/ يومياً، وفي العام نفسه بدأت الشركة النمساوية OMV، والشركة المجرية MOL، بالعمل لإنتاج الغاز الحر في حقلي كورمور وجمجمال وفقاً لختطتها الاستراتيجية في التصدير إلى دول أوربا خلال عام ٢٠١٤م–٢٠١٥م بكمية قدرتها تلك الشركات ب ٣ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً[١].

٣- تصدير النفط

بين جذب وشد ،وتوافقات، وخلافات حول قضية تصدير النفط ، وعوائده عادت حكومة المركز بإيعاز إلى إقليم كردستان بإيقاف عمليات التصدير في أيلول من عام ٢٠٠٩م، بعد تشكيل الحكومة في أواخر عام ٢٠١٠م، انطلقت مفاوضات جديدة لتسوية هذا النزاع، وعادت حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط ثانية حتى بلغت الكمية المصدرة ١٠.٥٠٠ الف برميل /يومياً، خلال شباط من عام ٢٠١١م ، وارتفعت إلى ٥٠,٠٠٠ برميل /يومياً ثم إلى ١٠٠.٠٠٠ برميل /يومياً[٢].

نلحظ انّ حكومة كردستان أعطت لنفسها الحق في التصرف بموارد الإقليم دون الرجوع إلى المركز لاسيما بعد الاتفاق مع تركيا لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط على الأراضي التركية؛ لأجل تصدير النفط، والغاز الطبيعي إلى أوربا عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، نهاية عام ٢٠١٣م ، فتم إنشاء الأنبوب ،والمباشرة بتصدير النفط في آيار من عام ٢٠١٤م دون الرجوع إلى شركة تسويق النفط سومو.

ويبدوا أنّ الخطوة التي بدأها الإقليم تخطيط جيو اقتصادي؛ للنهوض بالثروة النفطية، والغازية، وبناء علاقات اقتصادية متينة في مجال النفط ،والطاقة مع تركيا، وفي عام ٢٠١٤م حين بدأت الأوضاع السياسية تتدهور حيال دخول داعش إلى مدينة الموصل، والتوسع في المنطقة استغل الأكراد الظروف الجيو سياسية عن طريق البيشمركة، والاستحواذ على حقول نفط كركوك بهدف الحماية من

(1) Joseph Barghsy, 2018, Previous source,P.449.
(2) Adam Nehrom, 2017, Energy and Minerals, The Middle East and Changing Things, Delhi, p. 509

تنظيم القاعدة، وداعش، وفي ١١ يونيو ٢٠١٤م، قامت بتصدير ١٢٠ألف برميل/ يوميا من حقلي كركوك وباي حسن عبر خط أنابيب كركوك – جيهان، وفي عام ٢٠١٥م، تم التوصل إلى اتفاق حول تصدير النفط بعد تولي عادل عبد المهدي منصب وزير النفط الذي وعد الأكراد بإعادة توزيع عادلة للدخل الذي تم الحصول عليه من تصدير النفط إذا قبلوا ذلك ، ويتم تصدير النفط الكردي العراقي من خلال شركة تسويق النفط الحكومية العراقية (سومو)، لكن لم يتم تنفيذ هذه المعاهدة أبدًا، حيث اتهم الطرفان بعضهما بعدم احترام الاتفاقية(١).

وفي عام ٢٠١٩م وافقت الحكومة المركزية العراقية وGRK بتصدير ٢٥٠ ألف برميل من النفط يوميًا عبر شركة سومو من عائدات العمليات الهيدروكربونية الأخرى على أراضيها، مقابل أنْ تعيد الحكومة الفيدرالية ١٢٪ من ميزانيتها إلى GRK، أو حوالي ٨.٢ مليار دولار، كما تنص الميزانية الفيدرالية العراقية على أنّ بغداد ستدفع رواتب مسؤولي حكومة إقليم كردستان، إلا أنّ المشاكل بين حكومة الإقليم، والحكومة المركزية لن تنته ؛ بسبب مواصلة الإقليم عمليات التصدير المباشرة إلى تركيا بما يقرب ٥٠٠ ألف برميل من النفط/ يومياً(٢).

بقيت المفاوضات جارية لتسوية هذا النزاع، وستجعل النتيجة المراقبين متشككين نسبياً؛ بسبب الصعوبات التي يسببها قطاع النفط، وعلى الرغم من أرباحها الكبيرة، تسعى حكومة إقليم كردستان إلى تنويع اقتصادها، فبعد ثمانية أشهر من فشل عملية الانفصال، واستقلال الإقليم أقامت حكومة كردستان العراق علاقات وثيقة بشكل متزايد مع روسيا في أيار من عام ٢٠١٨م ، وتوقيع اتفاقية مع عملاق النفط الروسي روسنفت(•)، لم تنص هذه الاتفاقية بشكل أساسي على عقود كبيرة، ولكنها تمثل وعدًا بالاستثمار والفائدة من جانب الروس تجاه كردستان العراق، وبموجب الاتفاقية أبرمت عقود مالية لتطوير الصناعة النفطية في الإقليم حيث دفعت Rosneft حوالي ٣.٥ مليار دولار للإدارة الكردية، بما في ذلك ٤٠٠ مليون دولار لتطوير خمس رقع استكشافية، ١.٨ مليار لتطوير سيطرة GRK* على

(1) Narcissus Khasfak, 2018, Previous source,P.332.

(2) Arif Qurbani, 2019, the role of oil in the conflict between the region and Baghdad, data available on the website https://www.rudaw.net/english/opinion / 19082019.

• هي شركة نفط متكاملة أغلبيتها مملوكة للحكومة الروسية. روس نفط مقرها الرئيسي في مقاطعة بلاتشوج، موسكو، بالقرب من الكرملين، على نهر موسكفا. أصبحت روس نفط من الشركات الروسية الرائدة في مجال استخراج وتكرير النفط بعد شراءها أصول عملاق النفط السابق بوكوس في مناقصة حكومية، المصدر معلومات متوفرة على الرابط :-
https://www.marefa.org/%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%86%D9%81%D8%B7

*- Kurdistan Regional Government وتعني حكومة اقليم كردستان

خطوط الأنابيب في أراضيها؛ دفع قرض بقيمة ١.٢ مليار يسمح للأكراد بالاستثمار في البنية التحتية النفطية لمواقع نفطية جديدة مستغلة في ذلك تردد الشركات الأجنبية التي تعاقدت معها حكومة الإقليم للاستثمار، وقامت بتطوير بعض الحقول النفطية بالرغم من العوامل الجيو سياسية التي احاطت المنطقة منها (تغلغل داعش في الأراضي المحيطة بالإقليم، والصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في الجبال الكردية العراقية)، فضلاً عن سعيها للتغلب على تمركز الولايات المتحدة الحليف السابق لحكومة أربيل(١).

٤- النفط والدستور

رافق استثمار النفط في العراق الغموض من الناحية القانونية ،والدستورية، حيث نص الدستور العراقي على أنّ (النفط ، والغاز ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم ، والمحافظات) كما نص الدستور على (أنّ تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط، والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة على أنّ توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، التي حرمت منها بشكل مجحف من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون)، لكن لم يتم تنظيم قانون اتحادي للنفط والغاز حتى الآن، وتضمن القانون بعض الجوانب السلبية منها: إنّه لا يتطرق لعمليات استكشافات النفط، والغاز وانتاجهما، إذ أشار فقط إلى الحقول المستثمرة حاليا، ولم يُشر إلى الحقول غير المستثمرة، أما حكومة إقليم كردستان تذهب إلى أنّ الدستور أشار إلى حقول النفط، والغاز المستثمرة وقت صدور الدستور ٢٠٠٥م فقط، والمعنى لا يشير إلى الحقول غير المستثمرة، وغير المنتجة، أو التي لم تكتشف في عام ٢٠٠٥م، وإنّها غير مشمولة بحسب الدستور العراقي، وبالتالي تعطي لنفسها الحق في السلطة الكاملة في إدارة جميع موارد النفط، والغاز في كردستان، في حين ترى الحكومة الاتحادية في بغداد أنّ هذا التفسير للدستور العراقي غير صحيح، وأشارت إلى أنّ حكومة إقليم كردستان تفتقر إلى الأهلية لتوقيع عقود النفط مع الشركات الأجنبية النفطية(٢).

---

(1) James Dingley: Kurdistan Between Independence and Personal Responsibility. In: bpb.de. The Federal Civic Education Agency, accessed February 21, 2011, on October 8, 2015. Data available on the internet

(٢) فلوريان اميرلير، داليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان للدراسات والتصدير، العدد١٨، ٢٠١٨، ص٥-٦.

أصبح الصراع كبيرا بين الحكومة المركزية في بغداد، والإقليم حول عدم أحقية الإقليم في تصدير النفط الخام بمعزل عن بغداد، ووصل الصراع إلى حد إعلان الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان عام ٢٠١٧م، وكانت الغاية من أجل الانفصال و وللتخلص من التبعية للحكومة المركزية في بغداد لتحقيق مزيدا من الامتيازات في استثمار الثروة النفطية، وفي الوقت نفسه للخروج من الأزمات التي يعاني منها إقليم كردستان لعراق حينها كانتهاء فترة ولاية مسعود البرزاني عام ٢٠١٥م ، وما صاحبها من صراعات سياسية في داخل الإقليم استمرت لمدة سنتين، وكذلك الأزمة المالية التي عصفت بالإقليم وعدم قدرتها على دفع المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة حينها[١].

وخلاصة القول إن الموارد المعدنية خصوصا النفط في إقليم كردستان العراق لها الدور الأكبر في أغلب الصراعات السياسية الحالية بين الإقليم، وحكومة المركز، ومع أهمية النفط لتوفير الأموال، لكن نجد أنّ الإقليم يعاني من الأزمات المالية، والعجز عن دفع أموال الشركات العاملة في الإقليم بعد ان تعاقدت معها لصالحها وهذا يدل على عدم جدوى ما قامت به حكومة الإقليم من عقود نفطية من الاستثمار غير السليم لموارد الإقليم بشكل خاص، والعراق بشكل عام، وتبديد للثروات النفطية بعقود مع شركات تبحث عن الربح فقط لا يهمها مصلحة الإقليم بأي شكل من الأشكال.

(١) فلوريان اميرلير، داليا زامل، المصدر السابق، ص٣-٤.

المبحث الثالث

التداخل الأثني للسكان في محافظات إقليم كردستان العراق ودول الجوار الجغرافي

قبل الخوض في تفاصيل مفهوم (التركيب الأثنوكرافي) لابد من بيان أهميته في قوة الدولة، أو الإقليم؛ لأنه جزء من (تركيب السكان) الذي يمكن عده أحد أهم العناصر التي ترتكز عليها المقومات البشرية للدولة؛ لذلك اهتمت الجغرافية السياسية بتركيب السكان، حيث إنّ تقدير الفعالية السياسية للدولة، أو الإقليم بالاعتماد على الخصائص العامة للسكان لا يصلح أساسا، ولا يعطي نتائج دقيقة في جميع الأحوال، إنما تقدر قيمة السكان بمقدار حيويته، ونسبة العناصر الشابة فيه ،ومتوسط أعمارهم، فضلا عن وحدة سلالتهم العرقية، وتشابه قوميتهم، ولغته، ووحدة دينهم، وجميع هذه العناصر، وغيرها من الخصائص الخاصة بالسكان التي تسمى (تركيب السكان) الذي نعني به دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتكون منها المجتمع من حيث التركيب الديموغرافي، والأثنوكرافي، وبمعنى آخر إنّ التركيب الأثنوكرافي جزء مهم، ومؤثر في تركيب السكان، والذي يعد من المقومات البشرية المهمة في الدولة[١].

تعني الاثنية والمشتقة من الكلمة اليونانية (ethnos) شعب، أو قبيلة وقد بدء باستخدامها لأول مرة في القرن الرابع عشر، واستمر استعمالها للإشارة إلى الأفراد المهمشين غير المرغوب فيهم، كما قد تعني في الأصل الملحد، وشاع استخدام الأثنية العرقية بين السياسيين، وعلماء الاجتماع منذ خمسينات، وستينات القرن المنصرم، وأصبح لفظاً يطلق على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، والتقاليد، واللغة، والدين، وسمات أخرى مميزه كالأصل، والملامح الجسمانية، أما في اللغة العربية، فقد ترجمت حرفيا إلى أثنية، ودلاليا إلى عرقية، وقل استخدام الأثنية من طرف الباحثين العرب، وإنّ أغلب القواميس العربية تترجمها إلى عرقية[٢]، فضلاً عن تميز الجماعات الأثنية ببعض الخصائص المهمة، كالاسم القومي(القومية)، والأرض المشتركة، واللغة المشتركة، والسيكولوجيا المشتركة[٣].

---

(١) عبد علي الخفاف، عبد مخمور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٣٢١.

(٢) مرابط رابح، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة باتنة كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٣) وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٦.

يُعرف التركيب الاثنوكرافي بأنه (دراسة حالة الشعوب، والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية إذ يتكون سكان بعض الدول من قومية واحدة، أو عدة قوميات، أو تتصف بتنوع الأديان، والمذاهب، واللغات، والسلالات العرقية) ولابد من الإشارة إلى أنّ الدولة التي يتواجد فيها كيان واحد موحد، ومنسجم تتمتع باستقرار سياسي مما له أثر على قوتها، ومركزها السياسي الإقليم، والدولي على العكس من الدول التي تمتاز بتنوع التركيب الأثني فـ(تعدد الأثنية) يؤدي إلى ضعف التماسك، وعدم الاستقرار، وعدم الاندماج بين أبناء المجتمع الواحد، بالإضافة إلى عرقلة النظم السياسية لتلك الدولة خصوصا إذا ما كان لتلك الدولة أعداء يعملون على استغلال التعدد الاثني لإثارة النعرات الطائفية، والعرقية، والدينية، والمذهبية، ودعمها ماديا، وعسكريا لتكون تلك الدول ضعيفة على مختلف المجالات (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية)، فمن خلال معنى التركيب الاتنوكرافي أعلاه نجد أنّ أهم العناصر المؤثرة في قوة، وتماسك الدولة واستقرارها، أو بالعكس كعامل عدم استقرار هما القومية، والدين بالدرجة الأولى، وبنسبة أقل من حيث التأثير عامل اللغة، فيسببان مشكلة مزمنة إذا ما امتازت الدولة بتنوع ديني، ومذهبي، وقومي، وكذلك لغوي تنعكس على استقرار الأنظمة الحاكمة، ويصبح هذا العامل أكثر خطورة إذا وقع تحت تأثير عاملين أساسيين:

١. **العامل الداخلي** : وهو الصراع على السلطة بين الأقلية ، والأكثرية .
٢. **العامل الخارجي** : قد يكون إقليميا ، أو دوليا حيث يقوم بتوظيف التعدد الاثني لتحقيق مصالح، وأهداف استراتيجية تخدم أطراف خارجية معينة [١].

وفي محور دراستنا للتركيب الأثنوكرافي لإقليم كردستان العراق لابد من الإشارة إلى أن الإقليم يتمتع بتنوع اثنوكرافي؛ نتيجة لعوامل طبيعية ، وتاريخية، عديدة لا تخص الإقليم وحدة ، بل تشمل معظم أجزاء العراق وتتمثل في:-

أ. **العامل التاريخي** : يؤثر العامل التاريخي على التكوين السلالي في العراق فإذا تتبعنا الأقوام المختلفة التي استوطنته منذ أزمنة بعيدة أما لاجئة إليه، أو غازية، أو مهاجرة من مواطنها الاصلية، وعوامل أخرى، فقد اختلطت تلك الأقوام في عهود الإمبراطوريات المختلفة التي تتابعت على حكم العراق، واستقرت فيه لسنين عديدة تركت آثار بقايا شعوبها، فأصبح العراق مكانا

(١) اياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثرة في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الثالث عشر، العدد١، ٢٠١٠، ص١٤٥.

للتفاعل، واندماج حضارات متنوعة، وشعوب مختلفة، وإن عمليات المزج والاختلاط صهرت أكثر في بوتقة العرب، والأكراد[١].

ب. **العوامل الطبيعية:** تضافرت عوامل الدفء المناخي، وتوفر الإمكانات الزراعية كالمياه، والتربة في جعل العراق موطنا للإنسان منذ أقدم العصور فأثرت تلك العوامل في جذب العناصر البشرية الخارجية إليه على شكل موجات متتابعة، ومختلفة ، ومتباينة في الأصل السلالي، وانحدارها باتجاه العراق؛ لكون المناطق المحيطة به متعددة الأجناس، والأصول السلالية، فكان من الطبيعي أنّ تتنوع، وتتعدد عروق الجماعات المهاجرة تبعا للبلد الذي انحدرت منه تلك الأجناس البشرية، كما يجب الاشارة الى عامل التضاريس كأحد العوامل الطبيعية لها تأثير في تركز المجموعات الكردية واستيطانها في المناطق الجبلية العالية منذ آلاف السنين محتمية بوعورة أرضها، أما القبائل العربية فكانت تستوطن الأراضي المنبسطة التي تمثل امتداداً طبيعياً لصحراء جزيرة العرب، أما التركمانيين فقد استوطنوا التلال، والهضاب الممتدة بشكل مائل بين الجهات الجبلية، والجهات السهلية وفي الوقت نفسه أصبحت المنطقة شبه الجبلية منطقة انتقالية بين المنطقة الجبلية الوعرة في الشمال وبين السهول الفسيحة في الجنوب موطنا لاختلاط المجموعات السلالية المختلفة، عن ذلك تعقيدا اثنوكرافيا، فأصبح لكل مجموعة اثنولوجية[*] خاصة مجتمعات منغلقة غالبا[٢]، ومن ثم أصبحت المناطق الشمالية من العراق تضم مجموعات بشرية اثنوكرافية متعددة من بينها المجموعات الكردية، والعربية، والسريانية، والتركمانية، وأقلية من الآشوريين، والأرمن[٣]، فمن الطبيعي أنْ يؤدي النمط الأثنوكرافي المعقد لسكان العراق بشكل عام، وسكان إقليم(كردستان العراق) بشكل خاص أنْ تظهر آثاره، ونتائجه على تنوع التركيب الديني فيه؛ بسبب

---

(١) اياد عايد والي البديري، مصدر سابق، ص ١٤٦.

* – (اثنولوجية) تعرف بإنها علم دراسة الانسان ككائن ثقافي و بأنها الدراسة المقارنة للثقافة. عرفها هوبل Hoebel بأنها: فرع من الانثروبولوجيا يتخصص بتحليل المادة الثقافية و تفسيرها بطريقة منهجية تشبه في سماتها العامة الانثروبولوجيا الثقافية الامريكية. وتهتم الاثنولوجيا بدراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمعات البدائية و تنتهج منهج تاريخي لكي تكتشف نشأة الظاهرة و تتبع مراحلها، المصدر، بيرتي ج بيلتو، دراسة الانثروبولوجيا المفهوم والتاريخ، ترجمة كاظم سعد الدين، بيت الحكمة، العراق بغداد، باب المعظم، ٢٠١٠، ص٣٧.

(٢) عباس فاضل السعدي، التركيب الاتنولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد٦٨، ٢٠٠٥، ص١٠٥– ١٠٦.

(٣) شاكر خصباك، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص١٦٣.

تنوع الطوائف، والأديان التي جاءت بها السلالات المتنوعة القادمة إلى العراق لصبح متحفا للديانات، والثقافات القديمة التي اختفت أصولها، وتركت الجماعات والاقليات التي تمثلها، لذا فإن التنوع الديني قد تحكمت به عوامل مماثلة للعوامل التي تحكمت بتنوع، وتعدد العروق الجنسية؛ بسبب عامل التماسك، والامتزاج بظروف مصيرية زادت من إمكانية صهر السلالات حضاريا، واختلاط صفاتها العرقية، ولاثنوجرافية ببعضها(١).

ونتناول التركيب الأثنوكرافي لدول الجوار الجغرافي لكردستان العراق :-

أولاً: التركيب الأثنوكرافي لسكان كردستان العراق :

يشغل إقليم كردستان العراق كل ثلاث محافظات تتمثل في (دهوك واربيل والسليمانية)، إذ توجد مجموعتان من الأكراد في محافظة دهوك : المجموعة الكردية ذات الأغلبية السائدة، والمجموعة الثانية : السريانية التي تتواجد بنسب قليلة نوعا ما، وهناك عدد قليل جداً من التركمان، والعرب، ويمثل هذا التجانس بين العرب والأكراد، والتركمان وحدة اثنوجرافية من ناحية القومية الكردية على درجة عالية، فمحافظة أربيل عاصمة كردستان العراق، تتسم باثنوجرافية كبيرة، وتشغلها المجموعات الكردية في مناطقها الجبلية، أما مناطقها المجاورة لمحافظة نينوى (الموصل حاليا) التي تمثل الأراضي السهلية فتعد مناطق اختلاط واسع للمجموعات الاثنوجرافية المختلفة على رأسها المجموعات السريانية، ثم تليها العربية، ثم التركمانية، ولابد من الإشارة إلى أنّ المجموعات السريانية تختلط بالجماعات الكردية في المناطق الجبلية من المحافظة، بينما تختلط المجموعات العربية بالمجموعات الكردية في الجهات السهلية في الجنوب والجنوب الغربي، أما المجموعة التركمانية فتكاد تتركز في مناطق معينة من أهمها مدينة أربيل.

أما محافظة السليمانية، فلا تختلف كثيراً عن محافظتي دهوك، وأربيل إذ تمتاز بوحدة اثنوجرافية بدرجة عالية جدا حيث تسود الأغلبية من المجموعات الكردية إذ بلغت نسبتها ٩٨.٤% من مجموع سكانها، فلم تتجاوز نسبة العرب فيها ١،١% ، ويتوزع الأكراد في جميع أقضية المحافظة (حلبجة، السليمانية، رانية، بشدر، بنجوين)(٢).

(١) حسن محمد جوهر، محمد الحنفي شمس الدين، العراق سلسلة شعوب العالم، طبعة دار المعارف القاهرة، ١٩٦٢، ص١٦.

(٢) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص١١٦.

ولابد من الإشارة إلى أنّ غالبية أكراد العراق مسلمون سنة، وتتداخل معهم بعض الطوائف الأخرى كالأيزيدية، والمسيحية، واليهودية، يتحدث كرد العراق لغات عديدة، وهي ثلاث لهجات(الصورانية، الكورمانجية، والهورمانية) ، وان هذا التعدد الديني واللغوي يعتبر عامل ضعف في التكوين الاثنوجرافي للإقليم.

من الناحية القومية تسود في اقليم كردستان العراق القومية الكردية وبالإضافة الى القومية الكردية فهناك القومية العربية وبعض القوميات الاخرى مثل التركمان والكلدان والاشوريون وهم يمثلون بمجموعهم (٥%) من مجموع سكان الاقليم، اما من الناحية الدينية فالغالبية السكانية من الاقليم هم من المسلمين يعتنقون الدين الاسلامي (سنة وشيعه) وينتمي (٩٠%) الى المذهب السني والبقية هم من الكرد الفيلية (الشيعة) والكرد الايزيدية والمسيحيين واليهود بنسب قليلة، ويتعايش معهم في اقليم كردستان اقليات دينية اخرى مثل الشبك والكاكائية (العلوية) وبنسب ضئيلة جدا كما في الجدول رقم(٢).

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للأديان في اقليم كردستان حسب محافظاته لسنة ٢٠٠٧

المحافظة	نسبة المسلمين%	نسبة المسيح %	نسبة الايزيدية %	نسبة الصابئة%	اخرى	سكان المحافظة
دهوك	٨٩,٣٧	٦,٦٣	٣,٨٧	٠.٠٠٤	٠,١٣	٥٠٥٤٩١
اربيل	٩٧,٩٣	١,٩٨	٠.٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٤	١٥٤٢٤٢١
السليمانية	٩٩,٦٨	٠.١٨	٠.٠٧	٠.١٤	٠,٠٦	١٨٩٣٦١٧

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

- اياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثرة في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الثالث عشر، العدد١، ٢٠١٠، ص١٥٢.

اما ابرز القوميات في الاقليم بشكل عام[١] :

-الاكراد: يتمركز الأكراد في إقليم كردستان شمال العراق بمحافظاته الثلاث، السليمانية وأربيل ودهوك يشكل الأكراد، وفق إحصاءات غير رسمية، ١٩% من سكان العراق، وينتشرون في محافظات إقليم

(١) رائد الحامد، العراق فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، وكالة الاناضول التركية، ٢٠١٩/٨/١١.

كردستان، ويشكلون ٢٥% من سكان كركوك، و٦% من سكان نينوى، ينتمي أكثر من ٨٠% من الأكراد للطائفة السُنية، و١٧% للطائفة الشيعية، وهم المعروفين باسم "الكرد الفيلية"، ونسبة ٣% منهم من الصابئة والمسيحيين، ويتكلم جميع الأكراد اللغة الكردية، وهي تضم لهجات رئيسية عديدة.

-التركمان: من أبرز الأقليات العرقية التي تشكو من عدم منحها حقوقًا تتناسب مع ثقلها السكاني، هم من أبرز الأقليات بعد العرب والأكراد، ويُقدر عددهم بنحو ٣ ملايين نسمة، وفقًا لتقديرات منظمات تركماني، أما التقديرات من غير جهات تركمانية فتفيد بأن عددهم لا يتجاوز ٢ مليون نسمة، ويعيشون في الشمال، في كركوك ونينوى وإقليم كردستان، لا يمكن التأكد من صحة الأرقام؛ لعدم وجود إحصاء رسمي يحدد القومية، لكن نسبة التركمان المثبتة في الدوائر الرسمية ذات الصلة بتوزيع الثروات والمحاصصة السياسية، تبلغ ٢% من سكان العراق، وتبلغ نسبتهم ٥٥% من سكان كركوك، و٥% من سكان إقليم كردستان، ونسبة غير معروفة من سكان نينوى، ويتكلمون جميعًا اللغة التركمانية، ولا توجد إحصاءات تحدد الانتماء المذهبي للتركمان، وهم يتوزعون بين تركمان سُنة وتركمان شيعة، وتفيد أغلب التقديرات بأن ٥٠% من التركمان من السُنة، و٥٠% من الشيعة.

- المسيحيون: يُقدر عددهم بقرابة ٥٥٠ ألف نسمة، وهو العدد نفسه تقريبًا عام ١٩٨٧، حيث قدرت إحصاءات رسمية عددهم بـ٥٠٠ ألف نسمة، أغلبهم من الكلدانيين الكاثوليك والآشوريين النساطرة وطوائف فرعية أخرى، ينقسم المسيحيون إلى طوائف فرعية مرتبطة بالقوميات، كالسريان والآشوريين والكلدان.

- الإيزيديون: هم مكون ديني في الأساس، وبلغ عددهم، حسب تعداد عام ١٩٧٧، أكثر من مائة ألف نسمة. وتبلغ نسبتهم غير الرسمية وفقًا لمصادرهم ٢% من السكان، هم خليط قومي من الأكراد والعرب والفرس والأتراك، ويتحدثون بتلك اللغات؛ ويتركزون في منطقتي قضاء الشيخان شمال شرقي الموصل، وجبل سنجار قرب الحدود السورية في شمال غربي العراق.

-الشبك: يُنسب الشبك إلى قبيلة الشبك الكردي، وكانت الدولة العراقية تعتبرهم من الإيزيديين، لكنهم ليسوا كذلك، والمرجح أنهم من الأكراد لغة ونسبًا، وبعضهم سُنة شافعيون، وبعضهم شيعة اثنا عشريون، بلغ عددهم، عام ١٩٧٧، حوالي ٨٠ ألف نسمة، واعتُبروا في الإحصاء الرسمي لذلك العام من العرب[١].

(١) رائد الحامد، المصدر السابق.

ثانياً: التركيب الاثنوجرافي للكرد في الدول المجاورة:

أ ـ **إيران:** حدثت انتفاضات كردية خلال الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٤٦م تم إعلان "جمهورية مهاباد" الكردية، لكن بعد أحد عشر شهرا، عادت القوات الإيرانية إلى السيطرة على المنطقة ، بعد عام ١٩٥١م ، دعم الأكراد حكومة محمد مصدق بعد الانقلاب المدعوم من وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٥٣م، لكنهم كانوا على الجانب الخطأ فأصبحوا ضحايا القمع، وعندما بدأت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، دعم الأكراد الثورة؛ معتقدون أنهم سوف يتمتعون بحرية أكبر في ظل الحكومة الإسلامية إلا أنّ الحكومة الايرانية أكدت على أنّ وضع الأقليات العرقية الخاص يتعارض مع العقيدة الإسلامية، فقامت بتكثيف القمع ضد الأكراد في حينها، ويتواجد الاكراد في إيران في أربع ولايات (كرمنشاه، كردستان، إيلام، واذربيجان الغربية) كما يتواجد الأكراد في طهران، وخورستان، وتعد القومية الكردية هي القومية الثالثة في البلاد من بعد الفرس، والآذريين، وغالبيتهم من المسلمين السنة، وقسم منهم من الطائفة الشيعية موزعون على كرمنشاه، وإيلام، كما تتواجد بينهم ديانات ، وطوائف أخرى كاليهودية، والكاكائية، واليزيدية، والمسيحية، يتكلم الأكراد اللغة الكردية وبلهجات الكرمانجية، والسورانية، والزازاية، والكورانية، والكلهورية. من الناحية المذهبية ينقسم الأكراد في إيران على المذهبين السنة والشيعة. أكراد محافظتي كردستان وأذربيجان الغربية الإيرانية هم على المذهب السني وأكراد محافظتي كرمانشاه وإيلام هم على المذهب الشيعي، إلا أن السواد الأعظم من القومية الكردية يعتنق المذهب السني الشافعي، و أكراد إيران يختلفون من النواحي المذهبية والقومية واللغة عن المركز وفي المقابل ينسجمون مع أكراد الدول المجاورة لإيران، وخصوصًا العراق و يعتبر الأكراد من أقدم القوميات الإيرانية(١).

ب ـ **سوريا:** اشارت اغلب المراجع التاريخية والسياسية الكردية عن تواجد جزء من كردستان مرتبط في سوريا على اثر اتفاقية سايكس بيكو تسمى كردستان سوريا وهي مقسمة على ثلاثة كتل جغرافية وتعتبر كامتداد جغرافي لكردستان تركيا وهي الجزء الشمالي من محافظة الحسكة حيث تضم مناطق راس العين والقامشلي والدرباسية وعمودا وتربة سبي وديريك، اما الجزء الجغرافي الثاني يشمل مدينة كوباني وتفصل مدينة جرابلس بينها وبين منطقة عفرين الكردية في تلك المنطقة، اما الجزء الثالث فينتشر الاكراد في منطقة حلب وفي دمشق العاصمة الى جانب وجود القرى الكردية في منطقة الغاب

(١) خالد عقلان، مصدر سابق، ص٧.

والساحل السوري وبالنسبة لدياناتهم فاغلب الاكراد السوريون هم مسلمون حيث اعتنقو الاسلام منذ بدايات ظهوره اما بالنسبة لطوائفهم فينقسمون الى سنة وشيعة ومنهم العلويين وبأعداد متفاوتة كما تتواجد الديانة اليزيدية وأغلبهم يتكلمون اللهجة الكورمانجية.

ج ـ تركيا: يتواجد الأكراد في مناطق شرق وجنوب شرق تركيا التي يطلق عليها كردستان تركيا ، أو كردستان الشمالية، من أهم المناطق ذات الأغلبية الكردية في تركيا هي : (ارضروم، قارص، ملاطية، ارزنجان، ديرسم، جولك، العزيز، أغري، موش، أدميان، سيرت(دياربكر)، باطمان، بدليس، وان، عنتاب، أورفا، مرعش، ماردين، شرناخ، جولامريك) كما يوجد عدد كبير من الأكراد في الأجزاء الداخلية من تركيا حيث ينتشرون في محافظات (أنقرة، قونية، سيواس، اسكندرون، ميرسين) ، أما أبرز الديانات الكردية في تركيا ، فالغالبية الكردية من المسلمين السنة الشافعية، وهناك ٤ إلى ٥ مليون علوي كردي أضافة إلى تواجد الالاف اليزيديين، أما لغتهم إذ يتحدث كرد تركيا لهجتين من اللهجات الكردية هي: الزازاكية ، والكرمانجية[١].

يمكن أنْ نستنتج من خلال التكوين الاثنوجرافي لكردستان العراق، أن هناك تعددا في الأديان، واللغات مما يعد عامل ضعف، وعدم تماسك، واختلال في هذا التكوين، فعلى سبيل المثال إنّ التعدد اللغوي، وتعدد اللهجات الكردية يهددها بالضعف ، والعجز عن التطور، والتفاعل مع اللغات الأخرى ؛ لأن اللغة كالوعاء الذي يحتضن الأفكار، والمعتقدات، وحلقة الوصل بين أفراد المجموعة الواحدة ، لذا من المنطقي أن يكون لكل أقلية لغة معينة تتفاهم بها، وتنقل بها ثقافاتها ،وأفكارها، كما تقوم اللغة بدور مهم على صعيد التواصل الداخلي، والخارجي، وتعد رمزا للتفاعل الذي يتداخل مع القومية بمعنى آخر: إنّ على الأفراد تأكيد هويتهم، وتعزيزها من خلال لغتهم، ويترتب على جهلهم بلغتهم حرمانهم من هويتهم، والصفة المميزة لقوميتهم، فعندما تفقد الجماعة الاثنية الكيان السياسي، أو تكون غير معترف بها من الآخرين، فإن ذلك يعطي للغتهم، ويكسبها أهمية في أنْ تكون أداة هوية، ووجود، ويصبح الدفاع عنها، وتعزيزها أحد أهداف العمل الثقافي، والسياسي[٢] ، كما يلحظ على التكوين الاثني تعدد الأديان، وهو عامل ضعف في ذلك التكوين أيضا، فالدين قد يكون عاملا مكملا، أو معرقلا بمعني أنّه عامل للوحدة، أو الانقسام، فالجماعة التي يسود فيها دين واحد يكون مساعدا في

(١) خالد عقلان، مصدر سابق، ص٨.

(٢) عقيل سعيد محفوظ، الاكراد واللغة والسياسة دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، الطبعة الاولى بيروت، ٢٠١٣، ص٢٠٨.

وحدتها، وتماسكها، أما اختلاف الأديان داخل المجتمعات يؤدي إلى نشوء الصراعات، والنزاعات الدينية الطائفية، غير أنّ هذا لا ينفي وجود جماعات متعددة دينيا دون أنْ يترتب عليها مثل هذه الاختلافات[١]، ولكننا نلحظ بروز العامل القومي(القومية الكردية) وهو العنصر الاثنوجرافي البارز، والأكثر أهمية، وتأثيرا على العلاقات بين الإقليم، ودول الجوار، وهو محور دراستنا لذا سنتناوله بشي من التفصيل.

ثالثاً: أثر العامل الاثني على كردستان العراق ودول الجوار الجغرافي :

إنْ توزيع الأكراد الحالي له جذور تاريخية، فهم يعدون أنفسهم الشعب الأصلي لمنطقة كردستان التي تضم أجزاء متجاورة من تركيا ، وإيران ، وسوريا ، كما أطلق على بعضهم شعوب جبال زاكروس ، وهي الأصل القديم للشعب الكردي، وهناك طبقة أخرى من شعوب الهندو أوربية هاجرت إلى كردستان فامتزجت مع شعوبها، فشكلوا معا الأمة الكردية [٢].

بدء تفتت الأكراد بعد انتصار الدولة العثمانية(تركيا) على الدولة (الصفوية) في معركة جالديران ، وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو(الخاصة بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء) تأكد تفتيت الكيان الكردي بين الدول، حيث توزعوا على أجزاء من شمال العراق، وشمال غرب إيران ، وشمال شرق سوريا، وجنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى تواجدهم بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا، وبعض مناطق أذربيجان، ولبنان[٣].

منذ عهود طويلة نلحظ انتشار الاكراد بين دول عديدة، وبحسب اعتقادهم انهم لديهم من الخصائص الاثنية كالقومية، تجعلهم يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم وأنّ الدول التي يتواجد بها الأكراد حالت دون ذلك منذ عهد الدولة العثمانية، فبدأت الروح القومية في نفوس الأكراد تظهر، فقامت بحشد قواها للمطالبة بحق تقرير المصير[٤].

هناك العديد من البواعث التي عززت ظهور النزعة القومية ، والاثنية لدى الأكراد منها :

١. علاقة الأكراد فيما بينهم، وبين الدول مستمرة من جميع النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والجغرافية .

---

(١) رشيد الخيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط٢ بغداد،٢٠٠٧، ص٢٠.

(٢) احمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، ٢٠٠١، ص١٥.

(٣) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان،١٩٣١، ص٣١.

(٤) حامد محمود عيسى، مصدر سابق، ص٨١.

٢. حدوث العديد من المآسي ، والمحن ، والتعذيب التي جرت على الأكراد من قبل الدول التي تضم الأكراد الذي زاد من شعورهم القومي ، وأزالوا الحدود أمام حركات التحرير ، والتضامن ، والتعاون معا من أجل هدف مشترك لإنقاذ الأكراد من الاضطهاد ، والويلات التي يتعرضون لها.

٣. اعتقاد الأكراد الراسخ بأنهم امة تمتلك الشخصية القومية ، ولها وطن كردي خاص بها يقابل ذلك عدم وجود كيان لهذه القومية يستطيع أنْ يوحدها ، ويلم شتاتها ، ويحقق أهدافها.

٤. توزيعهم بين عدد من البلدان ساعد على تنمية شعور التجزئة لوطنهم القومي(كردستان) لذلك فإن الأمة التي يقاتلون من أجلها تستهدف وحدة ، وحرية ، وسيادة الأكراد ، ويشكلون رابع أكبر مجموعة عرقية في منطقة الشرق الأوسط ، وأكثر الأقليات عددا.

٥. من الناحية النفسية يشعر الاكراد انهم لا يتمتعون بحقوقهم كبقية شعوب الارض[١].

وقد شكلت القضية الكردية هاجسا امنيا واجتماعيا وسياسيا ونتيجة لتلك العوامل وكرد فعل حاول الأكراد إثبات قوميتهم رغم تعقد تركيبهم الأثنوكرافي حيث برزت السياسات الكردية التي تؤكد على هوية لغوية وثقافية عامة للكرد تجمعهم تحت المسمى القومي دون الاهتمام بالفروق الاثنية الكبيرة والصغيرة بين التكوينات الكردية نفسها[٢].

إنّ الأقليات القومية والدينية، والاثنية في الدول غالبا ما تمس الوحدة الوطنية للدول، وتأثيرها قد يتجاوز حدود الدولة خصوصا عند طلب الدعم من الدول المجاورة من قبل الأقلية، أو عندما تتم ممارسة أعمال العنف عبر الحدود تجاه دول الجوار، أو اللجوء إلى الدول الأخرى، أو دعم الأقليات بعضها البعض عبر الحدود الوطنية للدول كل ذلك من شأنه أنْ يؤدي إلى التدخل من قبل الدول واللجوء إلى القوة مما يفسح المجال لبعض القوى الدولية بالتدخل لحماية الأقلية، وبالتالي توتر العلاقات، وتهديد الأمن، والاستقرار الدولي[٣]، و ينطبق ذلك على الأكراد بحكم كونهم أقلية ذات تركيب اثنوجرافي خاص موزعة بين الدول (العراق ، وتركيا ، وايران ، وسوريا) ذات حدود مشتركة، وتشترك فيما بينها بالعديد من الخصائص الاثنية (القومية ، والدينية ، واللغوية) كانت سببا في العديد من التوترات، والصراعات، والحروب، والتدخلات الخارجية السياسية، والعسكرية في الدول التي يتواجد

(١) ليلاف حميد امين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٦٢.

(٢) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٣) محمد السماك، الاقليات بين العروبة والاسلام، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ص١٩٠.

فيها الأكراد عموما، وفي العراق داخل إقليم كردستان العراق، وهو محل ومحور دراستنا لذ سنحاول بيان ذلك التأثير وحسب كل دولة .

١ـ العلاقات العراقية– التركية : على رغم التعددية العرقية التي يمتلكها المجتمع التركي كجزء من إرث الدولة العثمانية إلا أنّ الدولة التركية الحديثة أقصت كل القوميات، ورسمت نموذجا يقوم على أساس القومية التركية منذ إنشاء الجمهورية التركية حتى الآن، إنّ تواجد الأتراك كقومية تسود في معظم البلاد و جميع الأقاليم حيث تبلغ نسبتهم (٧٦%) من مجموع السكان إلا أنّ نسبة تواجدهم تقل نسبيا كلما اتجهنا نحو الأجزاء الشرقية، والجنوبية الشرقية من الأناضول، وتأتي القومية الكردية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠%) من سكان تركيا، ويتركزون في الأقاليم الوسطى، والشرقية، والجنوبية الشرقية من الأناضول[١]، ينتشر الأكراد بكثافة في المناطق الجنوبية، والجنوبية الشرقية في تركيا قرب الحدود العراقية، والسورية والإيرانية، وبحكم تواجدهم في تلك المناطق الحدودية شكلوا عامل للتوتر الإقليمي بين دول الجوار، وتركيا بحكم امتداد الأكراد بين تلك الدول، وتداخله مع حدودها، وأي اضطراب إقليمي تسببه هذه الأقلية في أي دولة سيكون له تداعيات في بقية الدول إذا لم يتم التعامل معها بشكل سليم.

شكلت قضية الأكراد في تركيا هما داخليا لكل الحكومات التركية المتعاقبة ؛ لما لها من آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢]، فالعلاقة بين كلا الطرفين يطغى عليها شعور عام من عدم الثقة، والغبن؛ بسبب السجل التاريخي الكبير المليء بأعمال العنف، فضرب تركيا لحزب العمال الكردستاني جراء العمليات العسكرية التي يقوم بها ضد الدولة التركية شكل عائقا كبيرا في حوار الأتراك مع الأكراد في إطار تركيا المعاصرة، كما أنّ مطالب الأكراد في تركيا مستمرة للحصول على المواطنة الكاملة، وحرية التعبير، والرأي والمساوات في الامتيازات التي يتمتع بها الآخرون، أما المتطرفون منهم، فيطالبون بإقامة دولة كردية داخل الأراضي التركية، وبالتالي تهديد أمن الدولة التركية، وإزاء كل ذلك كانت الأقليات في تركيا مصدر مشاكل لتركيا مع دول الجوار، حيث كانت كثيرا ما تستخدمها تركيا كورقة للضغط، أو للتدخل في شؤون تلك الدول تحت ذريعة حماية الأقليات

(١) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد مطبعة الراية، ١٩٩٠، ص٨٦.
(٢) دهام محمد العزاوي، اثر المسالة الكردية في العلاقات العراقية التركية، اوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١٠، ٢٠٠٠، ص٢٤.

التركية وهذ ما حدث في دعم تركيا لتركمان العراق وكانت له تأثيرات سلبية على العلاقات التركية العراقية[١].

كانت القضية الكردية، ونشاط المسلحين في المناطق الحدودية المشتركة لتركيا مع الدول عاملا من عوامل التوتر، والاصطدام، وقد عقدت العديد من المواثيق، والمعاهدات بين تركيا، والعراق منذ عام ١٩٢٠م لتنظيم، وضبط الحدود في تلك المناطق، وزاد اهتمام تركيا حينما أعلن حزب العمال الكردستاني التركي الحرب على الدولة التركية، واتخذ من المنطقة الشمالية من العراق مقراً له، ومكاناً لانطلاق العمليات العسكرية ضد الجيش التركي، وقابلت تركيا ذلك بأن عقدت اتفاقية مع الحكومة العراقية عام ١٩٨٤م سميت باتفاقية المطاردة الحثيثة، أو(المطاردة الساخنة)، وقد نصت على مطاردة العناصر المسلحة الكردية داخل حدود البلدين لمسافة ١٠كم، وكانت مواقف الدولة التركية ترفض الاعتراف بالأكراد كقومية مستقلة سواء أكان في تركيا أم في الدول المجاورة،، وتواصلت مع القادة الأكراد من أجل التقرب من الأحزاب الكردية ، ومحاولة اضعاف الارتباط ، والتعاون بين تلك الأحزاب (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وجزب العمال الكردستاني) حيث كانت تأمل من ذلك إطالة الصراع، والانقسام بين الأكراد جميعهم ؛ للحيلولة دون قيام أي وحدة بينهم، وكانت تركيا غالبا ما تستعمل التدخل العسكري، والغزو للشمال العراقي المتكرر بحجة أمنها القومي، وتهديد الجماعات الكردية المسلحة لمناطقها، كما دعت تركيا منذ عام ١٩٩٥م، إلى إقامة حزام أمني داخل الأراضي العراقية؛ لمنع تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني إليها، ويكون كحاجز يفصل بين الجماعات القومية، والاثنية المجاورة لحدودها، ومنع الارتباط، والتواصل فيما بينها[٢].

٢- **العلاقات العراقية – السورية** : لم يهنئ الأكراد في ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، بل هناك اساليب قمعية اتبعتها الحكومات المتعاقبة في سوريا ، وممارسة التمييز العنصري ضدهم منذ ثلاثينات القرن الماضي ، فوصل التمييز إلى ذروته في فترة الخمسينات، والستينات فترة بروز القومية العربية، وكانت الحكومة السورية مستمرة في قمع الأنشطة الثقافية، والسياسية الكردية، وكان الأكراد الأشد فقرا بين فئات الشعب السوري، والأحزاب الكردية غير قانونية بنظر السلطة السورية، وحدوث التغييرات، والتطورات في العراق، وتركيا كل ذلك أدى إلى تأثير هائل على الأكراد في سوريا على الرغم من أنهم

(١) دهام محمد العزاوي، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) حسين علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول جوار الشرق اوسطي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠، ص١٠.

أقل المجموعات الكردية ميلا للثورة، والعنف، إلا أنّ هذا لم يمنعهم من شعورهم تجاه قضيتهم القومية، ومحاولة حصولهم على مكاسبهم خصوصا مع الاستمرار بتجاهل قضيتهم، ومنعهم من تحقيق مكاسبهم، ولم تتمكن سوريا حتى الآن من التكيف مع حقيقة وجود أعداد كبيرة من الأكراد غير العرب داخل حدودها، وبتأثير الايديولوجية العربية مارست الدولة السورية التمييز ضد الأكراد على أساس العرق، وبسبب تشتت الأكراد السوريون على مساحة واسعة وانخفاض أعدادهم أصبحوا مجهولين على الساحة الدولية، أما على صعيد العلاقات بين أكراد العراق، وسوريا، فسادها نوع من التوافق، والانسجام، وروابط اجتماعية متينة، أما عن علاقتهم بالحكومة السورية، فهي سلبية؛ بسبب توجهات الأكراد في الدول المجاورة التي غالبا ما كانت ذات تأثير على أكراد سوريا، ومن ثم انتهجت سوريا سياسة تقوم على مصالحها الشخصية، والذاتية تتميز بالتضارب تجاه الأكراد عموما، مما جعلها تدعم الحركات الكردية في العراق، وتركيا أثناء عدائها مع بغداد، وأنقرة[١].

يبرز العامل القومي بوضوح بما يقدمه إقليم كردستان العراق من مساعدات ، ودعم كامل لأكراد سوريا خصوصا أن أكراد سوريا يتواجدون بمناطق محاذية لإقليم كردستان، وقد أكدت ذلك العديد من المصادر عن وجود دعم بين إقليم كردستان العراق، وأكراد سوريا عام٢٠١١م، وأصبح هذا الدعم بشكل علني حينما أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني عن تدريب مسلحين سوريين في أراضي الإقليم، كما أشارت المصادر لوجود دعم من إقليم كردستان العراق للمعارضة السورية مما سيكون له تأثير، وتداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي في المنطقة[٢].

٣- العلاقات العراقية – الإيرانية: حدثت في إيران انتفاضات كردية خلال الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٦م ،وتم إعلان "جمهورية مهاباد" الكردية، لكن بعد أحد عشر شهرا، عادت القوات الإيرانية للسيطرة على المنطقة، وبعد عام ١٩٥١م، دعم الأكراد حكومة محمد مصدق، بعد الانقلاب المدعوم من وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٥٣م ، كانوا على الجانب الخطأ، وأصبحوا ضحايا القمع، وعندما بدأت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، دعم الأكراد الانتفاضة معتقدين أن حرية أكبر ستكون ممكنة لهم، بوعود آية الله الخميني لهم ، لكنه خرقها بعد قيام حكمه، وقال: إنّ وضع الأقليات العرقية الخاص يتعارض مع العقيدة الإسلامية، ولذ قام بممارسة سياسة القمع ضد الأكراد.

---

(١) فايز عبد الله العساف، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٦٢.

(٢) حسين علي خضير علاوي العبيدي، مصدر سابق، ص٨٤.

تبدوا العلاقة بين الدولتين[•] غير مستقرة تحكمها العديد من العوامل الجيو سياسية إذ أن الجوار الجغرافي للعراق من الشرق مضطرب، وإن استقر في السنوات الأخيرة ما بعد عام ٢٠٠٣م، ومن أبرز المشاكل الجيو سياسية بين العراق، وإيران (الخلاف على الحدود ـ العامل الكردي)، وما يهمنا هو العامل الكردي، حيث يدخل في صميم المواجهة بين البلدين، فإن وجود الأكراد على جانبي الحدود يعد مصدر توتر، وصراع، وقد حدثت اشتباكات في مناطق عدة منها: خانقين، وقصر شيرين؛ بسبب التواجد الكردي على الحدود المشتركة، وبسبب عوامل السيادة كالتهريب، وانتقال السكان[١] .

يمكن أنْ نلحظ دور العامل القومي للأكراد في أنّ بعض الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة للنظام الإيراني تتخذ من المناطق الشمالية من العراق مقرا لها، وهما (الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب كومالا) حيث اتخذا من مناطق كردستان العراق ملاذاً أمناً لهما، كما ظهر حزب آخر باسم (حزب الحياة الحرة) يتحدى النظام الإيراني، واتخذ من جبال العراق النائية مقر له على الرغم من عدم تشكيله اي خطرا او تهديد حقيقي على النظام الايراني الا انه سمح لها ان تتعاون مع تركيا في العمليات العسكرية ، والتعاون الاستخباري؛ لضرب حزب الحياة، وحزب العمال الكردستاني التركي، ومن ثم كانت تلك المناطق مناطق لإثارة النزاعات، والصدامات بين الأكراد والحكومات كان دافعها الاول القومية الكردية[٢].

• – لم تستقر العلاقات ما بين الدولتين العراقية والايرانية على نمط واحد وقد اتسمت بالتعاون تارة والصدام والصراع تارة اخرى ولابد من الاشارة ان الصراع بين الدولتين ترجع جذوره الى الصراع الفارسي العثماني قبل تكوين الدولة العراقية الحديثة وغالبا ما كان الصراع بين الدواتين يأخذ ابعادا ايديولوجية وطائفية ومذهبية وقومية. لان العثمانيون يمثلون المذهب السني والفارسيون يمثلون المذهب الشيعي الاثنا عشري بشكل مغالى والعراق قد خضع لسيطرة الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية لأربعة قرون مارست كلاهما الورقة الطائفية الدينية لجر العراق الى الحرب الطائفية المذهبية والدينية ومما لاشك فيه كان العامل الطائفي بالإضافة الى العامل القومي لها اثاراهما على الدولتين، وهناك عوامل عديدة ذات ابعاد تاريخية وقومية وجغرافية لم تحسم وانتهت الى تقاطعات سياسية منها طرح كلتا الدولتين نفسيهما كقوة اقليمية رغبتا منهما في مزيدا من التوسع والقوة فايران زادت من طموحاتها الاقليمية وكانت ذات بعدين قومي ومذهبي(شيعي).المصدر، فهمي هويدي، التاريخ والدين في العلاقة بين العرب وايران، المركز العربي، ٢٠١٧/١/١٧، مقال منشور على الرابط :-

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art14.aspx

(١) حسين مصطفى احمد، مصدر سابق، ص٣٩١.

(٢) هنري جي. باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولية، ٢٠٠٩، ص١٩.

لابد أنْ نذكر ان النظم الحكومية واجهت المطامح الاثنوجرافية (القومية والدينية واللغوية) بسلسلة من الإجراءات اختلفت من نظام لآخر، ومن دولة إلى أخرى، وحسب الظروف الأمنية، والسياسية والتي منها :

أ- فرض حالة الطوارئ في المناطق، والمقاطعات ذات الأغلبية الكردية خاصة في فترات عدم الاستقرار، والاضطراب السياسي، والاجتماعي، وكذلك الإجراءات العسكرية المشددة تجاه الأفراد الذين ينتمون لأحزاب كردية، وحتى أولئك الأفراد المتعاطفون معها كانت تصيبهم بعض الإجراءات العقابية، والاحتوائية .

ب- القيام بعمليات عسكرية، وأمنية ضد الحركات الكردية، وهو ما حدث في العراق، وتركيا، وإيران.

ت- تشكيل نظم أمنية من خلال شبكات ارتباط مكونة من العشائر، والمنظمات الكردية الموالية للأنظمة الحاكمة سميت بأسماء مختلفة مثل (حراس القرى) لدى أكراد تركيا، و(أفراد الدفاع الوطني، أو الجحوش) لدى أكراد العراق، وبعضها لم تكن لديه تسميات معينة مثل الأحزاب، والشيكات الموالية للسلطات في إيران، وسوريا.

ث- هدف السياسات الدولية ضرب الأكراد بالأكراد تحت عناوين مذهبية ، وجهوية ، وقبلية، ودينية.

ج- عمليات التهجير للأفراد، والجماعات من القرى، والتجمعات السكنية إلى مناطق خارج البلاد، وفرض حالة الطوارئ، وإنشاء المناطق العسكرية بالإضافة إلى سياسات اجتماعية، وديموغرافية مثل تنفيذ سوريا (حزام اثني)عربي؛ لدعم الحدود السورية من أجل اضعاف الارتباط الكردي بحواجز من نوع آخر يسميه الأكراد الحزام العربي[1].

كل ذلك يدل على أهمية العامل الاثنوكرافي لدى الأكراد في حدوث الصدامات، والصراعات ، وحدوث الأزمات على المستوى الإقليمي بينهم، وبين الحكومات، وبما أنّه جزء من المقومات البشرية التي تقوم عليها الدولة، أو الإقليم لذا فإنه شكل في كثير من أجزائه عاملا سلبيا في دعم الأكراد بشكل عام، وأكراد العراق بشكل خاص في تطلعاتهم.

(١) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.

الفصل الرابع

مستقبل أقليم كردستان في ظل فشل محاولة الانفصال وصعود الجيل الثاني من سياسيي الاقليم

المبحث الأول: رؤية الجيل الثاني من سياسي كردستان لعلاقة الاقليم مع حكومة المركز

المبحث الثاني: علاقة سياسي الجيل الثاني مع تركيا وايران بعد فشل محاولة الانفصال عام ٢٠١٧

المبحث الثالث: اثر الخلافات بين قطبي الاقليم السليمانية واربيل على مستقبل الاقليم

تمهيد:

ان الوعي الكردي وصل الى مرحلة لا يتحمل معها أن يستمر الكرد بلا كيان قومي يمثلهم في البيئتين الإقليمية والدولية، لأن للكرد مؤسسات دولة من جامعات ومراكز بحوث وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ومؤسسات عسكرية وأمنية وعلاقات دولية، وهو ما يجعلهم أكثر تمسكاً بنتائج الاستفتاء الذي اجري في اقليم كردستان عام ٢٠١٧، على الرغم من جميع المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية شبة اقتصادية متمثلة بغلق المعابر الحدودية من جهة وتركيا وحظر الطيران الدولي في مطاري اربيل والسليمانية وبعض الإجراءات المالية المتخذة من قبل الحكومة والبرلمان العراقي. وهنا لابد من الوقوف على سياسة الجيل الجديد لسياسيي الاقليم لمعرفة الرؤى التي يمتلكونها تجاه الحكومة المركزية وعلاقتهم بدول الجوار الجغرافي بعد فشل استفتاء الانفصال عن العراق عام ٢٠١٧، واثر الخلافات الداخلية في الاقليم على مستقبل الاقليم، وهذا ما سنبينه بشكل مفصل في هذا الفصل.

المبحث الاول

رؤية الجيل الثاني من سياسيي كردستان لعلاقة الاقليم مع حكومة المركز

لم تتوقف مطالبة أكراد العراق بدولة مستقلة منذ مطلع القرن العشرين، حيث إن إقليم كردستان حمل اسم منطقة حكم ذاتي بعد توقيع اتفاقية مع الحكومة العراقية لكن السيطرة الفعلية ظلت بيد بغداد حتى اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وانشاء منطقة الحظر الجوي، وسيطرة الاكراد على الاقليم تعززت بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ورسخ الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ حيث وضع الاقليم بصفته منطقة حكم ذاتي له علم ودستور وحكومة وبرلمان، وان الحلم بدولة مستقلة لم يفارقهم لحد الان رغم الخلافات السياسية الداخلية والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقليم، وكان آخرها اعلان مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان المرقم (١٠٦) الصادر في ٢٠١٧/٦/٨ المتضمن اجراء استفتاء غير ملزم في يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ في المحافظات الثلاثة (دهوك وأربيل والسليمانية) فضلاً عن مناطق متنازع عليها يسعى الاقليم لضمها في محافظات (ديالى ونينوى وكركوك)، وقد أوصت المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في الاقليم بإجراء عملية الاستفتاء لتنفيذ وممارسة حق تقرير المصير للأكراد في إقليم كردستان وعملت من أجل تهيئة الظروف لعملية الاستفتاء.

اولاً: الدوافع الجيو سياسية للانفصال

من أهم الاسباب التي دفعت الاكراد بحسب وجهة نظرهم للمطالبة بإجراء الاستفتاء هي المعاناة من الظلم والاضطهاد التجاوزات الدستورية التي تسببها لهم الحكومة العراقية، واتهامهم لها بعدم تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، اضافة إلى أسباب أخرى ومنها تشكيل المجلس الاتحادي واقتطاع حصة الاقليم من الموازنة المالية الاتحادية[١]، ومنذ اجراء استفتاء اقليم كردستان العراق في ايلول ٢٠١٧، اخذت العلاقات بين الاقليم والمركز في التدهور السريع، والتوّتر المتنامي المتصاعد، واشتّد التصعيد في التوّتر والتأزيم وبلغ ذروته بعد اقرار الموازنة العامة، بالأغلبية البرلمانية وسط احتجاج ومقاطعة ومعارضة الكرد، وتم تخفيض حصة الكرد فيها من ١٧% الى ١٢% مع تثبيت غالبية المطالب الكردية باستثناء النسبة في الموازنة. وأخذت بعض الجهات النيابية

(١) علي هادي حميدي الشكراوي، استفتاء إقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي، مقال منشور على الموقع الالكتروني :- w.w.w.m.annabaa.org

الكردية في المزايدة على وجوب عدم مصادقة رئيس الجمهورية السابق فؤاد معصوم علي الموازنة، واقامة دعوى قضائية للطعن بها، واخيرا التلويح بمقاطعة العملية السياسية والخروج منها كاملا ووجوب تسريع الانفصال والاستقلال، وحسنا فعل النواب الكرد في حضور جلسات المجلس بقرار قيادي كردي، ودعا حزب مسعود برزاني(الحزب الديمقراطي الكردستاني) الى اجتماع موسع للمسؤولين الكرد في اربيل، من ممثلي الاقليم في الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي بضمنهم رئيس الجمهورية الكردي، في كل الاحوال سيكون قرار خروج الكرد من العملية السياسية اسوأ قرار سياسي بنتائجه الكارثية على الاقليم من قرار اجراء الاستفتاء(١).

ولو تتبعنا العلاقة بين الاقليم والمركز فأنها تتسم بالجمود والركود، إذ لم يتوصل الطرفان حتى الآن الى صيغة محددة وواضحة للتعامل فيما بينهما إذ ما زال الغموض وعدم الوضوح يسود علاقتهما، وهذا الواقع ساهم في عرقلة وتعقيد الجهود المبذولة لإقامة علاقة ما بين المركز ومحافظات العراق الاخرى في ظل وجود ارتباط قوي ما بين الفيدرالية ورغبة الاكراد في اقامة دولتهم الخاصة، فأي حديث عن اقامة أقاليم أو زيادة صلاحيات الادارة المحلية يثير شكوكاً بوجود مخطط لتقسيم العراق(٢).

أما كركوك التي تشكل ازمة ما بعد ٢٠٠٣ فأنها قد تولد نزاعاً يتخذ طابعاً أثنياً قد يمتد الى مناطق العراق الاخرى نظراً لأنها كانت مدار خلاف ما بين المركز والاقليم في المدة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، فقد اندفع الحزبان الكرديان الرئيسيان نحو تشجيع الاكراد الهجرة الى كركوك وهي خطوة فسرها سكان كركوك من العرب والتركمان على انها محاولة لضم جزء من اراضي كركوك على حسابهما، ولا تقف مطالب الاكراد في كركوك عند هذا المستوى بل أصروا على اجراء تطبيع (اعادة رسم الحدود وتوطين السكان السابقين) في المدينة وفق ما تنص عليه المادة ١٤٠ من الدستور واجراء احصاء للسكان واستفتاء حول مستقبل المدينة، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يسعى القادة الكرد الى ضم المناطق التي تسكنها اقلية كردية في محافظات ديالى والموصل وصلاح الدين ورسم حدود الاقليم الداخلية في العراق على اساس البعدين العرقي والديني، وهذا ما سيزيد على المدى البعيد احتمالية الصراع العرقي داخل الدولة خاصة في ظل محاولة البعض فرض قوانين معينة في اقليمه الخاص

(١) علي محمد اليوسف، كيف يلتقي الاقليم مع بغداد، بحث متاح على الرابط التالي :-
http://www.albadeeliraq.com/ar/node/1060

(٢) سعدون شلال ظاهر وآخرون، مصدر سابق، ص٦٥.

تتعارض مع حقوق الاقليات التي توجد في الاقليم ذاته او الانفصال فضلاً عن دعم الهويات العرقية والدينية في العراق، إن حل هذه المشاكل لا يتم الا من خلال اقرار الحقوق لكل الاطياف العراقية السياسية منها والثقافية والتي قد كفلها دستور العراق، إذ سيمكن هذا الاقرار للجميع من التمتع بحقوقهم في كل انحاء العراق(١).

إذ افرزت الحرب على الإرهاب وداعش واقعاً جديداً لحكومة اقليم كردستان من خلاله اصبحت المواجهة مباشرة ما بين " داعش" وإقليم كردستان ولاسيما في كل من محافظتي نينوى وكركوك وهو واقع افرزته انهيار القوات العسكرية الحكومية ولاسيما في مدينة الموصل، حيث استطاعت قوات البيشمركة صد هجمات " داعش" في بداية الأمر ومن ثم استطاعت القوات الكردية(البيشمركة) كسب بعض المناطق والتي كانت قبل احداث ١٠حزيران ٢٠١٤م واقعة خارج السيطرة الامنية لقوات إقليم كردستان، وبشكل عام بدت النخبة متفائلة باختيار نيجيرفان بارزاني رئيساً لإقليم كردستان، بوصفه رجلاً معتدلاً يبحث عن الامن والاقتصاد أكثر من سعيه لتسجيل نقاط سياسية على الخصوم، ومما يزيد من تفاؤل النخبة السياسية في العراق انه رجلاً يبحث عن حلول للمشاكل العالقة وفي الوقت ذاته يزيد من تفاؤل النخبة الانقسامات والانشطارات وتساقط الشعبية لدى جميع القوى السياسية في العراق التي برأيهم زادت من فرص التفاهم وايجاد الحلول للملفات العالقة، مع كل ذلك فلم يفت عدداً من النخبة التنويه ان الرئيس الجديد للإقليم لن يكون وحده في الكابينة اذ يتشارك مع مسرور بارزاني مهمة التفاوض مع الحكومة الاتحادية، وهذا الاخير عرف بحديته وجديته في التعامل مع الملفات القومية للأكراد فضلاً عن ذلك فإن نيجيرفان بارزاني محكوم بآليات حزبية لا يزال يقودها مسعود بارزاني الرئيس السابق لإقليم كردستان، كما أن نخب السليمانية بدوا أكثر تشاؤما من امكانية ان يتمكن الرئيس الجديد من حل مشكلات الإقليم الداخلية، ولاسيما المضي بتوحيد الادارتين في السليمانية واربيل مشيرين الى ان المشكلات بين المدينتين اللتين يقودهما الحزبان الرئيسان في كردستان، هي مشكلات تاريخية وعميقة يشكل تشكل ازمات مستمرة بين الادارتين حتى الآن، كما ان الخطاب القومي قلت حدته بعد نتائج الاستفتاء، ويحاول الكل التأقلم مع الواقع الجديد، وبالتالي فأن اعطاء السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية سلطة حل الخلافات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان وأيضاً التوجه لحل الخلافات بين الحكومة واقليم كردستان، كذلك التوجه الى عقد اتفاقات

(١) بهزاد علي ادم، الفيدرالية والكونفدرالية، الحوار المتمدن، العدد ٦٢٦، ٢٠٠٣.

مكتوبة وآليات رقابية وقانونية واضحة وشفافة لمساندة أي تفاوض قادم بين الإدارة الجديدة في الاقليم والنظام الاتحادي، فالقضية الكردية هي احدى اعقد العقد في طريق بناء دولة مدنية عراقية حديثة[١]، ان تأكيد نيجيرفان البارزاني بقوله، " إن استقلال إقليم كوردستان، من حق الشعب الكوردي، وحق تقرير المصير من اهداف الشعب الكوردي، و اصبح مفهوم جغرافية الدم من معطيات الحالة في دول الشرق الأوسط و بعد انتهاء داعش، يجب أن ننهي موضوع الحدود الذي حددته قوات البيشمركة بدمائها، وعليه يتم تحديد حدود كوردستان التي حررت بدماء البيشمركة بعد مرحلة داعش، سواء بقينا في الحدود العراقية، أو البقاء كإقليم كونفيدرالي" [٢].

حيث يرى الساسة الكرد أن إقليم كردستان عامل استقرار للعراق وأن كردستان ليس احد المشاكل التي يمر بها العراق ويأملون الساسة الكرد بعراق جديد يعتمد على القوانين والدستور بعد عام ٢٠٠٣م ولكن لم يتكون هذا العراق، وهناك تغير في مفهوم العراق قبل وبعد احداث سقوط الموصل، ولا يمكن العودة إلى الوضع الذي كان فيه الكرد عام٢٠٠٣، وان الاختيار ما بين الاستقلال والكونفيدرالية سيحدد مصير التفاهم مع الحكومة الاتحادية، في هذا الصدد قالت صحيفة التايمز البريطانية " إنه في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، و بعد انسحاب القوات العراقية من الموصل أصبح هناك منتصر واحد ضمن الحقائق الجغرافية وهو ان اقليم كردستان وقواته المسلحة هو الرابح ويسيطر بنسبة ٤٠% وفي حقيقة الصراع الدائر بين حكومة بغداد وإقليم كردستان، يكمن صراع حول المناطق الجديدة التي كسبتها حكومة الإقليم في الموصل وكركوك، وفي تصريحات لأكثر من مسؤول عراقي يسمي كسب المناطق الجديدة لصالح الإقليم بانه احتلال، وهو ما يرفضه رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بالقول ان الاكراد يحتلون بعض المناطق ان هذه المناطق ذات تاريخ كردي شأنها في ذلك شأن مدينة كركوك وهي مدينة كردية لا جدال في ذلك[٣].

ولم تختلف اراء الجيل الثاني في الاقليم فأن تصريح لاهور شيخ جنكي مدير وكالة المالية والمعلومات في إقليم كردستان يؤكد على ان النتائج المتحققة من تحرير مدينة الموصل من داعش

---

(١) علي طاهر حمود، النخبة الكردستانية : الدولة، الهوية، المواطنة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٩، ص٩.

(٢) نيجرفان البارزاني " علينا ان نحدد حدود إقليم كردستان بعد التخلص من تنظيم داعش، ٢٠١٧/٧/٢٥ متاح على الرابط التالي:- https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/2407201610

(٣) حارث قحطان عبدالله، توسيع الحدود في إقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠١٧، ص٨.

سيكون له نتائج مثمرة في إقليم كردستان باعتبار ان قوات البيشمركة هي واحدة من القوات التي ستساهم في تحرير مدينة الموصل(١).

وهو ما يعني حسب ريناد منصور الباحث في مركز كارينغي للشرق الأوسط " ان دلالات ما سيحدث في الموصل في خاتمة المطاف لن تقتصر على الموصل وحسب. فقد يكون ذلك ، بالنسبة الى الكرد على وجه الخصوص بمثابة الاختيار النهائي لمدى قدرة العراق على إدارة مجتمعاته المحلية بتنوعاتها الطائفية والعرقية بصورة فعالة ، وأداء وظائفه باعتباره دولة فيدرالية، إذا ان الكرد يخططون للمستقبل من الآن، وهناك عامل اخر يرغب الاقليم في ابعاد النفوذ السياسي والعسكري لحكومة بغداد عن حدود الاقليم، لاسيما في سلسلة التجارب والمشاكل التي خاضها الاقليم مع حكومة بغداد ، وقد عبر مسئول في مجلد أمن إقليم كردستان عن هذا الموقف خير تعبير عندما كتب في مجلة نيوزويك "أن مكونات الشعب العراقي لا يثقون ببعضهم مما ادى الى فشل فكرة مركزية الحكومة، وعليه يجب ان يعطي الحل للبديل وهو ان تنظم المحافظات شئنها بنفسها" (٢).

فإقليم كردستان وضع شعار حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على الطاولة ، وما دعوة مسعود البرزاني إلى استفتاء حق تقرير المصير إلا تعبيراً عن التطلع الى مثل هذه الدولة، والذي حصل يوم ٢٥ايلول، حيث جاءت النتيجة بصالح الاستقلال وبنسبة(٩٢%) لاسيما في ظل قناعته بأن العلاقة مع بغداد لم تعد مجدية مع تراكم الخلافات معها ، وسيطرة الإقليم على المناطق المتنازع عليها عقب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية " داعش" على الموصل وتحرير البيشمركة للعديد من المناطق ،حيث أصبح إقليم كردستان، أكثر من إقليم واشبه بدولة، على أرض الواقع حيث نجحت حكومة كردستان في تصدير النفط لأول مرة، ودون موافقة الحكومة المركزية في بغداد. على امتداد الخط الفاصل الذي يلتقي عنده سكان العرب من الكرد والعرب ، وتعد كركوك من أعقد القضايا الخلافية بين القيادة الكردية والحكومة المركزية ، وهي بموقعها الجيوستراتيجي، وثرواتها النفطية، وتنوعها الاثني تمثل تجسيداً للتوترات المستمرة لاسيما في ظل غياب حل وسط يقنع الجميع بما في ذلك الكرد ويعد مقبولا لديهم بدلاً عن التمسك بمطالبهم القصوى، ومطالب الكرد تتجسد في تحديد

(١) احمد عدنان الميالي، العلاقة ما بين بغداد وكردستان بعد الاستفتاء، مقال مطروح على الرابط التالي :-
https://almasalah.com/ar/news

(٢) ميثم غانم جبر، مصدر سابق، استفتاء انفصال اقليم كردستان-بين القبول والرفض، جامعة الصفوة الجامعة، ص٦٠٦.

حدود إقليم كردستان لتضم فضلاً عن المحافظات الكردية الثلاث كل من كركوك والمناطق المتنازع عليها في كل من الموصل وديالى وصلاح الدين وحتى واسط وهي تمتد تقريباً عبر حقول النفط ومخزوناته المعروفة وغير المستغلة.

فأن المطالب باستقلال الإقليم بدأت تتزايد تدريجاً، في ضوء التطورات الأمنية والسياسية الجارية في العراق، واحتلال «داعش» لمساحات شاسعة من البلاد واقتراب الخطر من حدود غرب وجنوب إقليم كردستان فضلاً عن بروز المشاكل المتعلقة بين الطرفين وازمة الثقة في علاقتهما وما نتج عن ظهور مشكلة الموازنة او مشكلة تصدير النفط والذي يعد مهماً لاقتصاد الاقليم ومن المؤكد أن احتدام الصراع الداخلي في العراق عموماً وصعوبة حل المشاكل، وتحديداً بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، شكلا مبرراً رئيسياً للإقليم في الذهاب بعيداً وطلب إعلان الاستقلال، فالخبير في الشؤون السياسية، ريبوار كريم، أوضح في حديث ل "الأخبار" أن السيناريو المطروح حالياً لإعلان الدولة الكردية، يبدأ بالاستقلال الاقتصادي أولاً، وبعدها يتجه نحو الاستقلال السياسي والجغرافي[١]، أعلنت الحكومة العراقية أنها لن تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان فيما يخص نتيجة الاستفتاء على الاستقلال الذي أجري معتبرة إياه « غير دستوري ».

وكان لرئيس الوزراء " السابق حيدر العبادي" [*] تصريح رسمي بذكره إن الحكومة المركزية في بغداد لن تجري محادثات مع حكومة إقليم كردستان بشأن نتيجة الاستفتاء (غير الدستوري) على الاستقلال الذي عقد شمال العراق. واتخذت الحكومة المركزية قرارات منها:

١. حضر الطيران الدولي في كل من مطاري اربيل وسليمانية، مع الايعاز بغلق المنافذ الحدودية مع دول الجوار الجغرافي.
٢. عدم التفاوض مع حكومة اقليم كردستان الا في ضوء شرطين هما الاحتكام الى الدستور العراقي والغاء نتائج الاستفتاء.
٣. عدم تعامل الكرد بمنطق واحد مع سائر الملفات السياسية المطروحة في بغداد.

---

(١) ريناد منصور، كيف ساعد الأكراد في إعادة الولايات المتحدة إلى العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٩ يونيو/حزيران،٢٠١٥، (تاريخ الدخول ١٨ كانون الأول ٢٠١٨) :-
.http://carnegie -mec.org/2015/06/29/ar-pub-60577

* - واكد في كلمة بثها التلفزيون العراقي (نحن غير مستعدين أن نتناقش أو نتحاور حول نتائج الاستفتاء لأنه غير دستوري وغير شرعي) .

وهذا الأمر ليس جديدًا، لكنه اتخذ بعد استفتاء سبتمبر/أيلول ٢٠١٧م بُعدًا مختلفًا تمثل بخصومة، بل بعداء بين طرفي القوة في كردستان: الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن في أربيل، والاتحاد الوطني الكردستاني المهيمن في السليمانية. كانت الخلافات بين الطرفين، ولاحقًا بينهما وبين حركة التغيير، تخضع للتقنين والسيطرة، لاسيما في مجلس النواب العراقي؛ إذ طالما شكَّلت القوى الكردية تحالفًا مؤثرًا يتكلم بصوت واحد، لكنها وجدت نفسها بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، متأثرة بشدة بتداعيات الاستفتاء والخلافات الجسيمة التي حدثت، والتي وصلت حد اتهام مسعود البرزاني لخصومه بالخيانة بسبب المعلومات عن دورهم في انسحاب البيشمركة من كركوك وتسهيل دخول القوات الحكومية إليها(١).

بطبيعة الحال، كان هناك ما يسر الكرد في ظل انقسامهم البيني، أن الحال ذاته بات ينطبق على الجميع، حيث انقسم السنة والشيعة أيضًا بين عدة تيارات، وبالتالي لم يعد التحالف الطائفي أو العرقي في البرلمان الحالي على الأقل جزءًا من سياق العمل السياسي، وقد استثمر البرزاني فوز حزبه بأعلى عدد من المقاعد بين الكرد، سواء في انتخابات مجلس النواب العراقي او البرلمان الكردي، ليذهب الى بغداد وفي جعبته ما هو أكثر من التوصية الإيرانية؛ حيث بات بمقدوره أن يفرض نفسه كجزء مؤثر من آلية اتخاذ القرار في بغداد، وفي ذلك هو سيعوض على الأقل، خسارة سباق التنافس على منصب رئيس الجمهورية الذي حظي به في نهاية المطاف برهم صالح، مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني، على حساب مرشح الديمقراطي، فؤاد حسين، الذي تولى لاحقًا وزارة المالية(٢).

ويبدو أن ذلك لن يكون نهاية المطاف فقد استفاد مسعود البرزاني من عودته السياسية إلى بغداد، واستثمر الهدنة مع الإيرانيين لضمان الموافقة الضرورية من جانب بقية القوى الكردية ولاسيما طرفي القوة في السليمانية (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير) وفي كانون الاول من عام ٢٠١٨، رشح كل من ابن أخيه، نيجرفان البرزاني، لرئاسة إقليم كردستان، و ابنه مسرور لرئاسة وزراء الإقليم، يدرك البرزاني بطبيعة الحال أن إيران تحظى بنفوذ واسع في السليمانية، وهو تأثير تقليدي مهم على الاتحاد الوطني ومن بعده حركة التغيير التي انشقت عنه في عام ٢٠٠٩، ولذلك،

(١) ميثم غانم جبر، مصدر سابق، ص٦٠٧.

(٢) كفاح محمود، سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. (تاريخ الدخول: ١٧ كانون الأول ٢٠١٨):-
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180902101932470.html

فلم يكن من قبيل المصادفة المحضة أن يُشرك البرزاني ابنه، مسرور، ضمن الوفد الذي رافقه إلى بغداد، كما أن ترشيحه للمنصب بعد عودته إلى أربيل كان أيضًا جزءًا من عملية الاستفادة من الزخم الجديد الذي اكتسبته العلاقات مع كل من بغداد وطهران، لتمرير صفقة الحكم الجديدة في أربيل، والتي سيتسلم فيها الجيل الثالث من العائلة البرزانية مقاليد الحكم في الإقليم، وبغضِّ النظر عن المكاسب التي تحققت للكرد من زيارة مسعود البرزاني إلى بغداد، فإن المهم في المقاربة الكردية الجديدة في العلاقة مع السلطة الاتحادية في العاصمة، يتمثل –حسب المصادر الكردية– في عنصرين أساسيين على الأقل:–

أ– أن يكون هناك توزيع جديد للسلطة، من خلال تأكيد الطابع الفيدرالي (الحقيقي) للدولة، وأن يكون دور الكرد في السياسة العراقية قائمًا على أساس الشراكة بين حكومة الإقليم وبين الحكومة المركزية، وليس فقط من خلال حضور الساسة الكرد في السلطة المركزية التشريعية أو التنفيذية.

ب– اعتراف بغداد بـ(المكاسب) التي حققها الإقليم منذ عام ١٩٩١ سواء كانت ذات أساس دستوري وقانوني أو كانت تحققت بحكم الأمر الواقع، ويشمل ذلك الوضع الميداني والعسكري والاقتصادي وكذلك العلاقات الخارجية، وسيكون هذا الاعتراف أساسًا للاستقرار وتجنب التصادم مستقبلًا.

وبعيدًا عن حسابات بغداد وفرص التعامل مع هذين العنصرين، فإن الظاهر أن المقاربة الكردية الجديدة ستفرض سياسة أكثر حذرًا في التعاطي مع التعقيدات العراقية الداخلية، وربما ستعتمد إلى حد ما على وجود "عادل عبد المهدي" في رئاسة الحكومة كفرصة لتحقيق استقرار في العلاقات، على أمل أن تقتنع بغداد بالمطالب الكردية التي قد تبدو بعيدة عن التحقق استنادًا إلى التجارب السابقة في العلاقة بين الطرفين[١].

ان الكرد اكتشفوا بعد فشل الاستفتاء، حقيقة تغافلوا عنها في حمّى الانتشاء، بضرورة اجراء الاستفتاء، والمجاهرة بالانفصال والاستقلال، في عرس استفتائي رفعت فيه الاعلام الاسرائيلية الى جانب علم الاقليم، وديس العلم العراقي بالأقدام من قبل بعض الافراد المهووسين بشعارات اقامة الدولة القومية للأكراد، انهم فقدوا دورهم المؤثر والمبادئ على بغداد، إذ لم يكن في وارد تفكير القيادة الكردية،

(١) ميثم غانم جبر، مصدر سابق، ص٦٠٩.

ان الاستفتاء سيواجه بردود افعال دولية رافضة لتوقيت اجرائه بأكثر صرامة من الحكومة العراقية، وليس في رفض حقّهم القومي فيه، (وهي قناعة راسخة في التفكير السياسي الكردي)، اكثر من ردود افعال الحكومة الاتحادية ببغداد التي كانت تنتظر ردود الافعال الدولية والاقليمية الرافضة بشدّة اجراء توقيت الاستفتاء، لتقوم بدورها في اتخاذ الخطوات التي بدت عقابية تجاه الاقليم بحسب تبريرات السلطة الكردية، التي كانت البادئة في الخطأ ليس على مستوى اجراء الاستفتاء بل في سلسلة مواقف كردية اتخذتها لم تكن تقيم ادنى اعتبار لحكومة بغداد فيها كالتصرف بالنفط وبيعه وتهريبه، واحتلال كركوك والسيطرة على المناطق المتنازعة عليها وغيرها كثير من التصرفات التي قام الاقليم بها كدولة مستقلة عن بغداد قبل ان يعود اقليما بعد الاستفتاء[١].

ان الخطأ ليس في مبدأ الاستفتاء وانما في الاصرار على اجرائه في توقيت لم تتقبله الدول الاقليمية والمجتمع الدولي(هذا خارج حسابات الموقف الامريكي المزدوج، وموقف اسرائيل المتحمّس المساند بلا تحفظ)، في وقت كانت الحكومة العراقية تخوض معارك شرسة ومصيرية في تحرير اراضيها من سيطرة داعش، فأقدمت حكومة الاقليم على احتلال كركوك ورفع علم الاقليم على مؤسساتها في خطوة استفزازية لبغداد غير مسبوقة، ان خطأ احتلال كركوك من قبل الكرد كان تحت هاجس ضرورة تأمين الموارد المالية للإقليم من نفط كركوك في حال اتمام الانفصال عن بغداد وانقطاع التمويل المالي عن الاقليم، والعمل بردود افعال عرقية لا مبرر لها في ضرورة تكريد كركوك ردّا على ما جرى لها من تعريب سابق من قبل صدام حسين، اي معالجة الخطأ بخطأ مماثل كلاهما انتهى بالفشل، من سوء تقدير وعدم قراءة الامور بصورة صحيحة هو اعتبار اجراء الاستفتاء كان مفجّر المشكلة المعقدة الحالية بين المركز والاقليم، وان الاستفتاء هو سبب وام كل المشاكل، لكن حقيقة الامر ان الاستفتاء خطأ من جملة اخطاء عديدة ارتكبها الكرد، ويتميّز الاستفتاء عنها كونه القشّة الي قصمت ظهر البعير ولا اكثر من ذلك[٢].

---

(١) كفاح محمود، سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨) :-
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180902101932470.html

(٢) ميثم غانم جبر، مصدر سابق، ص٦٠٨.

ثانياً: حركة الجيل الجديد، واستراتيجيته حتى عام ٢٠٢٣.

كانت هناك حركات معارضة لاستفتاء اقليم كردستان ومنها حركة الجيل الجديد وهي حزب سياسي تأسس حديثاً في إقليم كردستان العراق، وقد تم تشكيله في كانون الثاني ٢٠١٨، وقد أسسه شاسوار عبد الواحد، رجل الأعمال والمستثمر في إقليم كردستان، بعد أن ترأس حملة "لا الآن" ضد استفتاء استقلال كردستان في ايلول ٢٠١٧، وتقوم الحركة بحملات على منصة مكافحة الفساد ، وتحرير الاقتصاد، والتسامح الاجتماعي، وكانت جدالاته بأن توقيت الاستفتاء كان خاطئًا من الناحية السياسية والاقتصادية، وبعد ان برز نشاطها ومؤيديها تمكنت تلك الحركة من تأمين أربعة مقاعد في مجلس النواب العراقي في أول انتخابات لها في ايار عام ٢٠١٨ وثمانية مقاعد في برلمان كوردستان في الانتخابات الإقليمية في ايلول٢٠١٨ أي بعد عام من عملية فشل الانفصال، لتصبح رابع أكبر تجمع من بين ٤٠ حزباً سياسياً في برلمان كردستان، وفي ٣ ’ذار ٢٠١٩ مثل زعيم الجيل الجديد شاسوار عبد الواحد أمام محكمة السليمانية واعتقل بعد استدعائه بتهم تتعلق بالمادتين ٢٢٩ و ٤٣٤ من قانون العقوبات العراقي، وهذا ثاني اعتقال له قد اعتقل سابقًا في عام ٢٠١٧ لدعمه الاحتجاجات. جادل هو ومؤيدوه بأن هذه الاعتقالات كانت ذات دوافع سياسية ، مشيرًا إلى أن لديه شركات وقنوات تلفزيونية بارزة منذ عام ٢٠٠٧ ، لكن لم يتم القبض عليه أبدًا حتى عام ٢٠١٧ عندما أصبح لاعبًا سياسيًا مؤثرًا إلى جانب معارضة الانفصال.

ويقف إقليم كوردستان على مفترق طرق والقرارات التي تتخذ اليوم سيكون لها تأثير بعيد المدى في المستقبل، للإبحار بنجاح في هذه الأوقات الخطرة ، يحتاج الإقليم إلى حركة سياسية تتصور مستقبلًا جديدًا وحاسمًا: مستقبل يسعى إلى بناء كردستان شاملة وسلمية ومزدهرة حيث حقوق الإنسان والحريات الفردية وحقوق المرأة وتقاسم السلطة والتنمية الاقتصادية ، التسامح والرحمة من المبادئ التوجيهية للمجتمع، يجب أن تكون هذه الحركة حاسمة في دعمها لهذه القيم ، متجنبة أنظمة المحسوبية التي تضر المجتمع بشدة[١].

يحتاج إقليم كوردستان إلى إجراء تغيير جديد شجاع، غير خائف من مواجهة المشاكل الكبيرة والمعقدة التي تتطلب حوارًا بناءً مع الحكومة العراقية. تستطيع حركة الجيل الجديد حل المشاكل بين

(١)علي طاهر حمود، مصدر سابق، ص ٤٤.

أربيل وبغداد ووضع الدستور العراقي لمواطنينا[١]، وبروح الشفافية والانفتاح، اعلنت حركة الجيل الجديد عن أهدافها السياسية من خلال إطلاق هذه الخطة التفصيلية عام ٢٠١٨، لمدة خمسة عشر عامًا. بالاعتماد على خبرة العديد من المستشارين، تحدد هذه الخطة ثلاث مراحل من التطوير لأهم أجزاء المجتمع الكردي[٢]. حيث يسعى الجيل الجديد إلى تشكيل حكومة أغلبية قادرة على تنفيذ أجندة سياسية متماسكة وتقدمية لإنهاء هذه الممارسة[٣]، على عكس الأحزاب القديمة ، فان النجاح أو الفشل يقاس برفاهية المواطنين وليس بثروات قيادة الحركة، إذا فشلنا في هذا الصدد ، فلا ينبغي أن نظل في السلطة[٤].

يتطلب برنامج السياسة هذا الذي مدته خمسة عشر عامًا والذي قدمته حركة الجيل الجديد الانسجام والاستقرار ليكون ناجحًا، إن ضمان السلام والتعايش أمر أساسي في هذه الخطة التي وضعتها الحركة لضمان نجاحها وتقدمها دون ان تدخل في صراعات ووفقاً لخطتها تحاول ان تكون قريبة من الشعب لتحقيق طموحاته بالحرية وتقسيم الثروات .

تم تقسيم خطة الخمسة عشر عامًا لحركة الجيل الجديد إلى ثلاث مراحل مختلفة لكل قطاع: خطة لمدة عام واحد وخطة لمدة أربع سنوات وخطة لمدة خمسة عشر عامًا ومع الاعتراف بأن بعض النقاط الدقيقة ستتغير مع تكيف لظروف المستقبل، فإن القيم المتأصلة في هذه الخطة – الشفافية والحكم الرشيد والمساءلة والاستقرار – لن تتغير كقوة سياسية جديدة ، نقدم رؤية تتطلع إلى إقليم كوردستان مستقر وتقدمي ومزدهر ونطلب من شعب كردستان مساعدتنا في تحقيق هذا الهدف.

ومن ابرز ما طرحته حركة الجيل الجديد في استراتيجيته كالاتي[٥]:

أ: التعايش السلمي والتسامح في الاقليم

١. خلق جو من التعايش والتسامح يضمن مجتمعًا متنوعًا وشاملًا بين المواطنين من مختلف الجماعات العرقية والدينية ، وجميعهم يحملون حقوقًا ومسؤوليات متساوية. تنبع من إنسانيتنا المشتركة ولا تُمنح على أساس الدين أو العرق أو الجنس.

---

(١)اياد رشيد محمد وأخرون، مصدر سابق، ص ٦٠.

(2) Azad Talabani, Second Generation and Regional Strategy, Berlin, translated by Hana Magakia, 2019, p.302.

(٣)علي طاهر حمود، مصدر سابق، ص٥٧.

(4) Azad Talabani, a previous source, p.321.

(٥) خورشيد دلي، كردستان العراق بين ارث البرزاني وجيل الابناء، مقال منشور على الرابط:-
https://www.aljazeera.net/opinions

٢. فنحن جميعًا من هذه المنطقة والبلد يجب أن نحترم بعضنا البعض ونضمن ألا يصل التنافس بيننا إلى النقطة التي نقوض فيها هويتنا المشتركة أو نعتمد على القوى الخارجية لحل خلافاتنا.

٣. تطوير الوطن هو الواجب الأول والأخير علينا كمواطنين وكأحزاب سياسية، إن الحفاظ على السلام داخل حدود إقليم كوردستان هو مسؤوليتنا بالكامل، بغض النظر عن الانتماء الحزبي لنا.

ب: نبذ القوة في المناطق المتنازع عليها

١. لم تتمكن أي حكومة أو قوة عسكرية من حل المشكلة باستخدام القوة[*].

٢. يجب على الأكراد احترام جميع الأعراق والأديان والطوائف الأخرى في هذه المناطق.

٣. سيُظهر توفير الحكم الرشيد الفائدة الإيجابية للعيش تحت مظلة حكومة إقليم كردستان.

٤. . يجب على الأكراد استخدام خطاب التعايش.

ج: استقرار إقليم كردستان وتقدمه

١. نحتاج إلى علاقة قوية بين اقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد وستستفيد منطقتنا من عراق ديمقراطي مسالم، وعلينا أن نهدف إلى بناء شراكة متبادلة المنفعة مع الحكومة في بغداد.

٢. تتمثل استراتيجية الجيل الجديد في أن يكون للمنطقة علاقة قوية ومفيدة للطرفين مع عراق ديمقراطي ، حيث يحترم كل منهما مؤسسات الآخر.

د: بناء علاقات مع دول الجوار الجغرافي

١. لم يكن لإقليم كوردستان علاقة جيدة مع الدول المجاورة ، وخاصة إيران وتركيا.

٢. يجب أن تكون هذه العلاقة قائمة على الاحترام المتبادل. مصير اقليم كوردستان مرتبط بتلك الدول.

٣. يتوقف التطور الناجح للإقليم على وجود علاقات تجارية إيجابية واستقرار الوضع الأمني معها

٤. عندما يكون في السلطة ، سيحاول الجيل الجديد تقوية هذه العلاقات دون التنازل عن أي من استقلاليته. في المقابل، على إيران وتركيا احترام إقليم كوردستان وحكومته وشعبه ومعاملته ككيان ذي سيادة[١].

---

* وآخر من حاول ذلك هو صدام حسين الذي فشل في فرض إرادته على المنطقة المحيطة بكركوك أو على إقليم كردستان ، حتى مع وجود مليون مقاتل ومسلح، ينبع السلام في هذه المنطقة المتنازع عليها من الالتزام بالتسامح والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

(١) خورشيد دلي، كردستان العراق بين ارث البرزاني وجيل الابناء، مقال منشور على الرابط : -
https://www.aljazeera.net/opinions

فان اهداف حركة الجيل الجديد نحو الاستقرار السياسي والسلام يؤديان إلى التنمية الاقتصادية و إنها مسألة ذات أهمية أساسية للجيل الجديد، لأنه بدون اقتصاد قوي، لا يمكنهم إدراك الإمكانات الحقيقية لإقليم كوردستان، لذا فان ما تطرحه من خطة مستقبلية من اجل تغير الواقع السياسي والاقتصادي في الاقليم.

المبحث الثاني

علاقة سياسي الجيل الثاني مع تركيا وايران بعد فشل محاولة الانفصال عام ٢٠١٧

أظهر الاستفتاء الذي أُجري في (إقليم كردستان العراق) في تجربة مباشرة أولى حصلت في ٢٥ أيلول ٢٠١٧م أنّ الأكراد يسعون إلى الاستقلال وإلى إقامة دولة تتمتع بحكم ذاتي لأسباب معنوية وعملية على حد سواء، ويستقي هذا المسعى جذوره أيضاً من أحداث تاريخية ووعود لم تفِ بها الحكومة العراقية، من الناحية المعنوية، تستند حجج الأكراد إلى ثلاثة أسس:

الاساس الاول: الحق في تقرير المصير.

الاساس الثاني: تاريخ من القمع، شمل إبادة جماعية على يد حكومات عراقية متعاقبة.

الاساس الثالث: واقع أنه على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية أقام أكراد العراق منطقةً مستقرة ومسالمة وديمقراطية نسبياً ومتسامحة لا تطرح تهديداً على الدول المجاورة.

وبالفعل، خلال السنوات القليلة الماضية، كان (إقليم كردستان العراق) واحةً من الاستقرار وسط أعمال العنف، حيث واجهت العراق وسوريا ودولاً أخرى في المنطقة حروباً وإرهاباً، كما شكّل (إقليم كردستان) ملاذاً لنحو مليوني لاجئ – معظمهم من العرب وليس من الأكراد – ومن جهتهم أثبت المقاتلون الأكراد أنهم خصم شرس في المعركة ضد تنظيم (داعش)[١].

ومن وجهة نظر أربيل، ترتبط الحجة العملية بعدم كفاية اتفاق الحكم الذاتي المبرم مع بغداد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وبعبارة أوسع، لا تريد كردستان، بفضل استقرارها وفعاليتها في محاربة تنظيم (داعش)، أن يتمّ اعتبارها من المسلّمات والتقليل من شأنها وعلى وجه الخصوص، يتمحور استياء الأكراد حول تصوّرهم بأنه لا يتمّ تقاسم الإيرادات النفطية بشكل عادل، والحاجة إلى استفتاء موعود حول كركوك وأراضٍ أخرى يطالب بها «إقليم كردستان»، إلى جانب الدعم غير الكافي للقوات المسلحة الكردية – "البيشمركة" – على شكل أموال وتدريب وأسلحة، وهناك سبب آخر للاستفتاء، كان قد أعرب عنه رئيس «حكومة إقليم كردستان» مسعود بارزاني ومستشاروه، ينطوي على تنامي الخلاف العرقي بين الأكراد والعرب، لا سيما في وقت يهيمن فيه العرب الشيعة على الحكومة

---

(١) مايكل نايتس، ديفيد بولوك، و بلال وهاب، بعد الاستفتاء الكردي: التداعيات الإقليمية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، متاح على الرابط التالي :-

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/after -the-kurdish -referendum-regional-implications

في بغداد. ويؤكد قادة كردستان أيضاً أن النفوذ الإيراني الكبير أساساً في العراق آخذ في الازدياد، وهي ديناميكية قد تعقّد التعاون بين بغداد وأربيل بشكل أكبر، والأسوأ من ذلك، قد تعرّض الأكراد للقمع مرة أخرى(١).

ومن الواضح أن قادة (إقليم كردستان) تصرفوا انطلاقاً من خوفهم من ألا تساهم ترتيبات الحكم الذاتي، بما أنها لم تتحقق بعد، سوى في تأزيم الوضع في المستقبل، كما أنهم شعروا انطلاقاً من اعتقادهم بأنه تتمّ تقوية القوات المسلحة العراقية، بأن تأثيرهم على قضية كركوك قد يضعف، مما يعزّز احتمال حصول مواجهة عسكرية مستقبلية مع بغداد حول الأراضي المتنازع عليها، وبطبيعة الحال، تقدّم الحكومة العراقية حججاً مضادة لهذه الادعاءات، ولكنها ترفض اليوم التفاوض بشأن خلافاتها مع (حكومة إقليم كردستان)(٢). وإذا استؤنفت هذه المفاوضات في نهاية المطاف، كما يجب أن يحصل، يقول زعماء (حكومة الإقليم) بصورة غير علنية إنها قد تشمل حدوداً معيّنة بين العراق وكردستان، بما فيها تلك حول كركوك. وحتى قبل ذلك، فإن كردستان مستعدة لبدء حوار مع بغداد حول تسويات محتملة بشأن أمن الحدود وضبط المطار، وأخيراً – من المهم أن يؤخذ هنا في عين الاعتبار التداعيات الإقليمية وحدود الأراضي – إن الاستفتاء لا ينطبق سوى على (إقليم كردستان العراق)، وليس على السكان الأكراد في سوريا أو تركيا أو إيران(٣).

البعد الجيو سياسي للموقف الاقليمي من الانفصال

يبدوا ان اتخاذ اقليم كردستان موقف الانفصال والاستفتاء عليه لاقامة دولة غير مدروس بل هو تلبية لطموحهم منذ سنوات بالانفصال ولكن الاقليم لابد من النظر الى دول الجوار الجغرافي والذي تمثل انطلاقة الاقليم نحو العالم الخارجي ليبدأ علاقاته التجارية والسياسية ومن غير المنطقي ان تكون تركيا وهي الدولة المعارضة لأكرادها بالاستقلال بأن ترحب بما تقوم به كردستان العراق من وجهة نظر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لم يكن الاستفتاء مُرحّباً به نظراً إلى الروابط القريبة على نحو آخر بين تركيا و«حكومة إقليم كردستان» والمسألة المعقدة للعلاقات المتوترة بين أردوغان

(١) عباس فاضل عطوان، العلاقات العراقية – التركية وتأثيرها على اقليم كردستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ١٥، ٢٠١٩، ص١٦٣.

(٢) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٦٠ ،جامعة بغداد، ٢٠١٥ ، ص١٤٤.

(٣) عباس فاضل عطوان، المصدر السابق، ص١٦٤.

والشعب الكردي في تركيا، أما إيران فتعارض بشدة أكبر الخطوات التي تتخذها كردستان تجاه الاستقلال، وتخشى من فقدان نفوذها هناك واحتمال نشوء مخافر عسكرية أمريكية أمامية جديدة على حدودها. كما ادّعى الزعماء الأتراك والإيرانيون أن يداً إسرائيلية تعمل في كردستان.

كما يُعزى توقيت الاستفتاء جزئياً إلى الرغبة في إقامته قبل أن يتحوّل التوازن العسكري لصالح العراق الفدرالي، ولكن السياسة المحلية الكردية هي التي أمْلَت الموعد الذي اجري به الاستفتاء في ٢٥ ايلول عام ٢٠١٧، وهناك أيضاً مسألة الرئاسة، حيث تجاوز رئيس (حكومة إقليم كردستان) مسعود بارزاني مدة ولايته القانونية في عام ٢٠١٣، ورأت قيادة (حكومة الإقليم) ضرورة تحقيق إنجاز مهم قبل انتهاء رئاسة بارزاني، و بعد فشل عملية الانفصال من قبل (حكومة إقليم كردستان)، لا بدّ من التركيز على دور تركيا في أي عقوبات تُفرض على الأكراد، وما كانت العقوبات لتكتسب أهميةً لو كانت إيران والعراق هما فقط من يفرضانها على الأكراد، غير أن دخول تركيا على الخط يجعل الوضع في غاية الخطورة بالنسبة للأكراد العراقيين. فقد سخّرت هذه الجهات جهودها وقدراتها كافة من خلال التحالف مع الرئيس أردوغان: اذ إنّ دعمه هو الذي سمح للأكراد الذين لا يملكون منفذاً بحرياً بتصدير النفط وتجاهل قوانين بغداد(١).

١. الموقف التركي من الانفصال

إن البعد الجيو سياسي لانفصال اقليم كردستان تأثر وبشكل كبير بسياسة اردوغان وموقفه من التعاون مع الاقليم كما ستغيّر قواعد اللعبة بالنسبة لـ «حكومة إقليم كردستان» بإمكانه أن يوقف كافة إيرادات الحكومة من النفط والجمارك، مما يترك الإقليم مفلساً ومعزولاً عن العالم. لأنها تمثل الرئة الاقتصادية في عمليات التصدير للنفط والغاز الطبيعي، شعوره باستياء كبير وبإهانة شديدة من أن (حكومة إقليم كردستان) لم تفاجئه بموعد الاستفتاء فحسب، بل أجرته رغم اعتراضاته القوية، يجب على الدبلوماسية الأمريكية والكردية أن تركز على تهدئة أردوغان، والحكومة العراقية أيضاً، من خلال التقليل من شأن مخاطر التحركات الكردية الأحادية الجانب تجاه الاستقلال أو ضم المناطق المتنازع عليها مثل كركوك، ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن ترى حليفاً لها، (حكومة إقليم كردستان)، يُهزم على يد إيران وتركيا في خطوة ستكون مشجعة لإيران، كما أنه ليس من مصلحة واشنطن أن ترى موسكو تهيمن على الوساطة في هذا الموضوع.

(١) أحمد الميالي، الجوانب الدستورية والقانونية لاستفتاء انفصال اقليم كردستان العراق، صحيفة المدار، العدد٤١٥٢، بغداد، ١١حزيران ٢٠١٧.

إذ يتسم الموقف الخارجي بشأن أقليم كردستان والمتمثل بالموقفين التركي والايراني من تطورات الاحداث في العراق وكردستان واتساع نطاق إقليم كردستان في ضم مناطق جديدة على حسب الحكومة المركزية في بغداد ، ولاسيما ان كلا البلدين فيهما أقلية كردية ، وسوف نستعرض موقف الدولتين، إذ تمثل الموقف التركي بما يأتي إذ بعد فرار الجيش العراقي من الموصل امام قوات تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في ١٠حزيران، طلب مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان العراقي من البرلمان الكردي في اربيل الاعداد لاستفتاء على الاستقلال، وعلى الرغم من تركيا اليوم تجمعها بكردستان العراق علاقات اقتصادية وثيقة من خلال أنابيب النفط الجديدة التي تمر إلى تركيا، واليوم مع تصاعد قوة (داعش) تلعب كردستان العراق دور المنطقة العازلة التي تفصل تركيا عن باقي العراق المضطرب[١]، فإن مبدأ تقسيم العراق أمر مرفوض لتركيا لما يسببه من مشاكل قد تنعكس عليها، فضلاً عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، وهو ما يجعلها تعتبر الاستفتاء "مسألة أمن قومي"[٢].

ولذلك تتصاعد التصريحات والمواقف التركية، حيث بدأت بتحذير وزير الخارجية من "حرب أهلية عراقية"، مروراً بتهديد رئيس الوزراء ب "الردود التركية" وتقريب موعد اجتماع مجلس الامن القومي إلى تاريخ ٢٢/أيلول عام ٢٠١٧، ووصولاً لإجراء القوات المسلحة التركية تدريبات عسكرية قرب معبر الخابور الحدودي مع العراق، رغم حرص أنقرة على العلاقات الجيدة التي تربطها بالبارزاني، فإنها تلمح وتصرح بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مشروع "إعلان دولة مصطنعة" على حدودها، حيث تملك عدة أوراق ضغط فاعلة في مواجهة الإقليم، أهمها[٣] :

أ- الملف الاقتصادي حيث تعتبر تركيا الرئة التي يتنفس منها الإقليم -في ظل خلافاته مع الحكومة المركزية- عبر التجارة البرية البينية، ومرور خطوط النفط عبر أراضي تركيا إلى العالم الخارجي. ومع تهديد طهران بغلق الحدود البرية مع الإقليم، وفي ظل حديث أنقرة عن "ردود فورية" على الاستفتاء إن تم؛ يمكن تصور أن الملف الاقتصادي سيكون ذا أولوية.

(١) دويل مكمانوس، الازمة العراقية تحالفات جديدة، جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٤/يونيو/٢٠١٤.

(٢) حارث قحطان عبدالله، مصدر سابق، ص١٤.

(٣) بنيامين كسكين، تركيا والأكراد وكيف تعاملت مع المسألة الكردية، (رؤية تركية) مجلة دورية محكمة في الشئون التركية والدولية، العدد ٤، ٢٠١٧، ص٦.

ب- العلاقات السياسية، حيث تربط أنقرة اربيل منذ سنوات علاقات طيبة تقترب من التحالف، على خلفية التوافق في مواجهة حزب العمال الكردستاني والخلافات المشتركة مع بغداد، ويمثل احتمال تخفيض أو اهتزاز هذه العلاقات ورقة ضغط بيد أنقرة.

ت- القوة العسكرية، وهي ورقة لم تلوح بها أنقرة إلا مؤخراً إلا أنها كانت ماثلة دائماً من خلال الوجود العسكري في معسكر بعشيقة والعمليات الجوية المتكررة ضد معاقل الكردستاني في جبال قنديل(١).

٢. الموقف الايراني

يزداد قلق إيران من محاولة إقليم كردستان العراق إجراء استفتاء حول دولة كردية مستقلة. وينتج هذا القلق عن عاملَين.

أ- سيشجّع إعلان دولة كردية مستقلّة الانفصال داخل الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

ب- قد تقوّض دولة كردية جديدة طموح إيران بتأسيس "هلال شيعي" يمتدّ من طهران إلى بغداد فدمشق وبيروت، لأنّ الدولة الكردية قد تتمتّع بعلاقات أفضل مع الشركاء السنّة في المنطقة بدل إيران، نظرًا لانتشار السكّان الأكراد عبر تركيا وسوريا والعراق، سيتردد صدى استقلال الأكراد العراقيين عبر المنطقة، فعلى سبيل المثال، قد يثير النزعة القومية في محافظة كردستان في إيران التي تشترك في حدود طويلة مع كردستان العراق، تغذّي خوف إيران ذاكرة تأسيس الجماعات السياسية الكردية الإيرانية لجمهورية مهاباد في إيران عام ١٩٤٦ وبرزت جمهورية مهاباد كنتيجة لوجود قوّات سوفياتية في شمال يران، وبالرغم من أنّ إيران أعلنت حيادها خلال الحرب العالمية الثانية، إلّا أنّ الأكراد الإيرانيين استفادوا من الاضطراب السياسي، وبعد ١١ شهرًا فقط من وجود جمهورية مهاباد، أطاحت بها الحكومة الإيرانية وتمّ إعدام رئيسها قاضي محمد في ٣١ آذار ١٩٤٧ في إحدى الساحات العامّة(٢).

وتجلى الموقف الايراني في عدة قضايا اتجاه اقليم كردستان وحدودها، او بمعنى توسيع حدود اقليم كردستان، وينبع الموقف الايراني من استراتيجية ايران اتجاه دول المنطقة والاقليم، هناك تحدي اقليمي يتصاعد أثره على العلاقات بين اقليم كردستان العراق وايران وهو نشاط الاحزاب الايرانية

(١) حارث قحطان عبدالله، مصدر سابق، ص١٥.

(٢) سروار عبدالله، لماذا تعارض إيران الاستفتاء في إقليم كردستان العراق، محاضرة القاها على طلبة كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية على الرابط التالي :- https://www.washingtoninstitute.org

الكردية المعارضة وطبيعة علاقاتها مع حكومة الاقليم والحزب الديمقراطي الكردستاني والموقف الايراني ازاء نشاطاتها المعادية في ايران. و تتجدد المواقف الايرانية هي مواقف شبيهه نوعا ما بالمواقف التركية والمتعلقة والمعبرة عن خشيتها على الامن القومي الايراني وتحذر بالوقت نفسه من مغبة الاضرار به عبر التحذيرات التي يطلقها مسؤولين امنيين ايرانيين تجاه حكومة اقليم كردستان، حيث بدأت ايران تصعد الموقف اتجاه اقليم كردستان وتعود ذريعة المواقف التصعيدية والتهديدات الايرانية لإقليم كردستان الى وجود مقرات لكثير من تلك الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة داخل اراضي الاقليم ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (حدكا) وعصبة كادحي كردستان (كومه له) وحزب الحياة الحرة (بزاك) وحزب كردستان (باك) وتقع مقرات اثنين من تلك الاحزاب في مدينة كويسنجق التابعة لمحافظة اربيل ومنطقة زركويز التابعة لمحافظة السليمانية يستشعر الساسة الاكراد في اقليم كردستان، من الموقف الايراني ، حيث يعتبرون أن ايران هي العدو رقم واحد ضد انفصال الإقليم من العراق وبدأت اصوات الساسة الكرد، باتهام ايران انها تعارض حق تقرير المصير التي اقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية هذه الاتهامات كما نسمعها اليوم وبصوت عال نابعة من صراحة السياسيين الايرانيين الى قمة الهرم من معارضتهم لمثل هذه الخطوة التي تهدد الاستقرار في ايران المنطقة باسرها(١).

لاشك ان للبعد العقائدي، دور مهماً في رفض توسيع حدود اقليم كردستان او الانفصال الكلي ، فالاستراتيجية الايرانية تحاول تحقيق الهلال الشيعي والممتد من ايران ومرورا بالعراق ووصولاً الى سوريا ولبنان، إذ إن ثمة مصلحة استراتيجية إيرانية ترى في العراق منطلقاً مهماً للتوغل الإيراني في باقي دول المنطقة، سواء باتجاه سوريا، أو لبنان، والأردن ودول الخليج، حيث استند الدور الإيراني في العراق إلى البعد العقائدي المذهبي، ويتمثل هذا الموقف المذهبي بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار الإيرانيين الوافدين إليها، على هذا الأساس لا تبدو إيران متحمسة للدعوات التي تطلقها بعض الأطراف العراقية لتقسيم العراق إلي ثلاث دويلات كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، إذ إن ذلك يمكن أن يهدد مصالحها على المدى البعيد، لاسيما لجهة الارتدادات الداخلية المتوقعة لهذا الخيار، فضلا عن ان ايران تطمح بإبقاء بالنفوذ في العراق نفوذا ايرانياً خالصاً بعيد عن النفوذ المتوقع لأمريكا او دول اقليمية متنفذ ترغب بادوار سواء في العراق

(١) حمزة الجنابي، موقف ايران من انفصال الاقليم، صحيفة الزمان، ٢٠١٥/٦/١٤.

أو سوريا مثل تركيا والسعودية هذا من جانب، ومن جانب اخر ربما يعزز استقلال اقليم كردستان العراق من طموحات أكراد إيران في تأسيس دولة كردية، بما قد يخلق حالة عدم استقرار داخل إيران في الوقت الحالي، ومن هنا، يمكن تفسير حالة التوتر التي اتسمت بها العلاقات بين إيران ورئيس إقليم كردستان العراق، مسعود برزاني، بسبب التلميحات المتكررة التي وجهها الأخير بخصوص إمكانية تأسيس دولة كردية في الشمال وكان نائب القائد لعام للحرس الثوري الايراني سردار حسين سلامي، قد هدد في تموز من عام ٢٠١٦ اثناء خطبة صلاة الجمعة لقادة اقليم كوردستان بالالتزام بتعهداتهم، محذراً بدأ تدمير كل نقطة تشكل تهديدا على الجمهورية الاسلامية الايرانية، بدون اي تردد"[١].

(١) سروار عبدالله، لماذا تعارض إيران الاستفتاء في إقليم كردستان العراق، محاضرة القاها على طلبة كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية على الرابط التالي :- https://www.washingtoninstitute.org

المبحث الثالث

أثر الخلافات بين قطبي الاقليم السليمانية واربيل على مستقبل الاقليم

ازدادت حدة الخلاف بين حزبي "الديمقراطي الكردستاني" بقيادة "مسعود البارزاني" و "الاتحاد الوطني الكردستاني" بقيادة ورثة "جلال الطالباني" المسيطران على المشهد السياسي في كردستان العراق ، واتّخذ "مسعود البارزاني ، من الذكرى السنوية الأولى لسيطرة القوات الاتحادية على محافظة كركوك الغنية بالنفط ، وطرد قوات البيشمركة الكردية منها، مناسبة لتجديد هجومه على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد خسارة الكرد لمدينة كركوك وجهت الأنظارَ إلى عمق الخلافات بين السليمانية وأربيل، وهي خلافات عميقة تتفاعل على وقع الاستقطاب الحزبي، والانقسام الجغرافي، والتنافس على السلطة والثروة، والأبعاد الإقليمية، لقد أظهرت الاتهامات المتبادلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاتحاد الوطني الكردستاني عقب خسارة كركوك؛ مدى هشاشة العملية السياسية الجارية في إقليم كردستان العراق، رغم مرور أكثر من ربع قرن عليها، كما وأظهرت مدى خطورة أحوال المشهد السياسي الكردي واحتمال تفجره في أي وقت، خاصة في ظل الاختراقات الإقليمية التي ساهمت على الدوام في جعل التاريخ الكردي حافلا بالحروب الداخلية وبالعداوات، بل وبالخيانة، إذ لا تزال كركوك بعد سنوات من انتزاعها من سيطرة البيشمركة وسيلة مثلى لاستثارة المشاعر القومية لأكراد العراق واستمالة الشارع الكردي غير المرتاح لطريقة إدارة الإقليم وأسلوب حكمه، وقد سبق أن عبّر عن غضبه من الأوضاع المعيشية الصعبة في مظاهرات عارمة شهدتها عدّة أنحاء من كردستان العراق، إذ قال "مسعود بارزاني" في رسالته على ما أسماه "خيانة ١٦ أكتوبر" [١]، كركوك يجب أن تعود مدينة للتعايش السلمي والعيش المشترك والإدارة المشتركة مع تأكيدنا على الهوية الكردستانية للمدينة". حيث كانت المدينة عندما دخلتها القوات الاتحادية قبل عام تحت سيطرة حزب الطالباني والشقّ الخاضع لإمرته من قوات البيشمركة، وأضاف مسعود البارزاني ، أن حفنة من الناس قد خانوا شعبهم وسلموا أراضي كردستان، ولولا الخيانة لما كان جرى ما جرى قبل عام". ومن جهته دعا مستشار مجلس أمن إقليم كردستان، مسرور البارزاني، أكراد العراق إلى عدم نسيان أحداث منتصف تشرين الاول من عام ٢٠١٧، ويصف ما جرى آنذاك بالمؤامرة وبأكبر خيانة

(١) خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية...الأسباب والمألات، مقال منشور على الرابط التالي:- https://www.aljazeera.net/opiniog

لحق تقرير المصير لقومية عانت من أعتى أنواع الظلم"، من جهتها أكدت قيادات "الاتحاد الوطني" ، أن "المسألة لم تكن خيانة وتسليما وأي شيء من هذا القبيل، بل إن الحكومة المركزية والحشد الشعبي قرّرا مهاجمة كركوك وبقية المناطق ، والبيشمركة قرّرت الانسحاب حقنا للدماء وحفاظا على حياة المواطنين وعلى كركوك والمدن الأخرى من الدمار[١].

فمنذ انشقاق الراحل جلال الطالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الراحل الملا مصطفى البارزاني عام ١٩٧٦، ومن ثم تأسيسه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني؛ ظلت العلاقة بين الحزبين تخضع لقواعد التنافس والصراع، وعندما فرض الحظر الجوي على شمال العراق عام ١٩٩١ (إثر غزو الكويت)؛ تأسست إدارتان في الإقليم: الأولى في السليمانية معقل الطالباني، والثانية في أربيل معقل مسعود البارزاني (نجل مصطفى البارزاني وخليفته)، وكانت لكل إدارة مؤسساتها المحلية والخدمية والأمنية، وكأنهما بلدان مختلفان وليستا منطقتين في إقليم واحد، ولفهم جذور الخلافات بين أربيل والسليمانية؛ لا بد من التوقف عند الأسباب والعوامل التالية[٢] :-

١- العامل الاجتماعي: فمقابل البنية العائلية والعشائرية المحافظة للحزب الديمقراطي، وحفاظه على هذه البنية رغم مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيسه؛ اتسمت بنية حزب الاتحاد الوطني باليسارية والعلمانية، فقد ساعد وجود نخبة يسارية -عقب تأسيسه عام ١٩٧٦- على انتشار نفوذه بين الطلبة وأبناء المدن، مع أن التطورات داخل الحزب أفضت إلى وصول أبناء الطالباني إلى سدة القيادة، حيث تقود زوجته هيرو أحمد عمليا الحزب بعد رحيله.

٢- العامل الثقافي واللغوي: يمكن القول إن الحساسية التاريخية بين السليمانية وأربيل تتجاوز الخلافات الحزبية والسياسية إلى خلافات أخرى أعمق تتعلق بالثقافة واللغة، إلى درجة أنها شكلت عقدة اجتماعية صامتة بين الجانبين، فاللهجة "السورانية" هي السائدة في السليمانية ثقافة ولغة وصحافة ومنهاجا تعليميا، في حين تسود اللهجة "البهدينانية" في أربيل. والاختلافات هنا ليست بسيطة بل جوهرية لجهة الفكر والثقافة، فهي قد تصل إلى حد عدم التفاهم بين المتحدثين باللهجتين المذكورتين، وعليه، يمكن القول إن الفروق الثقافية واللغوية تشكل معضلة حقيقية بين الطرفين، خاصة

(١) علي طاهر الحمود، النخبة الكردستانية : الدولة، الهوية، المواطنة، مؤسسة فريدريش أيبرت – عمان، ٢٠١٩، ص٩.

(٢) خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية.. الأسباب والمآلات، مقال منشور على الرابط التالي :-
https://www.aljazeera.net/opiniog

مع تطور الاستخدام الثقافي والإعلامي والتعليمي، إلى درجة أن حكومة الإقليم اضطرت لاعتماد اللهجتين معاً بشكل رسمي في مناهج التعليم، وهو ما يعني تكريسا للخلافات القائمة.

٣- إرث الصراع الدموي: منذ عام ١٩٧٨م خاض الحزبان سلسلة حروب على النفوذ والسلطة والمناطق، كانت أشرسها عام ١٩٩٦م عندما قاد حزب الطالباني هجوما على أربيل بمساعدة إيران، ونجح في السيطرة على المدينة فهرب مسعود البارزاني مع قواته إلى محافظة نينوى، ثم استنجد البارزاني بالرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي أرسل إليه قوات الحرس الجمهوري، فطردت مقاتلي الطالباني من أربيل إلى حدود إيران قبل أن تساعد الأخيرة في إعادتهم إلى مناطقهم. ولم يهدأ الصراع بينهما إلا بعد تدخل الولايات المتحدة وعقدها اتفاق مصالحة بينهما بواشنطن ١٩٩٨ [١].

٤- العامل الإقليمي: عند الحديث عن علاقة البعد الإقليمي بالكرد؛ سرعان ما تتجه الأنظار إلى إيران التي تشكل الداعم الأساسي للاتحاد الوطني الكردستاني -ولاحقا حركة التغيير الكردية (غوران)- في مواجهة البارزاني وحزبه. وفي المقابل؛ كانت تركيا حليفة قوية للبارزاني قبل قراره التوجه إلى الاستفتاء على الانفصال وإصراره عليه، وهو ما وضع نهاية لهذا التحالف، وبغض النظر عن أسباب وعوامل علاقة كل من تركيا وإيران بالأطراف الكردية؛ فإنها شكلت على الدوام عاملا للانقسام وتفاقم الخلافات الكردية/الكردية .

وقد وجه دخول قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي الى كركوك الأنظار إلى البيشمركة حزب الاتحاد الوطني لكونها كانت تسيطر على كركوك، ودفع قادة من الحزب الديمقراطي إلى توجيه اتهامات بالخيانة الكبرى لقادة من الاتحاد الوطني وتحديدا إلى بافيل نجل جلال الطالباني، إذ تؤكد مصادر الحزب الديمقراطي أن صفقة جرت بين قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني (كان يزور السليمانية بحجة التعزية بوفاة الطالباني الأب) وأفراد من عائلة الطالباني، وأن مضمون هذه الصفقة هو: انسحاب البيشمركة الحزب من كركوك والقواعد العسكرية وآبار النفط مقابل تقديم امتيازات للحزب، ومن هذه الامتيازات إعادة الملاحة إلى مطار السليمانية، وتعيين محافظ لكركوك من الحزب، ودفع رواتب البيشمركة الحزب، وتعزيز علاقة السليمانية ببغداد على حساب أربيل عبر العمل على تشكيل حكومة جديدة في الإقليم، بغض النظر عن تداعيات صفقة قاسم سليماني في السليمانية على

(١) علي طاهر الحمود، النخبة الكردستانية : الدولة، الهوية، المواطنة، مؤسسة فريدريش أيبرت – عمان، ٢٠١٩، ص١٠.

الخلافات الكردية/الكردية في المرحلة المقبلة، وعلى حزب الاتحاد الوطني الذي يعاني انقساما بعد رحيل زعيمه وإعلان عدد من قادته استقالتهم أو تجميد عضويتهم؛ فإن الصفقة نجحت في قلب الموازين ضد البارزاني، ولعل ما يدعم وجود مثل هذه الصفقة جملة مواقف صدرت عقب خسارة كركوك؛ فعلى الجانب العراقي، وجهت الحكومة وقادة من الحشد الشعبي الشكر إلى البشمركة التي انسحبت من أربيل دون قتال، وعلى جانب السليمانية، أصدرت النائبة آلاء الطالباني بيانا قالت فيه بالحرف: "لا يمكن أن نضحي بقطرة دم واحدة من أجل الحفاظ على آبار نفط مسروقة في كركوك ذهبت أموالها لجيوب أحزاب وأشخاص"، في إشارة إلى البارزاني وحزبه، كما صدرت دعوات عن عدد من قادة حزب الاتحاد الوطني وحركة التغيير تدعو البارزاني إلى الاستقالة، وتحمّله مسؤولية ما حصل بسبب تعطيله للحياة السياسية في الإقليم، وذهابه إلى الاستفتاء وإصراره عليه رغم رفض معظم الأحزاب الكردية لتنظيمه، في الواقع، وبغض النظر عن تداعيات صفقة السليمانية على الخلافات الكردية/الكردية في المرحلة المقبلة(١).

وعلى حزب الاتحاد الوطني الذي يعاني انقساما بعد رحيل زعيمه وإعلان عدد من قادته استقالتهم أو تجميد عضويتهم؛ فإن الصفقة نجحت في قلب الموازين ضد البارزاني، خاصة بعد خسارته –خلال فترة قصيرة– معظم المناطق المتنازع عليها، هذا فضلا عن خسارته الاستفتاء كمسار كان يؤمّل منه إعلان الدولة الكردية المستقلة، إذ إن الخلافات بين الحزبين ليست مهمة بالنسبة لإيران وتركيا وبغداد بقدر أهمية منع إمكانية قيام دولة كردية، وقطع الطريق أمام البارزاني وربما إجباره على دفع الثمن، وبذلك يمكن فهم حديث رئيس الوزراء السابق(٢٠١٤– ٢٠١٨) حيدر العبادي المتكرر عن أن الاستفتاء أصبح من الماضي في حينها، ويبدو أن البارزاني نفسه اقتنع بهذا الواقع الجديد الصعب عندما وافق على فتح الحوار مع بغداد وفقا لدستور عام ٢٠٠٥، ولعل مثل هذا الموقف يعبر عن خياراته الصعبة، وربما يأسه من أي دعم إقليمي أو دولي لخيار الاستفتاء وسط خوف متنامٍ على الوضع الداخلي.

(١) خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية.. الأسباب والمآلات، مقال منشور على الرابط التالي :–
https://www.aljazeera.net/opiniog

❖ مرحلة السيناريوهات المفتوحة

دخل المشهد الكردي – بعد خسارة كركوك– مرحلة صعبة تبدو مفتوحة على جملة سيناريوهات ، لعل أهمها:

١– سيناريو الانفصال: يستمد هذا السيناريو مشروعيته من جملة الخلافات التي تفجرت على وقع خسارة كركوك، والعلاقة التي تعززت بين السليمانية وبغداد، ولعل ما قد يفجّر الصدام تمسك البارزاني بالاستفتاء الذي يجد صعوبة في التراجع عنه، لما سيلحقه به ذلك من خسارة لنهجه ومصداقيته، ولمصير العملية السياسية التي رسمها للمرحلة المقبلة، إما أن تتجاوز قيادات إقليم كردستان خلافاتها وصراعاتها العميقة على أساس من التوافق السياسي، عبر انتهاج عملية إصلاحية جذرية تُنهي أزمة الرئاسة والمحاصّة الحزبية واحتكار السلطات...إلخ، أو الدخول في سيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات .

٢– سيناريو البقاء مع العراق : أي العودة إلى وضعية الإدارتين المنفصلتين قديما، ويستمد هذا السيناريو مشروعيته من مطالبة البعض بإعلان السليمانية إقليما إذا واصل البارزاني التمسك بسياسة التفرد بقيادة الإقليم، وهناك مجموعة من العوامل التي قد تدفع بهذا السيناريو إلى النهاية، لعل أهمها تشجيع بعض الأطراف العراقية والدعم الإيراني، والتطلع إلى جني مكاسب اقتصادية وسياسية، ومن تلك العوامل أيضا قناعةُ الاتحاد الوطني بأن الظروف باتت مناسبة لإنهاء تحالفه الاستراتيجي مع البارزاني الذي تم التوصل إليه عام ٢٠٠٦، وكان من أهم بنوده أن تكون رئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي على أن يكون منصب رئاسة الجمهورية العراقية من حصة الاتحاد الوطني.

٣– سيناريو التوافق(البقاء على واقع حال) : وتنبثق مشروعيته من أن التجربة التاريخية للصراع الكردي/الكردي تقضي بضرورة انتصار الحكمة والعقل على المصالح الحزبية والشخصية. وثمة أسباب قد تشجع على هذا السيناريو، مثل أن يقوم البارزاني بإصلاحات واسعة، ويتم تفعيل البرلمان، وتوضع آلية جديدة لإدارة الحكومة والوضع الاقتصادي في الإقليم، في الواقع، من الواضح أن لكل سيناريو أسبابه وعوامله، وهي سيناريوهات تضع الإقليم أمام خيارات مفتوحة بعد أن استفحل الصراع بين قواه السياسية، التي تبدو وكأنها تنتظر مسار التطورات الجارية في مرحلة ما بعد كركوك لتحديد بوصلته، وهو ما يضع الإقليم أمام تحدٍّ مصيري، فإما أن تتجاوز قيادات الإقليم خلافاتها وصراعاتها

العميقة على أساس من التوافق السياسي، عبر انتهاج عملية إصلاحية جذرية تُنهي أزمة الرئاسة والمحاصّة الحزبية واحتكار السلطات...إلخ، أو الدخول في سيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات.

والخلاصة هي أن تداعيات الخلافات والانقسامات طالت مختلف مناحي الحياة في الإقليم، على شكل استنزاف للقدرات، وانهيار للاقتصاد وتوقف للمشاريع، وهجرة للكفاءات والاستثمارات، وصراع مع بغداد، وحصار إقليمي رافض للانفصال، إنه التحدي الأصعب الذي ينتظر إقليم كردستان بعد سنوات من الازدهار والحديث عن الريادة والتطلع إلى الاستقلال.

الاستنتاجات

لا يمكن لمن تابع التطورات القائمة في العراق منذ عشرينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، أن ينفي حق الأكراد، كما هوه حق جميع الشعوب الأخرى، في تقرير مصيرهم؛ لكن، بالتأكيد، ليس على حساب مصير الدولة العراقية في المنطقة ومصائر الآخرين، او بمعزل عنها، ووفق القوانين الدستورية المحلية والدولية التي تجيز ذلك، فمشكلات المنطقة كثيرة ومعقدة، والاعتراف بالحقوق، والتعاطف مع القضايا العادلة، هو أساس قيمي وأخلاقي لبناء وجدان جمعي قادر على تفكيك الأزمات واقتراح حلول قابلة للحياة والتعايش السلمي بين الامم والشعوب، وان مطالب الاكراد في العراق ليست وليدة الحاضر انما كانت على مر العقود والازمنة يغلب عليها مبدئ الاستقلال والانفصال، حتى وصلت الرغبة في انفصال اقليم كردستان العراق الى استفتاء عام ٢٠١٧ للانفصال عن الدولة العراقية لاسيما بعد سيطرة الاقليم على المناطق الغير تابعه للإقليم للاستفادة من ثرواتها و ولذا خلصت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات نلخصها بما يأتي:

اولا: اتضح من خلال الدراسة ان مظاهر السيادة التي منحت لإقليم كردستان وتجسدت في الحكم الذاتي ساهمت وبشكل كبير في زيادة رغبة الاكراد الانفصالية عن الحكومة المركزية، وكانت هذه التطلعات تتأرجح في حدتها بحسب موازين القوى مع حكومة المركز، وكذلك بحسب الظروف الخارجية والداخلية المحيطة بها، حيث أننا نلاحظ أن الكرد حققوا الكثير من الخطوات المشجعة لانفصالهم، ومن أبرزها:

١) بناء مؤسسات الدولة المستقلة المتمثلة في حكومة الإقليم ووزارته وبرلمانه المنتخب ودستوره وجيشه المكون من "البيشمركة."

٢) سعي الكرد لتحديد حدود إقليمهم متضمنة كركوك بوصفها الركيزة الاقتصادية لمتطلبات الدولة مستقبلًا.

٣) إصدار دستور لإقليم كردستان وإقراره في حزيران ٢٠٠٩، الذي يحتوي في العديد من فقراته وبنوده نزعه استقلالية لا تتوافق مع الدستور العراقي النافذ عام ٢٠٠٥.

٤) محاولة الكرد الوصول بإقليمهم إلى مستوى مشابه لاستقلال الدولة العراقية نفسها بهدف تحقيق انفصالهم، فمثلًا إن الشأن الكردي غير مسموح مناقشته في البرلمان العراقي خاصة

الدستور الكردي، ولا يحق للحكومة المركزية إصدار قرارات بشأن الإقليم ولا تصديق قرارات حكومة الاقليم.

٥) تأسيس دائرة للعلاقات الخارجية خاصة بإقليم كردستان، وقد تم فتح أكثر من ممثلية للإقليم في دول العالم المختلفة، وممثلية لدول أجنبية في الإقليم، ومكاتب دائمة وممثلين لبعض المنظمات الدولي.

٦) إبرام كثير من الاتفاقات الدولية التجارية والنفطية، وتبادل الزيارات الخارجية مع عدد كبير من الدول.

٧) الاستقلال المالي والاقتصادي والعسكري للإقليم عن حكومة بغداد، فواردات الاقليم للإقليم وحدة، برغم تزويد الحكومة العراقية الاقليم لميزانياته، ورواتب حرس الاقليم وتسليحه من قبل الحكومة المركزية ومن ميزانية وزارة الدفاع العراقية.

ثانيا: ان استفتاء الانفصال عن الدولة العراقية من قبل حكومة اقليم كردستان اثبت أن الساسة الكرد يحاولون (استغلال) حالة الاستقرار والنمو التي يشهدها الإقليم، وكذلك ثقلهم في العملية السياسية، وإمكانياتهم العسكرية، ولاسيما في المحافظات المتاخمة للإقليم؛ للمطالبة بأمور يرونها مشروعة، في حين تنظر الحكومة المركزية في بغداد الى الانفصال على أنه (استغلال) لوضع شاذ، ومخالفة للقوانين والدستور وان الاستفتاء حول الاستقلال يفتقد للشرعية القانونية والدستورية.

ثالثا: بالرغم من ان الحركات الانفصالية التي قد ساهمت بإسماع وايصال صوت الاكراد للمجتمع الاقليمي والدولي، الا انه يتضح جليًا أن المواقف الدولية والإقليمية الرسمية ليست مع قيام دولة كردية، لا سيما ان بعض الدول الكبرى لا زالت تستخدم الورقة الكردية لتحقيق مكاسب سياسية، أو كورقة ضغط ضد بعض دولة المنطقة التي يتواجد فيها الكرد.

رابعا: المعوقات الجغرافية تمثل عائقا يمنع اكراد العراق من تكوين دولتهم المزعومة محليا واقليميا ، فعلى المستوى المحلي إن الكرد يعيشون في سلاسل جبلية متصلة ومعقدة تمنع بناء دولة كردية موحدة، بل وتعيق توحيد الكرد أنفسهم، اما اقليميا وعلى الرغم من وجود النفط وبكميات كبيرة في الاقليم إلا أنها ستواجه معوقات اقتصادية، فمواردها الطبيعية غير مستثمرة ، ووجود النفط وحده لا يكفي من دون مسرب (منفذ) إلى البحر لتصديره ، خصوصًا أن الدولة الكردية ستكون محاطة بدول

تعاديها، أي ان الاقليم حبيس ليس لديه أي منفذ بحري محاط بدول ترفض تكوين دولة كردية في شمال العراق ما يرجح عدم امكانية بل واستحالة قيام تلك الدولة، لذا فان تأثير الدول المجاورة محورياً في العلاقة بين بغداد واربيل، وهو أمر واقع تحكمه طبيعة الجغرافيا والنفوذ التاريخي لتركيا وايران في المنطقة الكردية العراقية.

خامسا: اقتناع السياسيون الكرد اليوم(الجيل الثاني من سياسي الاقليم) بعدم وجود أرضية صالحة لإعلان دولتهم فان ذلك يدفعهم للتعايش السلمي مع الحكومة والدولة العراقية لذا فان الشعب الكردي اختار العيش مع العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي الموحد، بشرط أن يتمتع الشعب الكردي بحقوقه العادلة، لذا فان اهداف حركة الجيل الجديد نحو الاستقرار السياسي والسلام يؤديان إلى التنمية الاقتصادية و إنها مسألة ذات أهمية أساسية للجيل الجديد، لأنه بدون اقتصاد قوي، لا يمكنهم إدراك الإمكانات الحقيقية لإقليم كوردستان من اجل تغير الواقع السياسي والاقتصادي في الاقليم.

سادسا: الدستور العراقي بحاجة الى اقرار قوانينه المفسرة والمتعلقة بصلاحيات الممنوحة للإقليم، وقانون النفط والغاز، وضمان الحريات وحقوق الأقليات، وتقسيم الموارد المالية، وغيرها من القوانين الواجب تشريعها لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وكردستان.

المقترحات

١. يعد الدستور والالتزام غير الانتقائي ببنوده، والاحتكام اليه من خلال الآليات المثبتة فيه مثل المحكمة الاتحادية، ومجلس الاتحاد المعطل، الأداة الفضلى لحل الخلافات مع كردستان.
٢. إن حل المشكلات بين الإدارتين في السليمانية واربيل، يمكن أن يضيف القوة لإقليم كردستان في التفاوض مع الحكومة الاتحادية، فضلا عن أن تخفيف المشكلات الداخلية سيضعف الأصوات القومية العالية التي طالما خبأت الصراعات الداخلية في الإقليم لتوجهها صوب بغداد.
٣. على الادارة في الاقليم انهاء الانطباع بأنها تدار بقوة عشيرة معينة، او حزب محدد، فتطوير النظام الديمقراطي في كردستان وصفة لنجاحه ضمن العراق الاتحادي والمجتمع الدولي ايضا.
٤. على اصحاب القرار في اقليم كردستان العراق الابتعاد عن اي مؤثر خارجي في تعاملهم مع الحكومة المركزية في بغداد، لان التجارب اثبتت ان الاطراف الخارجية اتخذت من القضية الكردية وسيلة لتحقيق اهدافها وان تأثيرها سينتهي لا محالة بمجرد تغير الاهداف، بل انها ستقف امام اي مشروع كردي اذا كان يهدد مصالحها وامنها القومي.
٥. ضرورة ادارة ملفات النفط والغاز، والقوات المسلحة، والسياسة الخارجية، من قبل الحكومة الاتحادية، شريطة وجود ضمانات في تمثيل القرار بالنظام الاتحادي في العاصمة، لكل المكونات، وهذا الأمر ممكن بقرار سياسي اولا، وتعديل دستوري ثانيا.
٦. من الضروري على الحكومة الاتحادية والاقليم فصل الملفات السياسية والقرارات السياسية أيضاً عن الملفات الاخرى، إذ ان جل الملفات العالقة بين الطرفين ذات طبيعة فنية وتخصصية ينبغي ان يصار لحلها الى فنيين ومختصين من الملاكات الوسطى في الوزارات والاكاديميين والشركات المختصة.

المصادر

القرآن الكريم

اولاً/ الكتب

١. احمد، محمد رزاق، الحركة الكردية في العراق _ دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي١٩١٨ـ ١٩٦٨، المعتز للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٤.

٢. **الاسمر، خالد احمد، جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– المانيا، ٢٠١٩.**

٣. بادي، منيفان عارف، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٦.

٤. البارزاني، مسعود، البارزاني والحركة التحررية (١٨٦١–١٩٧٥)، الطبعة الاولى، مطبعة وزارة التربية ، اربيل، ٢٠٠٢.

٥. بروينسن، مارتن فان، الاثنية والدولة والاكراد، ترجمة حسين بن حمزة، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦ .

٦. بندقجي، حسين حمزه، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو، مصرية ١٩٨١.

٧. بيلتو، بيرتي ج، دراسة الانثروبولوجيا المفهوم والتاريخ، ترجمة كاظم سعد الدين، بيت الحكمة، العراق بغداد، باب المعظم، ٢٠١٠.

٨. بينيغيو، اوفرا ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ط١، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٤.

٩. توفيق، محمود، الدولة في عالم بلا حدود– دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١.

١٠. تيلور، بيتر، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (جزءان)، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.

١١. جليل، جليلي، لازاريف، حسرتيان، شاكرو محويان، اولغا جيغالينا، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة : عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠١٢.

١٢. جواد، سعد ناجي، العراق والمسألة الكردية (١٩٥٨-١٩٧٠)، لندن، ١٩٩٠.

١٣. جوهر، حسن محمد، محمد الحنفي شمس الدين، العراق سلسلة شعوب العالم، طبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

١٤. الحاج، عزيز، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

١٥. حبيب، كاظم، لمحات من نضال حركة التحرير الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، اربيل كردستان العراق دار اراس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

١٦. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الاولى، ج ٦، دار الشؤن الثقافية العامة، بغداد، ١٩٤٨.

١٧. حسين، خليل ابراهيم، سقوط عبد الكريم قاسم، موسوعة ١٤ تموز، ج٥ ، مكتبة بشا، بغداد، ١٩٨٦.

١٨. حسين، عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦.

١٩. حسين، عدنان السيد، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤.

٢٠. حكمت، منى حمدي، الفيدرالية في فكر القوى السياسية العراقية وانعكاساتها على حياة العراق السياسية ، كلية العلوم السياسية، بغداد ، ٢٠١٢.

٢١. الحمداني، حامد شريف، لمحات من حركة التحرير الكردية في العراق، بدون سنة طبع .

٢٢. حمدي، وليد، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية-دراسة تاريخية وثائقية، لندن، ١٩٩٢.

٢٣. الحمود، علي طاهر، النخبة الكردستانية : الدولة ، الهوية ، المواطنة ، عمان، مؤسسة فريدريش أيبرت، ٢٠١٩.

٢٤. حميدي، جعفر عباس، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨، ج٩، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.

٢٥. خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة لنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٢٦. خصباك، شاكر، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣.

٢٧. الخفاف، عبد علي، عبد مخمور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٦.

٢٨. خلف، جاسم محمد، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، القاهرة، بدون سنة طبع.

٢٩. الخيون، رشيد، الاديان والمذاهب في العراق ، ط٢، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٧.

٣٠. دان، اوريل، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي١٩٥٨- ١٩٦٣. ترجمة جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩.

٣١. الدرة ، محمود، القضية الكردية، الطبعة الثانية ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.

٣٢. الدين، احمد تاج، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، دار الكتب المصرية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

٣٣. زكي، محمد امين، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان،١٩٣١.

٣٤. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٠.

٣٥. سعيد، علي كريم، عراق ٨شباط ١٩٦٣من حوار المفاهيم الى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٩٩.

٣٦. سعيد، كردستان سالم، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٨.

٣٧. السماك، محمد، الاقليات بين العروبة والاسلام، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ١٩٩٠.

٣٨. السمر، عمار علي، العراق الشمالي ١٩٥٨-١٩٧٥دراسة سياسية، الطبعة الاولى، ٢٠١٢.

٣٩. شريط، امين، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩.

٤٠. صافي، عدنان، الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، ١٩٩٩.

٤١. طالب، جزا توفيق، المقومات الجيبولتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥.

٤٢. الطالباني، جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.

٤٣. الطالباني، جمال، حزب هيوا، مطبعة خاك السليمانية كردستان العراق، ٢٠٠٢.

٤٤. العارف، اسماعيل، اسرار ثورة ١٤تموزوتاسيس الجمهورية في العراق، لندن، ١٩٨٦.

٤٥. العاني، خطاب صكار، نوري خليل برازي، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩.

٤٦. العاني، نوري عبد الحميد، علاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد بيت الحكمة، ٢٠٠٥.

٤٧. عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات الدولية، الكويت وكالة المطبوعات، ١٩٧٧.

٤٨. عبد الوهاب، عبد المنعم، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠.

٤٩. العمر، معن خليل، الحركات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٥٠. العيسوي، فايز محمد، الجغرافية السياسية المعاصرة ، بدون سنة طبع.

٥١. عيسى، حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

٥٢. فارس، فارس كريم، مستقبل العراق واثره على الامن والاستقرار الاقليمي، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠١٥.

٥٣. قادر، الان، القضية الكردية في غربي كردستان، لندن مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، ٢٠٠٢.

٥٤. قنديلجي، عامر إبراهيم ،البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٩٣.

٥٥. الكنعاني، نعمان ماهر، ضوء على شمال العراق، شركة دار الحميدية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٥.

٥٦. الكيلاني، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء٢، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٩٧.

٥٧. محفوظ، عقيل سعيد ، الاكراد واللغة والسياسة دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٣.

٥٨. محمد، خليل اسماعيل، القضية الكردية بين مطرقة دول الجوار وسندان الحكومات العراقية، الطبعة الاولى، دار موكرياني للطبع والنشر، اربيل، ٢٠١٢.

٥٩. محمد، عبد العزيز محمد الطاهر، القضية الكردية وحق تقرير المصير: الاستقلال، الحكم الذاتي، الفيدرالية ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٦٠. محمد، علاء جاسم، تاريخ الوزارات العراق في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، الجزء الخامس، ط١، ٢٠٠٢.

٦١. محمود، عمار عباس، القضية الكردية واشكالية بناء الدولة، الطبعة الاولى، المركز العربي للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠١٦.

٦٢. مظهر، كمال، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ١٩٧٧.

٦٣. نادر، مثنّى أمين، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية-القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣.

٦٤. الناصري، خليل ابراهيم، التطورات المعاصر في العلاقات العربية التركية، بغداد، مطبعة الراية، ١٩٩٠.

٦٥. نبكيستين، باسيلي، الكرد دراسة سوسيولوجي تاريخية، تقديم لويس ماسنيون ترجمة نوري الطالباني، دار الشافعي بيروت، ٢٠٠١.

٦٦. نكديمون، شلومو، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الاسرائيلية الكردية، ترجمة بدر عقبلي، عمان دار الجليل للنشر، ١٩٧٧.

٦٧. هاليدي، فريد، الاثنية والدولة ـ الاكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة عبد الاله النعيمي، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٦.

٦٨. هروتي، عدي عثمان، دراسا اكاديمية في تاريخ كردستان الحديث، دار غيداء للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٣.

٦٩. هماوندي، محمد ، الفيدرالية والديمقراطية للعراق–دراسة تأصيلية سياسية قانونية، دار ئاراس، اربيل، ٢٠٠٢.

٧٠. الهيتي، صبري فارس، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيبولتيكية استشراقيه عن الوطن العربي، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٧١. اليوتاني، عبد الفتاح علي، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص٦٦.

ثانياً / رسائل ماجستير وإطاريح الدكتوراه

١. حافظ، عبد العظيم جبر، الفيدرالية في العراق المعوقات والممكنات ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٢. رابح، مرابط، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) مقدمة الى جامعة باتنة كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩.

٣. العبيدي، حسين علي خضير علاوي، تركيا ودول جوار الشرق اوسطي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨ ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) مقدمة الى جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠.

٤. العساف، فايز عبد الله، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير(غير منشوره) مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩–٢٠١٠.

٥. العفيف، احمد، تطور نظم الادارة المدنية في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمة الى الجامعة الاردنية عمان، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٢.

٦. كاظم، ضحى لعيبي، الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي، جامعة البصرة، كلية الآداب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٤.

٧. لطفي، وفاء ، التعددية المجتمعية، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) مقدمة الى جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

٨. ابو الريش، محمد خالد، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي (٢٠٠٣- ٢٠١١م)، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة الازهر الاوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية ،٢٠١٣

٩. موسى، هاني محمود عبد، ازمة الدولة في العالم العربي دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار كلية الحقوق، ٢٠١٨.

١٠. زناد، حليمة بو، دلال حسن، تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط (اكراد سوريا انموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشوره) مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة التبسي، ٢٠١٦.

١١. طارق، بن نوح، الزين خير الله، الحركات الانفصالية كردستان العراق نموذجا(دراسة تفسيرية مستقبلية)، رسالة ماجستير (غير منشوره) مقدمة الى جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثالثا / الدوريات

١. ابراهيم، نوال طارق، الفساد المالي والاداري: مفهومه اسبابه انواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٢، العدد ٩، ٢٠١٦.

٢. ابو سكيم، حنان، الدولة القومية ومستقبل حركات الانفصال في اوربا، مركز العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر ، ٢٠١٩.

٣. احمد، حسن مصطفى، خضير عباس عطوان، خيارات الدولة للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش-، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٥، ٢٠١٨.

٤. احمد، حسين مصطفى، المسالة الكردية المسالة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في اسباب ومداخل التأثير)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، ٢٠١١.

٥. احمد، مصطفى عبد الرسول، الاهمية الجيوستراتيجية لإقليم كردستان في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٥٠، ٢٠١٥.

٦. ادم، بهزاد علي، الفيدرالية والكونفدرالية ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٢٦ ، ٢٠٠٣.

٧. أسسرد، فريد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥.

٨. اميرلير، فلوريان، داليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان للدراسات والتصدير، العدد١٨، ٢٠١٨.

٩. امين، فخرية علي، الكرد وحملات الانفال، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي عشر، ٢٠١٣.

١٠. البديري، اياد عايد والي، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثرة في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد الثالث عشر ، العدد١، ٢٠١٠.

١١. بكر، علي، ايران وتركيا وتحديات قيام دولة كردية في شمال العراق ، مجلة الدراسات الايرانية دراسات وابحاث علمية متخصصة ، العدد الخامس ، ٢٠١٧.

١٢. التميمي، ظفر عبد مطر، المسالة الكردية واشكالية واليات المعالجة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٠، ٢٠١٨.

١٣. جوزل، عبد الحكيم خسرو، تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

١٤. جيري، جون ماك، إدارة التنوع القومي والديني في التعايش في ظل الاختلاف، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد الثاني، حزيران، ٢٠٠٥.

١٥. حسين، حيدر علي ، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٦٠ ،جامعة بغداد، ٢٠١٥.

١٦. راضي، موسى جعفر، الاقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة ديالى، العدد٢٧، ٢٠١٨.

١٧. السعدي، عباس فاضل، التركيب الاتنولوجي لسكان العراق ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، العدد٦٨، ٢٠٠٥.

١٨. ظاهر، سعدون شلال، ضلال جواد كاظم، الاهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٧، ٢٠٠٧.

١٩. ظاهر، سعدون شلال، محاولة لتحليل الشخصية الجغرافية للإقليم السياسي ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية ، صفي الدين الحلي ، المجلد ١، العدد ٤ ، ٢٠١٠.

٢٠. الطائي، نوال عبد الجبار سلطان، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩ـ٢٠٠٦ ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد٧، ٢٠٠٧.

٢١. الطراونه، سحر، اثر الدعم الاسرائيلي لاستفتاء انفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية الاسرائيلية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الشرق الاوسط ـ عمان ، المجلد ٤٦، العدد٢، ٢٠١٩.

٢٢. ظاهر، سعدون شلال، رحمن رباط حسين، فلسفة علم المكان في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية العدد١٩، ٢٠١٤.

٢٣. ظاهر، سعدون شلال، رقيه فاضل عبد الله ، زهراء حسين الشريفي، فاطمة علي راضي، الفيدرالية في الجغرافيا السياسية (دراسة تحليلية لواقع شمال العراق الجغرافي السياسي)، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد ٢٦، ٢٠١٧.

٢٤. عارف، وصال نجيب، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدد (٦-٧)، ١٩٩٦.

٢٥. عبد الله، حارث قحطان، فاضل عطوان، توسيع الحدود في اقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١١، ٢٠١٧.

٢٦. عبد، ابتسام محمد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية ، العد٥١، ٢٠١٦.

٢٧. العزاوي، دهام محمد، اثر المسالة الكردية في العلاقات العراقية التركية، اوراق استراتيجية، ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١٠، ٢٠٠٠.

٢٨. عطوان، عباس فاضل، العلاقات العراقية – التركية وتأثيرها على اقليم كردستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت ، العدد ١٥، ٢٠١٩.

٢٩. عطوف، زهير، الحركات الانفصالية حول العالم كردستان العراق نموذجا، ادراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨.

٣٠. عقلان، خالد، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، ملفات اقليمية ، ٢٠١٧.

٣١. علي، موسى السيد، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٤٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٣٢. علي، نصيف جاسم، نبيل جعفر عبد الرضا، التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في اقليم كردستان، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد٥١، العدد١٣، ٢٠١٨.

٣٣. عمر، شورش حسن، خصائص النظام الفدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنه)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٩.

٣٤. الفهداوي، عراك تركي حمادي، الموارد المعدنية في محافظة الانبار وأثرها في قوة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الثاني، ٢٠١٠.

٣٥. الفهداوي، عصام محمد عبد الرضا، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي (٢٠١٤- ٢٠١٦)، مجلة جامعة بابل ، للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٤، العدد٨، ٢٠١٦.

٣٦. كاظم، احمد عدنان، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد، العدد٥٣، ٢٠١٢.

٣٧. كاظم، ظلال جواد، احمد مرزوق عبد عون ، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق واثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢٧، ٢٠١٨.

٣٨. كاكل، ساره يونس، محمد حمد القطاطشة، مستقبل اقامة الدولة الكردية بعد استفتاء ٢٠١٧، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الانسانية المجلد ٢٨، العدد١، ٢٠٢٠.

٣٩. كسكين، بنيامين، تركيا والأكراد وكيف تعاملت مع المسألة الكردية ، مجلة دورية محكمة في الشئون التركية والدولية ، العدد ٤، ٢٠١٧.

٤٠. الكناني، لمياء محسن، هادي حسين محسن المفرجي، الحدود الادارية لإقليم كردستان (دراسة تاريخية– ١٩٢١ـ ٢٠١٢، مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، العدد٣٥,٣٦، ٢٠١٤.

٤١. محمد، حميدة عبد الحسين، سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية السورية، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد٢٣، ٢٠١٦.

٤٢. محمود، كفاح، سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ /أيلول ٢٠١٨.

٤٣. مصطفى، احمد عبد الرحيم، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، العدد ٢٣، المجلد ٧١، ١٩٧١.

٤٤. معتوق، ناظم رشم، انعكاس اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥على الحركة الكردية المسلحة في العراق، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد٤٢، العدد٢، ، ٢٠١٧.

٤٥. المفرجي، حسين عليوي، ضحى مهند الحمداني، داعش في العراق، بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الامنية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد١، العدد٣، ٢٠١٩.

٤٦. منصور، ريناد، كيف ساعد الأكراد في إعادة الولايات المتحدة إلى العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٩ /حزيران ٢٠١٥.

٤٧. المولى، صبا حسين، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، قسم الدراسات التاريخية، العدد ١٦، ٢٠٠٥.

٤٨. ميثم غانم جبر، استفتاء انفصال اقليم كردستان – العراق بين القبول والرفض/ مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد ٤١، العدد ١٤، ٢٠١٨ .

٤٩. النعيمي، حازم عبد الحميد، مستقبل اقليم كردستان العراق رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد٣١، ٢٠١٠.

رابعاً / النشرات والتقارير والوثائق

١. جمهورية العراق، وزارة النفط ، دائرة المكامن وتطوير الحقول، بغداد، ٢٠١١، بيانات غير منشورة .

٢. السامرائي، احمد محمود علو، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، مجلة مداد الآداب، العدد١٤، ٢٠١٨.

٣. قانون إدارة العراق، تم التوقيع عليه في ٨ آذار ٢٠٠٤ من قبل مجلس الحكم في العراق وبدأ العمل به في ٢٨حزيران ٢٠٠٤.

٤. مايكل نايتس، ديفيد بولوك، و بلال وهاب، ما بعد الاستفتاء الكردي: التداعيات الإقليمية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى.

٥. مجموعة الأزمات الدولية، الجبهة الجديدة في العراق: الصراع على نينوى، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٠، بروكسيل، (١٩،أيلول ، ٢٠٠٩).

٦. مجموعة الأزمات الدولية، العراق والأكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٢٠، بروكسيل، ١٩، نيسان، ٢٠١٢.

٧. ميثم غانم جبر، استفتاء اقليم كردستان- العراق بين القبول والرفض، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد٤١، ٢٠١٨.

٨. هنري جي. باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولية، ٢٠٠٩.

٩. وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠،٠٠٠)، بغداد،٢٠١٠.

خامساً / الصحف

١. الجنابي، حمزة، موقف ايران من انفصال الاقليم ، صحيفة الزمان ، ٢٠١٥/٦/١٤.

٢. الكاطع، مهند، ماهي قوات سوريا الديمقراطية، مجلة القدس العربي، ٦تشرين الثاني /٢٠١٥.

٣. الحامد، رائد، العراق فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، وكالة الاناضول التركية، ٢٠١٩/٨/١١.

٤. حبيب، شيركو ،اتفاقية ١١ اذار في الوثائق البريطانية، صحيفة التآخي، ٢٠١٧/٣/٩.
المستقبل العربي ، مجلة بيروت ، العدد ٢٩٨، ٢٠٠٣.

٥. زكي، نور الهدى، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، صحيفة البيان، تشرين الثاني ١٩٩٨.

٦. مكمانوس، دويل، الازمة العراقية تحالفات جديدة ، جريدة الاتحاد الاماراتية ، ٢٤/حزيران/٢٠١٤.

٧. مهدي مجيد عبد الله ، ٣١ اب يوم استعان مسعود برزاني بصدام حسين لإبادة جلال طلباني، صحيفة ايلاف، ٣١/اب /٢٠١٣.

٨. الميالي، أحمد ، الجوانب الدستورية والقانونية لاستفتاء انفصال اقليم كردستان العراق، صحيفة المدار، العدد٤١٥٢ ، بغداد، ١١حزيران ٢٠١٧.

٩. هويدي، فهمي، التاريخ والدين في العلاقة بين العرب وايران، صحيفة المركز العربي، ٢٠١٧/١/١٧

سادساً / المقالات

١. احمد عدنان الميالي، العلاقة ما بين بغداد وكردستان بعد الاستفتاء، مقال مطروح على الرابط التالي:- https://almasalah.com/ar/news

٢. خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية، الأسباب والمآلات ، مقال منشور على الرابط التالي:- https://www.aljazeera.net/opiniog

٣. خورشيد دلي، كردستان العراق بين ارث البرزاني وجيل الابناء، مقال منشور على الرابط:- https://www.aljazeera.net/opinions

٤. عبد الجبار محمد، الفدرالية واللامركزية في العراق- ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣.

٥. علي هادي حميدي الشكراوي ، استفتاء إقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي، مقال منشور على الموقع الالكتروني :- w.w.w.m.annabaa.org

سابعاً / المحاضرات

١. عبدالله ، سروار، لماذا تعارض إيران الاستفتاء في إقليم كردستان العراق ، محاضرة القاها على طلبة كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية على الرابط التالي :-

https://www.washingtoninstitute.org

ثامناً / المذكرات

١. أولبرايت، مادلين ، مذكّرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٠.

تاسعاً / مصادر الانترنت:

١. المعاني الجامع معلومات متوفرة على الرابط :- https://www.almaany.com/ar/dict/ar

٢. حنان عدنان، قانون الحكم الذاتي، بيان ١١ اذار١٩٧٠، (٢٠١٨/٣/١٢) ينظر الموقع الاتي: htt:/www.gogule.com

٣. حكومة اقليم كردستان العراق وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١٢ـ ٢٠١٦، اذار ٢٠١١، قسم الانتاج الحيواني، من شبكة الأنترنت.

٤. علي محمد اليوسف، كيف يلتقي الاقليم مع بغداد، بحث متاح على الرابط التالي :-
http://www.albadeeliraq.com/ar/node/1060

٥. مناطق انتشار الاكراد في العالم على الرابط :-
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Kurdish-inhabited area by CIA (1992) box inset removed.jpg

٦. مناطق انتشار الاكراد في تركيا بالاعتماد على الموقع الالكتروني:-
https://www.institutkurde.org/images/cartes_and_maps/administrative.jpg 2013

٧. مناطق انتشار الاكراد في سوريا بالاعتماد على الموقع الالكتروني :-
http://wmv.necsi.edu/research/social/Syria2013hg

٨. نيجرفان البارزاني "علينا ان نحدد حدود إقليم كردستان بعد التخلص من تنظيم داعش، (٢٥/٧/ ٢٠١٧) متاح على الرابط التالي:-
https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/2407201610

عاشراً / المصادر الأجنبية :

1. Adam Nehrom, 2017, Energy and Minerals, The Middle East and Changing Things, Delhi.
2. Akif, a. Al-Kaabi, a. Al-Rifai, A., Muhammad, M., Al-Qazzaz, d. (1973). Report on the geological survey and prospecting of the regions of the Sergosa and Benavi and Ora regions, northern Iraq. Iraqi Geological Survey Library Report No. 2212.
3. Al-Bassam, K. (1972), A Mineral Survey of Some Lead and Zinc Deposits in North and Northeast Iraq, Iraqi Geological Survey Office No. 566, UK: Partial Investigation of Master's Thesis, University of Wales, p. 371.
4. Al-Bassam, K. (2013). Mineral resources in the Kurdistan region. Iraqi Bulletin of Geology and Mining.
5. Alex Danilovich: The Iraqi Federalists and the Kurds: Learning to Live Together. Ashgate Publishing, Ltd., 2014.
6. Aref Qurbani, 2018, The Lost Hope, Berlin, Tranboluk, translated by Rafael George, 2019.
7. Arif Qurbani, 2019, the role of oil in the conflict between the region and Baghdad, data available on the website https://www.rudaw.net/english/opinion / 19082019.
8. Azad Talabani, Second Generation and Regional Strategy, Berlin, translated by Hana Magakia, 2019.
9. DOLAMARI and B. ELIASSI, “Iran's Kurds on the Margins”, Autry Ter, 2/2011, No. 28.

10. Fateh, Hala (2018-: The issue of "artificial" Iraq as a nation-state, in: Enati, Shams (ed.-: Iraq: His People, History and Politics, Amherst: Books of Humanity.

11. Frederick Gul. “Christians under the Ayatollahs Rule” in Résistance et Construire, Lausanne, January 1997.

12. George Sultan, 2016, Turkey after 2023, its geo-political dimensions in the Middle East, translated by Hadan Rabak.

13. Isakhan, Benjamin. Shamiran Mako; Fadi Dawood (2018-: The State and Society in Iraq: Citizenship Under Occupation, Dictatorship and Democracy, Arabs and Kurds, London / New York: IB Torres.

14. James Dingley: Kurdistan Between Independence and Personal Responsibility. In: bpb.de. The Federal Civic Education Agency, accessed February 21, 2011, on October 8, 2015. Data available on the internet

15. Joseph Barghsy, 2018, The Geo-Political Conflict of Mineral Resources in Kurdistan, Berlin Norbu, translated by Zahron Abdo, 2019, Awai Edition.

16. Joshuaproject.net, 2020 .

17. Lambach, Daniel (2018-: The Fragile State: Concepts, Theories, and Political Speeches, in: Meyer, Günter et al. (Editor-: The State in the Third World - Fragile and Failed Countries as a Development Problem. Mainz: Johannes Gutenberg University.

18. Narcissus Khasfak, 2018, Kurdistan Where to, translated by Ravi Edward, New York.

19. Nizan, Kendal. “Kurdish Misery” in Le Monde Diplomat, Paris, October 2019.

20. Posta, Wilfried (2016-: Terrorism at the Gates of Europe: The Islamic State, The Decline of Iraq and the Fainting of America, Bonn: A Series of Publications of the Federal Agency for Civic Education, Volume 1695.

الجدول رقم (١): التوزع الجغرافي للكرد في العالم

المنطقة الجغرافية	الدولة	عدد السكان الكرد
الشرق الأوسط	الأردن	٧٣٠٠
	البحرين	٥٦٠٠٠
	سوريا	١٣٩٢٨٠٠
	العراق	٨٧٤٧٠٠٠
	الكويت	٦٢٠٠
	لبنان	٢٩٤٠٠٠
آسيا	أذربيجان	٦٥٠٠
	أرمينيا	٣٧٢٠٠
	أفغانستان	٢٦٣٠٠٠
	أوزبكستان	٣١٠٠
	ايران	٧٤١٤٠٠٠
	تركمانستان	٤٩٠٠٠
	تركيا	١٧٠٣٥٧٠٠
	جورجيا	١٣٧٠٠
	روسيا	٦٥٠٠٠
	قيرغيزستان	١٥٠٠٠
	كازاخستان	٥٢٠٠٠
أوروبا	اسبانيا	٩٠٠
	المانيا	٦٢٥٠٠٠
	أوكرانيا	٣٩٠٠
	ايطاليا	١٢٠٠٠
	بلجيكا	٢٩٠٠٠
	الدنمارك	٢٠٠٠٠
	السويد	١٥٢٠٠
	سويسرا	٨٦٠٠
	فرنسا	٨٤٠٠٠
	فنلندا	٦٣٠٠
	المملكة المتحدة	٢٧٠٠٠
	النرويج	٥٣٠٠
	النمسا	٢٥٠٠٠
	هولندا	٧٥٠٠٠
	اليونان	٣١٠٠٠
أمريكا الشمالية	كندا	٧٢٠٠
	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٥٠٠٠
استراليا	استراليا	٤٤٠٠
المجموع		٣٦٤٩٢٣٠٠

المصدر: (**joshuaproject.net, 2020**).

Abstract

The federal region in the Kurdistan region of Iraq has become an existing reality, and it seeks not to consolidate its authority in exchange for the authority of the central government, but rather to include other areas inhabited by a Kurdish majority, especially the oil-rich Kirkuk governorate, to the scope of its control, given that its wealth will form the strongest material base on which the state will depend The Kurdish question is hoped to emerge in the future, and the Kurdish issue has witnessed a major transformation since the American occupation of Iraq in 2003 and the outbreak of the Syrian revolution in 2011, following the popular revolutions in different Arab countries or the so-called Arab Spring, where the Kurdish parties were able to achieve great progress on the military level. And the political actor, with the help of the international actor represented by the United States and its allies, in addition to the regional factor that dealt with the political and military empowerment of the Kurds in Iraq and Syria as a fait accompli. Since the United States imposed a no-fly zone over Kurdish-majority areas in Iraq and placed these areas under United Nations administration in 1992, the prominent Kurdish parties led by the Patriotic Union of Kurdistan (PUK) and the Kurdistan Democratic Party (KDP) have built a political structure capable of administering the Kurdish region. In northern Iraq, this political and economic basis helped the Iraqi Kurdish parties' role in governance greatly develop after 2003, when Kurdish leaderships received high political positions in the new Iraqi state, most notably: the position of President of the Republic after choosing the late Iraqi Kurdish leader, Jalal Talabani, in 2005. , President of Iraq, and the position of Minister of Foreign Affairs after choosing Hoshyar Al-Zebari as a representative of Iraq's foreign policy during the period between 2003-2014

and in 2005, the prominent Kurdish parties announced the establishment of the Kurdistan Regional Government of Iraq, which included most of the active Kurdish parties after the region had two capitals: Erbil and Sulaymaniyah. This announcement also included writing a draft constitution for the region and working on holding democratic parliamentary elections to elect a prime minister for the Kurdish region in Iraq.

As for the problem of the study, it was represented by a number of questions: Are the aspects of the state in the Iraqi Kurdistan region that was built under the federal system for the purpose of staying inside Iraq or separating from it in the future? Is there a role for the geographical dimension in the failure of the separatist attempts in the Kurdistan region of Iraq? Is there a new vision for the future of the Kurdistan region of Iraq in light of the rise of the second generation of the region's politicians? The study applied the descriptive geographic approach and spatial analysis, and the study aimed to clarify the geographical distribution of the Kurds in the world and their struggle movement in order to achieve their dream of independence and liberation and the failure that accompanied the referendum process in 2017.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Misan / College of Education
Department of Geography

Geopolitical Evaluation For The Attempt of Secession of The Kurdistan Region of Iraq in 2017

A thesis is submitted by

ALAA JAWAD KADHIM

to the council of the college of Education, Misan university as a partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Geography

Misan University
جامعة ميسان
2007 . 1428

Supervised by

Asst.Prof.Dr. Dhuha Luaiby Kadhim Al-Sadkhan

2020 A.D 1442 A.H